مجموعة أدوات العمل الإنساني المبدئي

إدارة مخاطر مكافحة الإرهاب

TOOLKIT
FOR PRINCIPLED HUMANITARIAN ACTION

MANAGING COUNTERTERRORISM RISKS

NRC NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

This material is taken from NRC's online toolkit for principled humanitarian action: managing counterterrorism risks, which you can access at:

https://www.nrc.no/toolkit/principled-humanitarian-action-managing-counterterrorism-risks

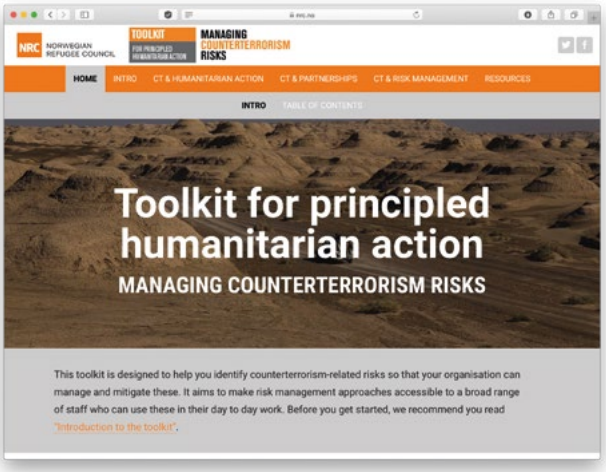

NRC NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

ACKNOWLEDGEMENTS

This toolkit was produced with the financial assistance of the Swiss Federal Department of Foreign Affairs (FDFA). The toolkit benefits from the contributions of staff from various international non-governmental organisations (INGOs) and other international organisations, UN agencies, and donor governments. NRC would like to thank those who contributed their time and expertise to this work.

المجلس النرويجي للاجئين هو منظمة إنسانية مستقلة تساعد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار. لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل من خلال: nrcgeneva.policy@nrc.no

NRC, 2020 ©

Cover photo: NRC/Jim Huylebroek

Layout & Design: BakOS DESIGN

تنويه: لا تعكس الوثيقة بالضرورة موقف أو وجهات نظر المجلس النرويجي للاجئين.

جدول المحتويات

قائمة الاختصارات 5

المصطلحات والتعريفات الرئيسية 6

1 مقدمة لمجموعة الأدوات..... 7

1.1 لمن صممت مجموعة الأدوات هذه؟..... 7

2.1 المنهجية 8

3.1 مكافحة الإرهاب والعمل الإنساني المبدئي: ما هي المخاطر؟..... 8

4.1 فئات الخطر والآثار العملية..... 8

2 تدابير مكافحة الإرهاب والعمل الإنساني المبدئي 10

1.2 ما هو الإرهاب؟..... 10

2.2 من أين أتت تدابير مكافحة الإرهاب؟..... 11

3.2 المستوى الدولي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 11

4.2 على المستوى العالمي: فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية 12

5.2 المستوى الإقليمي..... 14

6.2 المستوى المحلي..... 14

7.2 دراسة حالة: قانون مكافحة الإرهاب وأمن الحدود في المملكة المتحدة..... 15

8.2 تدابير مكافحة الإرهاب والعمل الإنساني المبدئي: ما هي المخاطر؟..... 17

9.2 دراسة حالة: المخاطر المتعلقة بالدعم غير المباشر لجماعة موصوفة على أنها إرهابية..... 18

3 بنود مكافحة الإرهاب واتفاقيات المنح 19

1.3 أين توجد بنود مكافحة الإرهاب؟..... 19

2.3 فهم بنود مكافحة الإرهاب..... 21

3.3 دراسة حالة: الدعوة وشروط الشراكة المبدئية..... 26

4 أطر مكافحة الإرهاب عمل إدارة المخاطر 27

1.4 ما هي إدارة المخاطر؟..... 27

2.4 ما هي عناصر إطار عمل إدارة المخاطر؟ 28

3.4 الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر..... 33

5 ألأداة..... 42

ألأداة 1: فئات الخطر وآلآثار العملية..... 43

ألأداة 2: أمثلة عمل بنود مكافحة اإلرهاب 45

ألأداة 3: مراجعة بنود مكافحة اإلرهاب..... 47

ألأداة 4 القامئة املرجعية للقبول / الرفض فيام يتعلق بتدابري مكافحة اإلرهاب..... 49

ألأداة 5: معايري لحساب تأثري املخاطر والقيم املحتملة..... 52

ألأداة 6: مثال مصفوفة املخاطر 54

ألأداة 7: مثال عمل سياسة مكافحة اإلرهاب..... 55

ألأداة 8: مثال عمل سياسة التعامل مع الجامعات املسلحة غري التابعة للدولة التي تراعي مخاطر مكافحة اإلرهاب..... 58

ألأداة 9: القامئة املرجعية لتقييم الرشاكة 61

ألأداة 10: املعايري الدنيا للرقابة والتقييم..... 69

دليل عملي: إدارة دورة المشروع ومخاطر مكافحة الإرهاب 75

6 مكتبة المخاطر..... 88

قائمة الاختصارات

AML	مكافحة غسل الأموال
CaLP	شراكة التعلم النقدي
CHS	المعيار الإنساني الأساسي بشأن الجودة والمساءلة
CTF	تمويل مكافحة الإرهاب
CVA	مساعدة القسيمة النقدية
DFID	إدارة التنمية الدولية
DTG	جماعات موصوفة بالإرهابية
EU	الاتحاد الأوروبي
FATF	فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية
FDFA	الدائرة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
IHL	القانون الإنساني الدولي
INGO	منظمة غير حكومية دولية
M&E	الرقابة والتقييم
NGO	منظمة غير حكومية
NMFA	وزارة الشؤون الخارجية النرويجية
NPA	منظمة المساعدات الشعبية النرويجية
NPO	منظمة غير ربحية
NRC	المجلس النرويجي للاجئين
NSAG	جماعة مسلحة غير تابعة للدولة
OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
OFAC	مكتب مراقبة الأصول الأجنبية
OFSI	مكتب تنفيذ العقوبات المالية
PCM	إدارة دورة المشروع
PVS	نظام التدقيق المشترك
UK	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
UN	الأمم المتحدة
UNSC	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
US	الولايات المتحدة الأمريكية
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

المصطلحات والتعريفات الرئيسية

لا يوجد بالضرورة تعريف واحد مقبول عالميًا لكل مصطلح من المصطلحات أدناه، وتستخدم المنظمات بعضها بشكل مختلف. والتعريفات الواردة هنا هي لغرض مجموعة الأدوات هذه فقط.

الوصول

قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى السكان المتضررين وتقديم المساعدة الإنسانية، وقدرة السكان المتضررين على الوصول إلى المساعدة.

سياسات وممارسات مكافحة التحويل

تدابير لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المستفيدين المستهدفين.

مدونة قواعد السلوك

مجموعة من المبادئ تتبناها منظمة ما وتكون مصممة للحفاظ على معايير السلوك.

تدابير مكافحة الإرهاب

أدوات وسياسات دولية وإقليمية ووطنية وجهات مانحة تتعلق بمكافحة الإرهاب.

جماعة موصوفة بالإرهابية

جماعة أو منظمة تم إدراجها على أنها إرهابية من قبل حكومة ما وفقًا لقانونها الوطني أو من قبل هيئة دولية وفقًا للقانون الدولي.

العناية الواجبة

تنفيذ سياسة تنظيمية وضوابط مصممة لتقييم وتتبع كيفية تأثير أنشطة المنظمة وعلاقاتها على عملها الإنساني خلال دورة المشروع.

التقييم

عملية تعليمية تهدف إلى إجراء تقييم منهجي للكفاءة، والفعالية، والملاءمة، والاستدامة، وتأثير النشاط أو المشروع أو البرنامج. وتركز عمليات التقييم على تقييم النتائج عوضًا عن المخرجات.

الاحتيال

خداع يمارس لضمان مكاسب غير عادلة أو غير مشروعة.

الرقابة

المراقبة المستمرة والمنهجية لتنفيذ نشاط ما، والتي تستخدم لقياس تحقيق الأهداف باستخدام الأموال المخصصة.

المخاطر المتبقية

الخطر الذي يبقى بعد الجهود المبذولة لإدارة المخاطر أو الحد منها.

الخطر

تأثير الشك على أهداف المنظمة.

إدارة المخاطر

الأنشطة المنسقة لتوجيه منظمة ما ومراقبتها فيما يتعلق بالمخاطر.

نقل المخاطر

تحويل المخاطر من منظمة أو جماعة إلى أخرى. ويمكن أن يحدث نقل المخاطر بين الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية، وبين المنظمات الدولية والشركاء المنفذين المحليين، وبين المقر الرئيسي والموظفين الميدانيين.

العقوبات

قيود تفرضها دولة أو أكثر على دولة أخرى لأسباب سياسية. وقد تتخذ أشكالًا عديدة بما فيها العقوبات الاقتصادية والهادفة.

التدقيق

الإجراء الذي تتخذه منظمة ما للتحقق مما إذا كان الشركاء أو المتعاقدون أو الموظفون المحتملون يظهرون في قوائم إرهابية محددة مثل تلك التي تحتفظ بها الحكومات المانحة أو الحكومات المضيفة أو الهيئات مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

1 مقدمة لمجموعة الأدوات

تعد المبادئ الأربعة للإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال أسس العمل الإنساني. وتعمل المنظمات الإنسانية بالاسترشاد بهذه المبادئ لضمان وصول المساعدة والحماية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وبالإضافة إلى تشكيل أساس عملهم، تمكّن المبادئ المنظمات الإنسانية من الحصول على القبول والحفاظ عليه من قبل المجتمعات والأطراف في النزاعات، مما يساعد على ضمان سلامة الموظفين.

ومع ذلك، تشعر المنظمات الإنسانية بالقلق تجاه تأثير تدابير مكافحة الإرهاب على قدرتها على الحفاظ على نهج مبدئي مع تزايد انتشار هذه التدابير على الصعيدين الدولي والوطني. وفي حين أن المنظمات الإنسانية ليست هدفًا لهذه التدابير إلا أنها تشكل مخاطر حقيقية على العمليات والموظفين والمستفيدين. ومما يضاعف هذه المخاطر انتشار نهج "عدم التسامح إطلاقًا" مع المخاطر من بعض الحكومات المانحة.

وتحدّث مجموعة أدوات العمل الإنساني المبدئي: إدارة مخاطر مكافحة الإرهاب المعلومات الواردة في مجموعة أدوات إدارة المخاطر فيما يتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب لعام 2015 لتعكس التطورات الأخيرة. وتهدف إلى إذكاء الوعي بالمخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب حتى تتمكن المنظمات من تحديدها والحد منها، وجعل نهج إدارة المخاطر في متناول مجموعة واسعة من الموظفين الذين يمكنهم استخدامها في عملهم اليومي.

1.1 لمن صممت مجموعة الأدوات هذه؟

صممت مجموعة الأدوات هذه لاستخدامها من قبل مجموعة متنوعة من الموظفين في المقرات الرئيسية والمواقع الميدانية، بدءًا من المسؤولين عن تنفيذ البرنامج أو الشراكات مع الجهات المانحة، إلى أولئك الذين لديهم مسؤوليات تشغيلية أو مسؤوليات تتعلق بإدارة المخاطر أو السياسات. وتنطوي مجموعة الأدوات على ثلاثة أهداف:

- تقديم لمحة عامة عن تدابير مكافحة الإرهاب الحالية وتأثيرها المحتمل على العمل الإنساني المبدئي.
- إلقاء الضوء على المخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي قد تحتاج المنظمات الإنسانية إلى إدارتها والحد منها، وتوفير مجموعة من بعض ممارسات إدارة المخاطر المستخدمة في القطاع.
- تشجيع المنظمات على تعميم مراعاة المخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب خلال دورة إدارة المشروع.

إن مجموعة الأدوات هذه ليست شاملة أو إلزامية، ولا يقصد بها أن تكون بمثابة دليل قانوني أو مهني.

2.1 المنهجية

طورت مجموعة الأدوات هذه من خلال المشاركة المكثفة مع الجهات المانحة وموظفي المنظمات الوطنية غير الحكومية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك خلال ورش العمل والاجتماعات في أفغانستان والسنغال ونيجيريا والصومال وكينيا وفلسطين في عام 2019، بالإضافة إلى الأبحاث المكتبية والتعليقات من لجنة توجيهية مؤلفة من موظفي المجلس النرويجي للاجئين المعنيين.

إن المعلومات الواردة في مجموعة الأدوات هي مجهولة المصدر ما لم تكن المعلومات متاحة بسهولة بشكل علني.

3.1 مكافحة الإرهاب والعمل الإنساني المبدئي: ما هي المخاطر؟

تلتزم المنظمات الإنسانية بضمان وصول المساعدة إلى المستفيدين المستهدفين. وينافي دعم أو تأييد الأهداف السياسية أو الأمنية لأي جماعة مسلحة، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة، المبادئ الإنسانية للنزاهة والحياد والاستقلال. ويوجد لدى الجهات الفاعلة الإنسانية سياسات وإجراءات مكتملة تشمل الأمن والموارد البشرية والتمويل والإدارة لمنع حدوث ذلك. وتشمل المعايير الشاملة للقطاع لمساعدة الجهات الفاعلة الإنسانية على تعزيز الالتزام بالمبادئ الإنسانية وتعزيز إدارة المخاطر الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية الخاصة باسفير والمعيار الإنساني الأساسي.

وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أنه من المستحيل إزالة المخاطر بشكل كامل في البيئات المعقدة التي تعمل فيها الجهات الفاعلة الإنسانية. وتركز مجموعة الأدوات هذه على مساعدة المنظمات في تحديد المخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب وإدارتها والحد منها مع إدراك أن المخاطر المتبقية ستبقى قائمة. وبمجرد اتخاذ تدابير الوقاية، ستتمكن المنظمات من استخدام اعتبارات الأهمية الملحة للبرنامج لتقييم ما إذا كانت المخاطر المتبقية تتضاءل أمام النتائج الإنسانية المتوقعة للنشاط المقترح. أنظر: الأداة رقم واحد: فئات المخاطر والآثار التشغيلية.

4.1 فئات الخطر والآثار العملية

فئة الخطر	الأثر العملي
جنائية	**المحاكمة القضائية بشأن تقديم الدعم للجماعات الموصوفة بالإرهابية:** يجعل التعريف واسع النطاق لدعم الإرهاب الذي تبنته بعض الدول هذا خطرًا على المنظمات الإنسانية وموظفيها في حال الاعتقاد بأنهم قدموا الدعم إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية من خلال تنفيذ أنشطة معينة. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة العليا الأمريكية في عام 2010 بتصنيف تدريب أعضاء جماعة موصوفة بالإرهابية على القانون الإنساني الدولي على أنه دعم مادي وبالتالي فهو محظور. **تجريم الموظفين:** يمكن للقوانين الجنائية المصممة لمكافحة الإرهاب تجريم العاملين في المجال الإنساني. وقد يتعرض الموظفون المحليون بشكل خاص للمخاطر بموجب قانون مكافحة الإرهاب الخاص بالدولة المضيفة. وتشمل الجرائم المحتملة التي يمكن أن تنطوي على مسؤولية جنائية التواجد في منطقة نشاط إرهابي محدد، والتمويل غير المباشر للإرهاب، وأشكال واسعة من المشاركة مع الجماعات المحظورة.
أمنية	**انعدام الأمن:** يعد التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بغض النظر عما إذا كانت جماعات موصوفة بالإرهابية، عنصرًا أساسيًا في تأمين الوصول الآمن إلى الأشخاص المحتاجين. ويساعد التعامل أيضًا على إنشاء موافقة وقبول لأنشطة المنظمات الإنسانية، وهو أمر مهم لضمان سلامة الموظفين. ويمكن أن تخلق تدابير مكافحة الإرهاب حالة من الشك لدى المنظمات بشأن ما يعتبر تواصلًا مصرحًا به مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي هي أيضًا جماعات موصوفة بالإرهابية.

فئة الخطر	الأثر العملي
	ونتيجة لذلك، تمتنع بعض المنظمات من التعامل مع هذه الجماعات. وينطوي فشل المنظمات في التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بسبب مخاوف تتعلق بمكافحة الإرهاب على خطر المفاهيم السلبية للتحيز وعدم الحياد، مما يعرض الموظفين للخطر. وتتعامل منظمات أخرى مع هذه الجماعات ولكنها لا تقدم الدعم والتوجيه للموظفين بشأن كيفية القيام بذلك. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خلق نهج "لا تسأل ولا تخبر أحد" حيث يشارك الموظفون الميدانيون دون علم الإدارة العليا، ويشعرون بعدم القدرة على مناقشة المعضلات والمخاطر بصراحة.
تعاقدية	**التأخير:** يمكن أن يؤدي إدراج بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح إلى تأخير تنفيذ المبادرات الإنسانية في حين تعمل المنظمات مع الجهات المانحة لمحاولة التفاوض على التغييرات أو التماس الوضوح بشأن الصياغة الغامضة. وتزيد حقيقة أن الجهات المانحة لا تبلغ المنظمات دائمًا بشأن إدراجها لبند جديد لمكافحة الإرهاب أو تغيير صياغة بنود موجودة من احتمال حدوث تأخيرات. وقد تتسبب بعض المتطلبات، بما فيها إجراء الفحص و/أو التدقيق في الإجراءات، في تأخير تقديم المساعدة. ويمكن أن تحدث التأخيرات أيضًا نتيجة الحد من المخاطر المتعلقة بالبنوك الذي يحدث عندما ترفض البنوك أو تستغرق وقتًا أطول من المتوقع لتقديم التحويلات إلى المواقع التي تعتبر مرتفعة المخاطر من أجل تقليل تعرضها لتهمة تيسير تمويل الإرهاب.
	انخفاض جودة الاستجابة: قد يقلل الامتثال لمتطلبات الجهات المانحة لمكافحة الإرهاب من جودة استجابة المنظمة من خلال جعلها تختار طرقًا يعتقد أنها أقل خطورة حتى لو كانت أقل ملاءمة وفعالية في سياق معين.
	نقل المخاطر إلى الموظفين: قد تكون العبارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح غامضة ويصعب تفسيرها. وليس من غير المألوف بالنسبة للمنظمات الإنسانية قبول هذه البنود دون فهم المتطلبات المحددة بشكل كامل. وقد لا يشارك الموظفون المكلفون بتنفيذ مشروع بموجب اتفاقية منحة ما في التفاوض عليه، ولكنهم يتحملون عبء الامتثال للمتطلبات، ولا تقدم المنظمات في العادة التوجيه والدعم اللازمين بشأن كيفية القيام بذلك.
	نقل المخاطر إلى الشركاء المحليين: غالبًا ما تنقل المنظمات غير الحكومية الدولية متطلبات الجهات المانحة لمكافحة الإرهاب إلى الشركاء المحليين في شكل "بنود مضمنة" دون التأكد من فهمهم ما ينطوي عليه التوقيع على البند، أو من أن لديهم الموارد والقدرة على الامتثال. وقد يقبل الشركاء المحليون متطلبات يستحيل عليهم الالتزام بها أو تعريض موظفيهم للخطر نتيجة لذلك.
	استحداث سابقة قانونية: يمكن أن يحدث هذا عند قيام منظمة ما بقبول بنود مكافحة إرهاب معينة تعتبر غير مقبولة عند منظمة أخرى. وقد تختار منظمات أخرى التفاوض على شروط أكر ملاءمة، ولكن يصبح نفوذها وقدرتها على القيام بذلك محدودة إذا قبلت منظمة أخرى البنود ذاتها.
	خسارة التمويل: رفضت بعض المنظمات التمويل المقدم من الجهات المانحة بسبب عدم يقينها أو عدم رغبتها في قبول شروط تدابير مكافحة الإرهاب المطلوبة منها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تكون النفقة ممنوعة بموجب عقد ما إذا لم تلتزم المنظمة بجميع قوانين الجهة المانحة.
مبادئ إنسانية	**النزاهة المعرضة للخطر:** قد تختار المنظمات عدم تقديم المساعدة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والتي هي أيضًا جماعات موصوفة بالإرهابية بغض النظر عن الاحتياجات الإنسانية هناك من أجل تقليل التعرض لمخاطر مكافحة الإرهاب. وهذا يضر بنزاهة استجابتها ويترك السكان المتضررين دون الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها بسبب موقعهم ببساطة. وقد يتسبب عدم اعتبار المنظمة محايدة في تعريض سلامة موظفيها للخطر أيضًا.

2 تدابير مكافحة الإرهاب والعمل الإنساني المبدئي

تم تصميم هذا القسم للمساعدة في تطوير فهمك لتدابير مكافحة الإرهاب وكيف يمكن أن تؤثر على العمل الإنساني المبدئي. وينبغي أن تكون في نهاية هذا القسم قادرًا على تحديد مصادر تدابير مكافحة الإرهاب التي تؤثر على عمل منظمتك، وبعض التأثيرات على عملياتها.

1.2 ما هو الإرهاب؟

لا يوجد تعريف متفق عليه على الصعيد العالمي لمصطلح "الإرهاب". ويقدم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تعريفًا في القرار رقم 1566 لعام 2004 والذي يشير إلى الإرهاب على أنه "أعمال إجرامية، بما في ذلك الأعمال المرتكبة ضد المدنيين، والتي تهدف إلى التسبب بالقتل أو إلحاق إصابات بدنية جسيمة أو أخذ رهائن بغرض إثارة حالة من الذعر بين العامة أو مجموعة من الأشخاص أو أشخاص معينين، أو إخافة السكان، أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام بأي عمل".

ويمكن أن يكون هناك بعض التقاطع بين تدابير مكافحة الإرهاب والقانون الدولي الإنساني، حيث يحظر كل منهما أعمال الإرهاب ويهدفان إلى حماية المدنيين في حالات النزاع. ومع ذلك، هناك أيضًا اختلافات كبيرة.

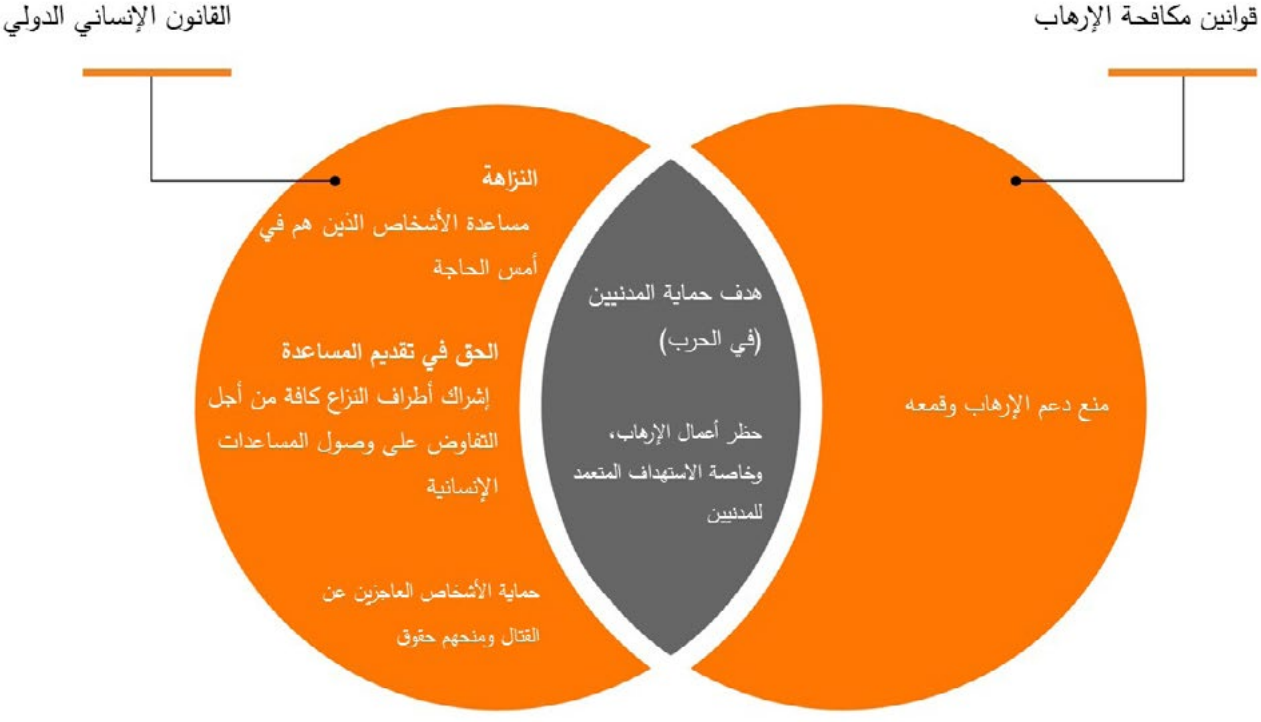

2.2 من أين أتت تدابير مكافحة الإرهاب؟

تم تقديم تدابير مكافحة الإرهاب من خلال:

1. قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى.
2. القوانين التي قدمتها الهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي.
3. القوانين المحلية للدول.

وبمجرد تقديم هذه التدابير، فإنها غالبًا ما تنعكس في اتفاقيات المنح المقدمة من الجهات المانحة.

3.2 المستوى الدولي
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

تعد قرارات مجلس الأمن الأداة الرئيسية لتقديم قرارات مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي.

وتم وضع الصكوك القانونية الأولى لمكافحة الإرهاب قبل هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، ولكن ظهرت تدابير أكثر شمولًا منذ ذلك الحين. وكانت قرارات مجلس الأمن مثل القرار رقم 1267 لعام 1999 والقرار رقم 1390 لعام 2002 تستهدف القاعدة وطالبان. وقد كانت أول من فرض عقوبات على الأفراد والجماعات الذين تم تصنيفهم على أنهم إرهابيون، بالإضافة إلى إلزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتجميد أموالهم وأصولهم.

ليست كل العقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة متعلقة بمكافحة الإرهاب. ويمكن أن تشكل العقوبات أيضًا جزءًا من الجهود المبذولة لعكس العدوان الإقليمي، واستعادة القادة المنتخبين ديمقراطيًا، وتعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز نزع السلاح. وقد يختلف الدافع وراء فرضها، ولكن غالبًا ما تكون الآثار السلبية للعقوبات على العمل الإنساني متشابهة.

وقد طلبت قرارات مجلس الأمن اللاحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعتماد قوانين وتدابير لمنع وقمع تمويل الاعمال الإرهابية، ومنع وقمع تجنيد وتمويل المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتعد هذه القرارات ملزمة للدول الأعضاء كافة التي يجب أن تتبنى أو تعدل القوانين واللوائح الوطنية وفقًا لذلك.

ولم يبذل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سوى جهود محدودة للحد من تأثير قرارات مكافحة الإرهاب والعقوبات الخاصة بها على العمل الإنساني. ويتضمن نظام عقوبات واحد فقط، يتعلق بالصومال، استثناء للمساعدة الإنسانية. وتم تبني ذلك في عام 2010 خلال المجاعة من أجل ضمان استمرار وصول وكالات الإغاثة إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، وهي جماعة تخضع لتجميد الأصول بموجب قانون العقوبات، دون خوف من انتهاك النظام. ولم يعتمد مجلس الأمن أي استثناءات أخرى من هذا القبيل.

وتحدد العديد من قرارات مجلس الأمن أنه يجب على تدابير مكافحة الإرهاب أن تتماشى مع الالتزامات القانونية الدولية للدول الأعضاء، بما فيها القانون الإنساني الدولي. ويذهب القراران 2462 و2482 اللذين تم تبنيهما في عام 2019 أبعد من ذلك في حث الدول على "مراعاة الآثار المحتملة لتدابير مكافحة الإرهاب على الأنشطة الإنسانية الحصرية، بما فيها الأنشطة الطبية، التي تنفذها الجهات الفاعلة الإنسانية المحايدة بطريقة تتفق مع القانون الإنساني الدولي". ومع ذلك، لا يتم تقديم إرشادات للدول بشأن كيفية القيام بذلك، ولا يتم الإبلاغ عن التزامهم بهذه المتطلبات علنًا. ويعني هذا النقص وغياب تعريف مقبول عالميًا للإرهاب أن هناك اتجاهًا متناميًا بين الدول الأعضاء من أجل إدخال تدابير واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب والتي قد تعرقل العمل الإنساني.

صندوق المعلومات: ما هو الإعفاء الإنساني؟

يشير المصطلح بشكل عام إلى اللغة التي تستثني المنظمات الإنسانية وموظفيها من شرط الامتثال لعناصر أنظمة العقوبات وتدابير مكافحة الإرهاب التي قد تعرقل عملهم. وتوفر الإعفاءات الإنسانية حيزًا للعمل الإنساني المبدئي، مما يسمح للمنظمات بتقديم خدماتها دون المخاطرة بانتهاك هذه الأنظمة.

وينص الإعفاء الإنساني في نظام العقوبات المفروضة على الصومال، على سبيل المثال، على ما يلي: "... من غير المساس ببرامج المساعدة الإنسانية المنفذة في أماكن أخرى، لا تنطبق التدابير المفروضة بموجب فقرة رقم 3 من قرارها رقم 1844 (2008) على دفع الأموال أو الأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية اللازمة لضمان تقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها في الصومال في الوقت المناسب وذلك من قبل الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو برامجها، والمنظمات الإنسانية التي تتمتع بصفة المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الإنسانية، وشركائها المنفذين بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الممولة من جهتين أو من جهات متعددة والتي تشارك في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في الصومال".

وتتضمن الأمثلة الأخرى توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الإرهاب (541/2017) التي تنص على ما يلي: "لا يقع تقديم الأنشطة الإنسانية من قبل المنظمات الإنسانية المحايدة التي يعترف بها القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، ضمن نطاق هذه التوجيهات، مع مراعاة السوابق القضائية لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي".

اقرأ المزيد بشأن الإعفاءات الإنسانية هنا.

4.2 على المستوى العالمي: فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

تعد فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المصدر الرئيسي الثاني للتدابير الدولية لمكافحة الإرهاب، وهي هيئة حكومية دولية مسؤولة عن وضع المعايير وتعزيز تنفيذ التدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة تمويل الإرهاب.

وقد وضعت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية مجموعة من التوصيات التي يتوقع من الدول الأعضاء تنفيذها من أجل مكافحة تمويل الإرهاب. وتتعلق التوصيات بكيفية تنظيم الدول للقطاع المصرفي والقطاعات الأخرى للحد من مخاطر تمويل الإرهاب. وتراقب فرقة العمل تقدم الدول في تنفيذ توصياتها وتطلب إصلاحات إذا لزم الأمر.

تعتبر توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية غير ملزمة من الناحية النظرية، ولكن قد يؤدي عدم الامتثال إلى الإدراج في القائمة السوداء، مما قد يعرقل وصول الدولة إلى الأسواق المالية الدولية. وهذا يمنح الحكومات حافزًا قويًا للامتثال. ولا توفر معايير فرقة العمل دائمًا إرشادات واضحة للتنفيذ، الأمر الذي يخلق حيزًا لسوء التفسير أو سوء الاستخدام أو الامتثال المفرط من قبل الدول والبنوك. وتواجه المنظمات الإنسانية صعوبات في الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك التحويلات المصرفية، وذلك نتيجة للحد من مخاطر البنوك. ويحد الحد من مخاطر البنوك عندما ترفض البنوك تقديم الخدمات مثل الحسابات أو التحويلات للمنظمات أو المواقع التي تعتبر عالية الخطورة من أجل تقليل تعرضها لتهم تيسير تمويل الإرهاب، والتي يمكن أن تؤدي إلى غرامات أو عقوبات أخرى.

صندوق المعلومات: فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والحد من مخاطر البنوك

أصدرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التوصية الثامنة في عام 2001، التي حددت المنظمات غير الربحية (وهو المصطلح الشامل الذي تستخدمه فرقة العمل للإشارة إلى المجتمع المدني والمنظمات الإنمائية والإنسانية) بأنها "عرضة بشكل خاص" للاستغلال لأغراض تمويل الإرهاب، ودعت الدول إلى ضمان عدم إساءة استخدام المنظمات غير الربحية من قبل المنظمات الإرهابية. ونقلت الحكومات التوصية إلى القوانين المصرفية المحلية، وأصبحت البنوك حذرة بشكل متزايد في تعاملاتها مع المنظمات غير الربحية وظهرت ظاهرة الحد من مخاطر البنوك.

وأجرى ائتلاف المنظمات غير الربحية فيما يتعلق بفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهي مجموعة من منظمات المجتمع المدني تشكلت لدعم فرقة العمل وتمثيل مصالح المنظمات غير الربحية، حملة مركزة لتشجيع إنهاء نزعة الحد من المخاطر من خلال إجراء تغييرات على التوصية الثامنة. ونتيجة لذلك، راجعت فرقة العمل التوصية في عام 2016 ووجهت الحكومات إلى اتباع نهج أكثر دقة قائم على المخاطر، عوضًا عن نهج تفادي المخاطر، عند وضع تدابير مكافحة تمويل الإرهاب لتجنب عرقلة "الأنشطة المشروعة غير الربحية".

ومع ذلك، لم تحقق المراجعة التأثير المطلوب، وبرجع ذلك في جزء منه إلى أن الجهات المنظمة لم تصدر توجيهات جديدة إلى البنوك لاتباع نهج قائم على المخاطر في تعاملاتها مع المنظمات غير الربحية. ووفقًا للتوصية التي تمت مراجعتها، يطلب من الدول الأعضاء إجراء تقييمات لمخاطر تمويل مكافحة الإرهاب لمختلف القطاعات وتحديثها، بما فيها المنظمات غير الربحية. واستنادًا إلى نتائج التقييم، ينبغي أن تتبنى البلدان تدابير تستهدف بشكل نسبي المنظمات الربحية المعرضة للخطر فقط. ومع ذلك، لا توفر فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية إرشادات للدول بشأن كيفية إجراء تقييمات للمخاطر، مما يؤدي إلى مناهج مختلفة على نطاق واسع. ولا يتم في العادة التشاور مع المنظمات غير الربحية أثناء تقييم المخاطر للقطاع.

وفي ظل غياب التوجيهات من الحكومات التي تؤكد على الحاجة إلى اتباع نهج قائم على المخاطر بالإضافة إلى تقييمات دقيقة للمخاطر في قطاع المنظمات غير الربحية، تواصل البنوك اتباع نهج تفادي المخاطر في تعاملاتها مع المنظمات الإنسانية. وتميل البنوك إلى تصور أي معاملة في منطقة تتواجد فيها الجماعات الموصوفة بالإرهابية على أنها عالية الخطورة بطبيعتها عوضًا عن تقييم المخاطر المرتبطة بمعاملة معينة، مع الأخذ في الاعتبار تدابير الحد من المخاطر للمنظمات غير الربحية. وتهتم البنوك بغرامات عدم الامتثال لقواعد تمويل مكافحة الإرهاب ولديها حافز ضئيل جدًا لتنفيذ المعاملات التي تنطوي على مخاطر محتملة. ونتيجة لذلك، أصبح تفادي المخاطر عائقًا تشغيليًا رئيسيًا أمام المنظمات التي تحاول تحويل الأموال إلى الدول التي تم فيها فرض عقوبات أو الدول التي تتواجد فيها الجماعات الموصوفة بالإرهابية.

يمكن العثور على المزيد من المعلومات المتعلقة بتفادي المخاطر وائتلاف المنظمات غير الربحية فيما يتعلق بفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هنا.

5.2 المستوى الإقليمي

تعد التدابير التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي مصدرًا إضافيًا للالتزام للدول الأعضاء ذات الصلة. وتنفذ عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في لوائح الاتحاد الأوروبي، وقد تعتمد أيضًا عقوباتها الخاصة كما فعلت في سوريا وأوكرانيا. كما أن نهج الاتحاد الأوروبي تجاه الإعفاءات الإنسانية ليس موحدًا. وإذا كانت تنفذ عقوبات الأمم المتحدة فإنها تتبع نهج مجلس الأمن. ولن يقدم الاتحاد الأوروبي إعفاءً إذا لم يفعل مجلس الأمن ذلك. وعندما يفرض عقوباته الخاصة فإنها تتضمن في بعض الأحيان إعفاءات وتسمح في أحيان أخرى للدول الأعضاء بإصدار تراخيص لأنشطة معينة. فعلى سبيل المثال، تحظر العقوبات شراء الوقود في سوريا، ولكن يسمح الإعفاء المخصص للمشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشرائه لاستخدامه في تقديم المساعدة الإنسانية.

وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي عددًا من الأدوات للمساعدة في تحسين فهم أنظمة العقوبات الخاصة به، بما فيها خارطة العقوبات والأسئلة الشائعة بشأن إجراءاته في سوريا. ومع ذلك، فهي لا توجه الدول الأعضاء بشأن كيفية استيفاء مسؤولياتها عند تنفيذ العقوبات أو منح التراخيص. وتميل النهج إلى التفاوت بشكل كبير من دولة عضو إلى أخرى، مما يزيد من بيئة العمل المربكة للمنظمات الإنسانية.

6.2 المستوى المحلي

تلتزم الدول بتقديم الصكوك العالمية والإقليمية، حيثما كان ذلك مناسبًا، في قوانينها الوطنية، ولكن يتيح لها عدم وجود تعريف للإرهاب معترف به دوليًا نطاقًا واسعًا جدًا للقيام بذلك، بما في ذلك القدرة على إدخال أهدافها السياسية والأمنية والعسكرية.

ويمكن للدول أيضًا أن تضع تدابيرها الخاصة لمكافحة الإرهاب. ويوجد لدى البعض مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قوائمها الخاصة للجماعات الموصوفة بالإرهابية والأفراد المعنيين بالإضافة إلى تلك التي يحتفظ بها مجلس الأمن.

وتجرم الدول دعم الجماعات الإرهابية بطرق مختلفة. وقد أدخلت حكومة الولايات المتحدة عقب 11 أيلول/سبتمبر 2001 قانونًا يجرم تقديم "الدعم المادي" إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية. ويتم تضمين أربعة أنواع من الدعم: التدريب، ومشورة أو مساعدة الخبراء، والخدمة، والموظفين. ويوجد لقانون الولايات المتحدة بشأن الدعم المادي نطاق واسع وولاية قضائية خارج حدود الدولة. وهذا يعني أنه يمكن تطبيقه على المنظمات والأفراد بصرف النظر عن مكان ارتكاب الجريمة المزعومة أو جنسية الجاني أو مصدر الأموال المعنية. وهذا يختلف عن الوضع في المملكة المتحدة حيث يتم تأطير جرائم الدعم المادي ليس فيما يتعلق بدعم الجماعات المدرجة وإنما للأعمال الإرهابية. وتؤكد المملكة المتحدة على الولاية القضائية خارج حدود الدولة على هذه الجرائم فقط في حال ارتكابها من قبل مواطنيها.

كما تقدم الحكومات بشكل متزايد تشريعات واسعة لمكافحة الإرهاب ردًا على مسألة عودة "المقاتلين الأجانب"، أي أولئك الذين سافروا إلى الخارج لدعم "الأعمال الإرهابية" أو المشاركة فيها أو "تقديم أو تلقي تدريب إرهابي" ولكنهم عادوا منذ ذلك الحين إلى بلدانهم. ويوجد لدى معظم الدول تشريعات سارية تجعل السفر إلى الخارج لارتكاب أعمال إرهابية جريمة، ولكن تدخل بعض الدول تشريعات أوسع نطاقًا تجعل ببساطة السفر إلى بعض المناطق جريمة جنائية وذلك من أجل تسهيل محاكمة "المقاتلين الأجانب".

7.2 دراسة حالة: قانون مكافحة الإرهاب وأمن الحدود في المملكة المتحدة

تبنت حكومة المملكة المتحدة قانونًا جديدًا في عام 2019 يمنح الحكومة السلطة لتجريم دخول مواطني المملكة المتحدة والمقيمين فيها إلى دولة معينة أو جزء من دولة أو البقاء فيها. وصمم القانون الجديد ليسهل على الحكومة مقاضاة المقاتلين الأجانب الذين عادوا إلى المملكة المتحدة، ولا يتضمن القانون إعفاءً للعاملين في المجال الإنساني الذين قد يحتاجون إلى دخول مناطق محددة.

ويعرّض بند المناطق المحددة كما هو مقترح في الأساس موظفي المنظمات الإنسانية الذين يدخلون تلك المناطق لخطر الاعتقال والتهم الجنائية عند عودتهم إلى المملكة المتحدة. ويمكن أن تتضمن هذه الإجراءات القانونية ضد عامل الإغاثة المنخرط في نشاط شرعي تأثير كبير على منظمة ما، بالنظر إلى الموارد والتكلفة والأضرار المحتملة المتعلقة بالسمعة.

ودعت عدة منظمات إلى تقديم إعفاء إنساني لتوفير الوضوح القانوني من أجل حماية عمال الإغاثة الذين يسافرون إلى المناطق المحددة من الاعتقال. وقاومت الحكومة ذلك في بادئ الأمر ولكنها غيرت موقفها في النهاية. وتم إقرار مشروع القانون مع إعفاء لأولئك "الذين يقدمون المساعدة ذات الطبيعة الإنسانية".

وبعد فترة وجيزة من إقراره، قدمت الحكومة الهولندية مشروع قانون مماثل دون إعفاء إنساني مرة أخرى. وتتوقع المنظمات الإنسانية أن تستمر هذه القضية في الظهور مع إدخال الحكومات تشريعات واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب تهدف إلى تسهيل محاكمة المقاتلين الأجانب العائدين.

اقرأ المزيد عن جهود الدعوة في المملكة المتحدة هنا وهنا، وشاهد بيانًا صحفيًا مشتركًا من المنظمات غير الحكومية الدولية بشأن القضية هنا.

صندوق المعلومات: تدابير مكافحة الإرهاب في البلد المضيف

يميل معظم التركيز على كيفية تأثير تدابير مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني إلى التدابير التي تفرضها الحكومات المانحة. ومع ذلك، ينبغي إدراك أنه يمكن للتدابير التي تفرضها الحكومات المضيفة أن يكون لها تأثير كبير على موظفي وعمليات المنظمات الإنسانية. وقد يتعرض الموظفون المحليون بشكل خاص لهذه المخاطر.

وقد تشمل الجرائم النموذجية بموجب القوانين المحلية التي يمكن أن تؤثر على العمل الإنساني والعاملين في المجال الإنساني حظر التمويل غير المباشر للإرهاب، وقوانين الدعم المادي، وحظر أشكال واسعة من المشاركة مع جماعات محددة. ويمكن أن تؤدي هذه الجرائم إلى المسؤولية الجنائية المحتملة للموظفين.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العديد من الحكومات المضيفة ما يسمى بـ "قوانين المنظمات غير الحكومية"، والتي تستدعي أحيانًا مخاوف تتعلق بالأمن الوطني من أجل تقييد أنشطة المنظمات الإنسانية أو السيطرة عليها من خلال استخدام إجراءات مكافحة الإرهاب وغسل الأموال. ويمكن أن تتضمن هذه القيود متطلبات تسجيل مرهقة وقيود مفروضة على التمويل الأجنبي، ويمكن أن تصل إلى حد منح الحكومات السلطة للموافقة على المشاريع والإشراف على اختيار الموردين والمشرفين.

صندوق المعلومات: تأثير تدابير مكافحة الإرهاب على مساعدات القسيمة النقدية

تظهر البحوث أن مساعدات القسيمة النقدية ليست أكثر خطورة من أشكال المساعدة الأخرى، ولكن تميل الجهات المانحة إلى زيادة التدقيق في سياسات وإجراءات إدارة المخاطر لدى الشركاء المنفذين لهذا النوع من المساعدة. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى المخاوف المتعلقة بسرقة الأموال النقدية. وقد انعكس هذا الاتجاه نحو النفور من المخاطر في قرار إدارة التنمية الدولية في نيسان / أبريل 2019 بإيقاف دعمها من مساعدات القسيمة النقدية في شمال شرق سوريا كإجراء وقائي بشأن المخاوف المتعلقة بتحويل المساعدات.

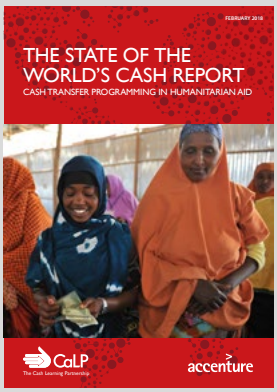

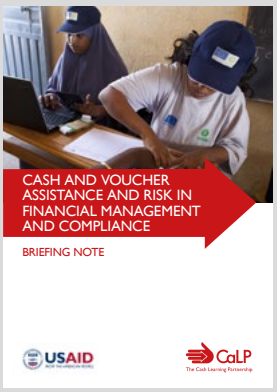

وكلفت شراكة التعلم النقدي بإجراء دراسة استطلاعية بشأن مساعدات القسيمة النقدية والمخاطر في عام 2019، والتي تناولت ثلاثة مجالات رئيسية:

1. تحويل الأموال إلى دول العمل: تحديد الخدمات المصرفية المختصة والمهيأة وغيرها من مقدمي الخدمات المالية.

2. تحديد مقدمي الخدمات المالية داخل الدولة: قوانين "اعرف عميلك" وعمليات التحقق من هوية القطاع المالي من قبل مزودي الخدمات داخل الدولة، بما في ذلك مشغلي شبكات الاتصال المحمولة.

3. تحديد المستفيدين وأمن البيانات: قوانين تمويل مكافحة الإرهاب ومكافحة غسل الأموال والعقوبات الدولية المطبقة على متلقي مساعدات القسيمة النقدية.

لقد استنتجت الدراسة أن التدابير التي تمت مراجعتها لم تستهدف بشكل واضح مساعدات القسيمة النقدية حتى الآن، ولكن لوحظ وجود تأثير تدريجي على قدرة مقدمي الخدمات المالية واستعدادهم لتيسير هذا النوع من المساعدة. كما وجدت أيضًا نقصًا في السياسات أو التوجيهات بشأن التدابير لضمان بقاء مساعدات القسيمة النقدية غير مثقلة بالعمليات البيروقراطية وتفادي المخاطر. وقد يؤدي هذا إلى استخدام المساعدة العينية بدلًا من مساعدات القسيمة النقدية، حتى لو تم اعتبار الأخيرة أكثر فعالية.

وهناك أيضًا مخاوف تتعلق بزيادة التدقيق في سلسلة المسؤولية لمساعدات القسيمة النقدية بين المستلم ومكان إنفاق الأموال. وتهدف شراكة التعلم النقدي من أجل الحد من تأثير القيود المتزايدة على مساعدات القسيمة النقدية إلى ما يلي:

- الدعوة إلى مراعاة التصورات الإنسانية في صنع السياسات.
- دعم بناء أساس دلالي بشأن تأثير القيود المتعلقة بمكافحة الإرهاب على مساعدات القسيمة النقدية.
- مواصلة تقديم الدعم الفني والسياسي لجماعة الممارسين ومجموعات العمل النقدية فيما يتعلق بمساعدات القسيمة النقدية من أجل وضع سجلات مشتركة للمخاطر تستند إلى القوانين والممارسات الوطنية.

اقرأ المزيد عن هذا الموضوع من شراكة التعلم النقدي هنا.

8.2 تدابير مكافحة الإرهاب والعمل الإنساني المبدئي: ما هي المخاطر؟

فئة الخطر	الأثر العملي
جنائية	**المحاكمة القضائية بشأن تقديم الدعم للجماعات الموصوفة بالإرهابية:** يجعل التعريف واسع النطاق لدعم الإرهاب الذي تبنته بعض الدول هذا خطرًا على المنظمات الإنسانية وموظفيها في حال الاعتقاد بأنهم قدموا الدعم إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية من خلال تنفيذ أنشطة معينة. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة العليا الأمريكية في عام 2010 بتصنيف تدريب أعضاء جماعة موصوفة بالإرهابية على القانون الإنساني الدولي على أنه دعم مادي وبالتالي فهو محظور. **تجريم الموظفين:** يمكن للقوانين الجنائية المصممة لمكافحة الإرهاب تجريم العاملين في المجال الإنساني. وقد يتعرض الموظفون المحليون بشكل خاص للمخاطر بموجب قانون مكافحة الإرهاب الخاص بالدولة المضيفة. وتشمل الجرائم المحتملة التي يمكن أن تنطوي على مسؤولية جنائية التواجد في منطقة نشاط إرهابي محدد، والتمويل غير المباشر للإرهاب، وأشكال واسعة من المشاركة مع الجماعات المحظورة.
أمنية	**انعدام الأمن:** يعد التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بغض النظر عما إذا كانت جماعات موصوفة بالإرهابية، عنصرًا أساسيًا في تأمين الوصول الآمن إلى الأشخاص المحتاجين. ويساعد التعامل أيضًا على إنشاء موافقة وقبول لأنشطة المنظمات الإنسانية، وهو أمر مهم لضمان سلامة الموظفين. ويمكن أن تخلق تدابير مكافحة الإرهاب حالة من الشك لدى المنظمات بشأن ما يعتبر تواصلًا مصرحًا به مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي هي أيضًا جماعات موصوفة بالإرهابية. ونتيجة لذلك، تمتنع بعض المنظمات من التعامل مع هذه الجماعات. وينطوي فشل المنظمات في التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بسبب مخاوف تتعلق بمكافحة الإرهاب على خطر المفاهيم السلبية للتحيز وعدم الحياد، مما يعرض الموظفين للخطر. وتتعامل منظمات أخرى مع هذه الجماعات ولكنها لا تقدم الدعم والتوجيه للموظفين بشأن كيفية القيام بذلك. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خلق نهج "لا تسأل ولا تخبر أحد" حيث يشارك الموظفون الميدانيون دون علم الإدارة العليا، ويشعرون بعدم القدرة على مناقشة المعضلات والمخاطر بصراحة.
تعاقدية	**التأخير:** يمكن أن يؤدي إدراج بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح إلى تأخير تنفيذ المبادرات الإنسانية في حين تعمل المنظمات مع الجهات المانحة لمحاولة التفاوض على التغييرات أو التماس الوضوح بشأن الصياغة الغامضة. وتزيد حقيقة أن الجهات المانحة لا تبلغ المنظمات دائمًا بشأن إدراجها لبند جديد لمكافحة الإرهاب أو تغيير صياغة بنود موجودة من احتمال حدوث تأخيرات. وقد تتسبب بعض المتطلبات، بما فيها إجراء الفحص و/أو التدقيق في الإجراءات، في تأخير تقديم المساعدة. ويمكن أن تحدث التأخيرات أيضًا نتيجة الحد من المخاطر المتعلقة بالبنوك الذي يحدث عندما ترفض البنوك أو تستغرق وقتًا أطول من المتوقع لتقديم التحويلات إلى المواقع التي تعتبر مرتفعة المخاطر من أجل تقليل تعرضها لتهمة تيسير تمويل الإرهاب.
	انخفاض جودة الاستجابة: قد يقلل الامتثال لمتطلبات الجهات المانحة لمكافحة الإرهاب من جودة استجابة المنظمة من خلال جعلها تختار طرقًا يعتقد أنها أقل خطورة حتى لو كانت أقل ملاءمة وفعالية في سياق معين.
	نقل المخاطر إلى الموظفين: قد تكون العبارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح غامضة ويصعب تفسيرها. وليس من غير المألوف بالنسبة للمنظمات الإنسانية قبول هذه البنود دون فهم المتطلبات المحددة بشكل كامل. وقد لا يشارك الموظفون المكلفون بتنفيذ مشروع بموجب اتفاقية منحة ما في التفاوض عليه، ولكنهم يتحملون عبء الامتثال للمتطلبات، ولا تقدم المنظمات في العادة التوجيه والدعم اللازمين بشأن كيفية القيام بذلك.
	نقل المخاطر إلى الشركاء المحليين: غالبًا ما تنقل المنظمات غير الحكومية الدولية متطلبات الجهات المانحة لمكافحة الإرهاب إلى الشركاء المحليين في شكل "بنود مضمنة" دون التأكد من فهمهم ما ينطوي عليه التوقيع على البند، أو من أن لديهم الموارد والقدرة على الامتثال. وقد يقبل الشركاء المحليون متطلبات يستحيل عليهم الالتزام بها أو تعريض موظفيهم للخطر نتيجة لذلك.
	استحداث سابقة قانونية: يمكن أن يحدث هذا عند قيام منظمة ما بقبول بنود مكافحة إرهاب معينة تعتبر غير مقبولة عند منظمة أخرى. وقد تختار منظمات أخرى التفاوض على شروط أكثر ملاءمة، ولكن يصبح نفوذها وقدرتها على القيام بذلك محدودة إذا قبلت منظمة أخرى البنود ذاتها.
	خسارة التمويل: رفضت بعض المنظمات التمويل المقدم من الجهات المانحة بسبب عدم يقينها أو عدم رغبتها في قبول شروط تدابير مكافحة الإرهاب المطلوبة منها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تكون النفقة ممنوعة بموجب عقد ما إذا لم تلتزم المنظمة بجميع قوانين الجهة المانحة.
مبادئ إنسانية	**النزاهة المعرضة للخطر:** قد تختار المنظمات عدم تقديم المساعدة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والتي هي أيضًا جماعات موصوفة بالإرهابية بغض النظر عن الاحتياجات الإنسانية هناك من أجل تقليل التعرض لمخاطر مكافحة الإرهاب. وهذا يضر بنزاهة استجابتها ويترك السكان المتضررين دون الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها بسبب موقعهم ببساطة. وقد يتسبب عدم اعتبار المنظمة محايدة في تعريض سلامة موظفيها للخطر أيضًا.

9.2 دراسة حالة: المخاطر المتعلقة بالدعم غير المباشر لجماعة موصوفة على أنها إرهابية

التضامن العالمي هي منظمة إنسانية دولية تدير برامج واسعة النطاق في المناطق المتضررة من النزاع. وتعمل منظمة التضامن العالمي في المنطقة X التي تسيطر عليها السلطات المحلية التي لها روابط قوية مع إحدى الجماعات الموصوفة بالإرهابية. وتدار العمليات عن بعد، ولا يوجد موظفون أجانب في المنطقة بسبب مخاوف تتعلق بإمكانية الوصول والأمن.

وقد طرحت منظمة التضامن العالمي مناقصة لتوفير المياه المنقولة بالشاحنات للمنطقة X. وتمت إدارة العملية من قبل فريق الإدارة عن بعد وفقًا للإجراءات التشغيلية الموحدة. وبعد عملية المناقصة، زعم أحد مقدمي العروض أنه كان يجب على المتعاقدين دفع ثلاثة في المئة من قيمة العقد للسلطات المحلية من أجل الحصول على موافقة للعمل في المنطقة X.

وأكد المنسق الميداني لمنظمة التضامن العالمي في المنطقة X أن هذه هي الحال. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إبلاغ موظفي الإدارة عن بعد بأن الموظفين الميدانيين كانوا على علم بهذه المدفوعات أو لديهم أي تأكيد على وجودها.

ولم تذكر أي عطاءات لأي عقود حالية أو سابقة شرطًا بدفع رسوم تمثل نسبة مئوية للسلطات المحلية من أجل العمل في المنطقة X. وكانت العطاءات مفصلة للغاية، لذلك يبدو أن الرسوم التي بلغت آلاف الدولارات قد تم استيعابها ضمن العطاءات الإجمالية بطريقة أخفتها عن منظمة التضامن العالمي. وقد خالفت الرسوم سياسات المنظمة بشأن مدفوعات التيسير، وتسببت علاقة السلطات المحلية مع الجماعة الموصوفة على أنها إرهابية بآثار أخرى.

وتم تقديم تقرير إلى المستشار الإقليمي لمكافحة الفساد في منظمة التضامن العالمي الذي بدأ بإجراء تحقيق داخلي. وأوقف فريق الإدارة عن بعد على الفور توقيع العقود الجديدة حتى يتم التحقيق في المسألة بشكل كامل. وأصدرت المنظمة بيانًا أوليًا للجهات المانحة المعنية وطلبت المشورة القانونية بشأن قوانين مكافحة الفساد وتمويل الإرهاب.

كما طرحت منظمة التضامن العالمي هذه المسألة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وطلبت أن يتوسط مع السلطات المحلية للحصول على إعفاء يستثني المنظمات غير الحكومية من دفع الرسوم المفروضة على الخدمات التي ساهمت في تقديم الإغاثة الإنسانية. وكانت المشاركة التي تمت مع المنظمات الإنسانية المتضررة الأخرى ناجحة حيث تم تقديم إعفاء.

وأشركت منظمة التضامن العالمي الجهة المانحة التي مولت مشروع المياه المنقولة بالشاحنات في مناقشات بشأن تقاسم المخاطر. ووافقت الجهة المانحة على أن المدفوعات المعنية لا تشكل اختلافات كبيرة ولكنها اختارت تصنيف التكاليف على أنها غير مستردة وقابلة للسداد.

تلقي هذه الحادثة الضوء على العقبات التي تواجه تقديم المساعدة الإنسانية في المناطق التي قد تكون فيها الجماعات الموصوفة بالإرهابية نشطة، والتحديات الإضافية المرتبطة بإدارة العمليات عن بعد. كما توضح أيضًا أن بإمكان المراجعات والموازنات الداخلية المساعدة في الحد من القضايا التي قد تنشأ عن الإدارة عن بعد، وأن التنسيق والتعاون بين المنظمات الإنسانية والجهات المانحة ضروري لإيجاد حلول.

3 بنود مكافحة الإرهاب واتفاقيات المنح

أصبحت بنود مكافحة الإرهاب التي تهدف إلى ضمان عدم استخدام أموال الجهات المانحة لصالح الجماعات الموصوفة بالإرهابية شائعة بشكل متزايد في اتفاقيات المنح. ومع ذلك، يمكن أن تمثل هذه البنود تحديات كبيرة للمنظمات الإنسانية. وقد تم تصميم هذا القسم من أجل تطوير فهمك لهذه البنود. وستكون بحلول نهاية القسم قادرًا على تحديد الصياغة المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي يحتمل أن تكون صعبة والتي تظهر في اتفاقيات المنح، ومعرفة كيفية التعامل مع الجهات المانحة لمناقشة بنود مكافحة الإرهاب، وتطوير عملية داخلية لاتخاذ القرار بشأن ما إذا كان ينبغي المضي قدمًا في فرص التمويل التي تشكل مخاطر تتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب وكيفية ذلك.

1.3 أين توجد بنود مكافحة الإرهاب؟

يمكن العثور على بنود مكافحة الإرهاب في الأنواع التالية من اتفاقيات الشراكة:

- اتفاقيات بين جهة مانحة، بما فيها الدول والوكالات متعددة الأطراف، ومنظمة إنسانية، حيث تطلب فيها الدولة المانحة من المنظمة الإنسانية الامتثال لبنود مكافحة الإرهاب.

- اتفاقيات صناديق التمويل الإنسانية.

- اتفاقيات بين المنظمات الإنسانية حيث:

أ. تكون فيها المنظمة هي المتلقية لصناديق التمويل الثنائية من جهة مانحة تطالبها بإدراج أو تضمين بنود مكافحة الإرهاب في كل الاتفاقيات الفرعية المرتبطة بتمويل المشروع. وفي بعض الحالات، وحتى لو لم ينص اتفاق ثنائي على وجوب إدراج المستفيد لبند مكافحة الإرهاب في الاتفاقيات الفرعية، عندها قد تكون المنظمة مسؤولة إذا حدد المستفيد الفرعي انتهاك المتلقي لاتفاقيته مع الجهة المانحة.

ب. يكون لدى المنظمة سياسة لإدراج بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقياتها الفرعية، والتي تنعكس عادة في نموذج اتفاقيات الشراكة الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، تدرج بعض وكالات الأمم المتحدة مثل هذه البنود في نماذجها.

- عقود تجارية أو عقود خدمات بين حكومة مانحة أو مؤسسة متعددة الأطراف ومنظمة إنسانية.

قد تتبنى الجهات المانحة نموذجًا موحدًا للبند المدرج في العقود كافة، أو يمكنها تعديل بنودها أو تضمين متطلبات إضافية اعتمادًا على السياق أو البرنامج أو متلقي الأموال.

وتدرج بنود مكافحة الإرهاب في بعض الأحيان في أقسام من اتفاقية المنحة تشمل تدابير مكافحة الرشوة ومكافحة الاحتيال ومكافحة الفساد، ولكن يمكن أن تظهر أيضًا في مكان آخر بما في ذلك في الشروط العامة للاتفاقية. ولا تبلغ الجهات المانحة الشركاء عند تغيير صياغة بنود مكافحة الإرهاب أو عندما تدرج بنودًا جديدة.

ويلتزم الموقعون على اتفاقيات المنح بالامتثال لجميع البنود وتطبيقها بحسن النية. وعلى هذا النحو، فإن من المهم أن تراجع المنظمة كل اتفاقية بدقة قبل التوقيع للتأكد من أنها على دراية تامة بالمتطلبات، بصرف النظر عما إذا كانت قد وقعت اتفاقيات سابقة مع الجهة المانحة ذاتها أم لا. وتساعد المراجعة الشاملة في التأكد من تحديد أي لغة إشكالية، مما يتيح للمنظمة الوقت للحصول على توضيح وإعادة التفاوض على الصياغة إذا لزم الأمر واتخاذ قرار مدروس بشأن التوقيع على الاتفاقية.

© NRC/Jim Huylebroek

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تظهر جميع متطلبات مكافحة الإرهاب التي تفرضها الجهات المانحة في اتفاقيات المنح. ويمكن أن تظهر أيضًا في مفاوضات ما قبل التعاقد. فعلى سبيل المثال، تتطلب إرشادات المقترح الخاص بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للحد من المخاطر في البيئات ذات المخاطر المرتفعة من الوكالات إدراج تقييمات المخاطر واستراتيجيات التخفيف من تحويل المساعدات في البيئات التي تحددها على أنها مرتفعة المخاطر "بسبب وجود جماعات وأفراد فرضت عليهم عقوبات من قبل الحكومة الأمريكية". ويتضمن مثال آخر شهادات وضمانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي يجب التوقيع عليها وتقديمها مع المقترحات. وتشكل وثائق مثل هذه أيضًا جزءًا من الاتفاقيات مع الجهات المانحة، ويجب أخذها في الاعتبار في عمليات صنع القرار.

ويقدم الجدول في الأداة رقم أثنان: أمثلة على فقرات مكافحة الإرهاب أمثلة على البنود الحالية لمكافحة الإرهاب المستخدمة في الاتفاقيات المبرمة مع الحكومات المانحة، وصناديق التمويل القطرية المشتركة، والشراكات التنفيذية مع المنظمات غير الحكومية، ومنح التنمية والجهات المانحة. وتظهر الأمثلة أن محتوى ونطاق بنود مكافحة الإرهاب يمكن أن يختلف اختلافًا كبيرًا. وتقدم هذه البنود كأمثلة، ولا ينبغي تفسيرها على أنها أمثلة على أفضل الممارسات، ولا على أنها تتوافق مع العمل الإنساني المبدئي.

وعلاوة على ذلك، قد تتضمن بنود مكافحة الإرهاب لغة غامضة أو غير واضحة، مما يجعل من الصعب على المنظمات فهم ما توافق عليه ومسؤولياتها في حالة حدوث انتهاك. وقد تتضمن بنود مكافحة الإرهاب أيضًا متطلبات لا تتوافق مع النهج الإنساني المبدئي، مثل فحص المستفيدين. ويمكن أن يؤدي هذا إلى نقل المخاطر حيث تسعى الجهات المانحة إلى الحد من مخاطرها عن طريق تمريرها إلى المستفيدين.

يمكنك العثور على تحليل شامل لبنود مكافحة الإرهاب من كلية الحقوق في جامعة هارفارد هنا.

2.3 فهم بنود مكافحة الإرهاب

تعاريف ومجموعة من المصطلحات

قد تواجه المنظمات الإنسانية تحديات في تفسير معنى بنود مكافحة الإرهاب وتبعاتها التي تظهر في اتفاقيات الشراكة كما تم تحديده خلال المقابلات التي أجريت كجزء من البحث لمجموعة الأدوات هذه.

وقد تستخدم الاتفاقيات عبارات مثل:

- "توظيف كل الجهود الممكنة لضمان" أو "تطبيق أعلى مستوى من الاهتمام لضمان" عدم تحويل المساعدة إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية. وهذا يعني أن المنظمة قد تكون مسؤولة إذا تم تحويل مساعداتها وإذا لم يطبق معيار العناية الواجبة المطلوب. وستحدد الصياغة المستخدمة درجة المسؤولية.

- يجب على المنظمة "الالتزام بالحرب ضد الإرهاب". تثير هذه اللغة مخاوف بشأن الحياد وقد تقوض الاستقلال التشغيلي. وقد يكون لها أيضًا آثار أمنية لأنها قد تؤثر على كيفية رؤية الجماعات الموصوفة بالإرهابية للمنظمة.

- يحظر على المنظمة تقديم "الدعم المادي" "بشكل مباشر أو غير مباشر" إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية وأولئك "المرتبطين" بهذه الجماعات. تؤدي هذه المحظورات إلى مخاوف بشأن نطاق وتطبيق الشرط والتأثير المحتمل على الالتزامات بالاستجابة النزيهة. ويجب على المنظمات، على سبيل المثال، تفسير ما إذا كانت عبارة "المرتبطة مع" تنطبق على أعضاء الجماعة الموصوفة بالإرهابية أو المجتمعات التي تعمل فيها هذه الجماعات.

وقد تتضمن الاتفاقيات إشارات إلى "المعرفة" و"النية":

- إذا تم تحويل المساعدة الإنسانية إلى جماعة موصوفة بالإرهابية فقد لا تكون المنظمة المسؤولة على دراية بعملية التحويل وربما لم تقصدها. وقد تشير بنود مكافحة الإرهاب إلى ما إذا كانت "المعرفة" أو "النية" ذات صلة وتأثيرها على درجة مسؤولية المنظمة في حالة التحويل.

قد تتضمن الاتفاقيات بنودًا أو آثارًا متسلسلة:

- عادة ما تدرج المنظمات الإنسانية بنود مكافحة الإرهاب في عقودها الفرعية من أجل ضمان التزام الشركاء المنفذين أو مجموعة الشركاء بمتطلبات الجهات المانحة. ونتيجة لذلك، قد "تتدفق" بنود مكافحة الإرهاب الخاصة بالجهة المانحة عبر عدد كبير من المنظمات والمتعاقدين الفرعيين.

وقد تحتوي الاتفاقيات على إشارات أو آثار للتدقيق:

- قد تتطلب بنود مكافحة الإرهاب أحيانًا من المنظمات المستفيدة التأكد من عدم ظهور موظفيها ومتعاقديها وموظفي أي منظمة شريكة منفذة في القوائم ذات الصلة بالجماعات الموصوفة بالإرهابية وذلك لضمان عدم إتاحة الأموال أو الأصول الأخرى لهذه الجماعات. وقد تطلب بعض الجهات المانحة التحقق من أسماء المستفيدين المحتملين مقابل هذه القوائم. راجع صندوق المعلومات: فحص الموظفين والموظفين الشركاء والمستفيدين للحصول على المزيد من المعلومات.

إجراءات فهم بنود مكافحة الإرهاب والتعامل معها

يجب أن تكون المنظمات الإنسانية مطلعة على التزاماتها بموجب الشروط المقترحة لاتفاقية المنحة قبل التوقيع عليها. وينبغي فهم آثارها مسبقًا، كما يجب على المنظمات استخدام عملية منهجية لتحديد أي مخاوف ومحاولة معالجتها. ولا يوجد نهج واحد "صحيح" يجب اتخاذه، ولكن الإجراءات الموضحة أدناه هي بمثابة توجيه.

1. يجب على المنظمات وضع الإجراءات وتنفيذها لضمان قراءة اتفاقيات المنح كافة وفهمها بشكل كامل قبل توقيعها. ويجب على الإدارة والسياسة والموظفين القانونيين والإدارات الأخرى مراجعة مجمل الاتفاقية حسب الضرورة. لمزيد من المعلومات، انظر الأداة رقم ثلاثة: مراجعة بنود مكافحة الإرهاب.

2. ينبغي استعراض مدونة قواعد السلوك الداخلية ومكافحة الفساد، وإدارة المخاطر والسياسات الأخرى ذات الصلة لتحديد ما إذا كانت لغة مكافحة الإرهاب في اتفاقية المنحة تتعارض مع هذه السياسات الداخلية.

3. يجب على المنظمات إنشاء موقف تنظيمي بشأن شروط الاتفاقية التي سيتم قبولها والشروط التي ستشكل انتهاكًا للسياسات والقيم التنظيمية وذلك قبل الدخول في مفاوضات مع جهة مانحة فيما يتعلق بشروط اتفاقية الشراكة.

4. استشارة المنظمات الإنسانية الأخرى التي تتلقى أموالًا من الجهة المانحة ذاتها.

5. يمكن للمنظمات النظر في طلب تفسير الجهة المانحة للبنود ودرجة المسؤولية المستنتجة، مع إدراك أن تفسير الجهة المانحة قد يكون صارمًا قدر الإمكان.

6. يجب أن تنظر المنظمات في توثيق تفسيراتها الخاصة للبنود. ويجب عليها النظر فيما إذا كانت هناك حاجة لموارد إضافية للوفاء بالتزامات الاتفاقية، وما إذا كانت قدرتها على تقديم المساعدة الإنسانية المبدئية ستتأثر. وينبغي للمنظمات التأكد من قدرتها على توفير إرشادات واضحة، وكذلك أي موارد ضرورية، للموظفين المسؤولين عن التنفيذ. وإذا كانت هناك حاجة إلى موارد إضافية لضمان الامتثال للبنود، عندها يجب على المنظمات النظر في مطالبة الجهة المانحة بتغطية أي تكاليف ذات صلة.

7. يمكن للمنظمات استخدام القائمة: أداة رقم أربعة: المرجعية للقبول أو الرفض للمساعدة في تحديد ما إذا كان يجب متابعة فرصة التمويل.

8. يجب على المنظمات الأخذ بعين الاعتبار أنه في حين يمكن التفاوض على بنود مكافحة الإرهاب مع الجهات المانحة في بعض الحالات، إلا أن قوانين الدولة المانحة ستتغلب على الشروط المتفق عليها. وستخضع المنظمة والموقعين على الاتفاقية لقوانين الدولة المانحة بصرف النظر عن نص اتفاقية الشراكة، وبالتالي يجب التأكد من أنهم على دراية بالالتزامات التي تفرضها. وقد تنطوي هذه القوانين على أنواع مختلفة من المسؤولية وقد تكون لها حدود إقليمية مختلفة اعتمادًا على الحالة.

© NRC/Jim Huylebroek

صندوق المعلومات: منظمة المساعدات الشعبية النرويجية مقابل الولايات المتحدة الأمريكية

طلب مكتب المفتش العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدة من منظمة المساعدات الشعبية النرويجية في شباط/فبراير عام 2017 "بناءً على التحقيق المستمر" فيما يتعلق بالمنح المقدمة للمنظمة في جنوب السودان والتي يعود تاريخها إلى عام 2012. وقد تعاونت منظمة المساعدات الشعبية النرويجية بشكل كامل مع الطلب وشاركت الوثائق المطلوبة كافة. وبعد عدة جولات من التقديم، تم إبلاغ المنظمة عن موضوع التحقيق الذي يتعلق بانتهاك قانون الادعاءات الخاطئة الذي ينطوي على أنشطتها في دعم مشروع الديمقراطية للشباب في غزة بين عامي 2012 و2016 ومشروع إزالة الألغام في إيران الذي انتهى في عام 2008.

ولم تمول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيًا من المشروعين المعنيين ولكنها مولت مشروعًا لمنظمة المساعدات الشعبية النرويجية في جنوب السودان في عام 2012. وبقبول التمويل في جنوب السودان، طلب من المنظمة التوقيع على شهادة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمكافحة الإرهاب، والتي تنص على ما يلي: "لم يقدم المتلقي، على حد علمه الحالي خلال السنوات العشر السابقة، وسيتخذ جميع الخطوات المعقولة للتأكد من أنه لن يقدم عن علم دعمًا ماديًا أو موارد لأي فرد أو كيان يرتكب أعمالًا إرهابية أو يحاول ارتكابها أو الدعوة إليها أو تيسيرها أو المشاركة فيها، أو أنه قام بذلك في السابق".

وقالت السلطات الأمريكية إن منظمة المساعدات الشعبية النرويجية لم تمتثل لهذا البند نظرًا لأنها "قدمت التدريب ومشورة الخبراء أو المساعدة" إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية في سياق برامجها السابقة في غزة وإيران، وأن شهاداتها بشأن تقديم الدعم المادي أو الموارد للأطراف المحظورة عن علم كانت خاطئة، على الرغم من حقيقة أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لم تمول هذه المشاريع.

واختلفت منظمة المساعدات الشعبية النرويجية مع عدالة ادعاء مكتب المفتش العام. وقد فهمت أن شهادة مكافحة الإرهاب تنطبق فقط على الأنشطة المدعومة بتمويل الولايات المتحدة. ومع ذلك، قررت المنظمة تسوية إجراء تسوية خارج المحكمة في عام 2018 بتكلفة تزيد عن 2 مليون دولار أمريكي. وقد اتخذت القرار بالتشاور مع فريقها القانوني بسبب التكلفة المقدرة والموارد والوقت اللازم لتقديم القضية إلى المحاكمة. كما أخذ قرارها بعين الاعتبار أسوأ سيناريو لخسارة الدعوى القضائية وتحمل عقوبات مالية أكبر من شأنها أن تعرض عمل المنظمة للخطر.

وبالنظر إلى أن القضية تتمحور حول ما إذا كانت بنود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تتمتع بولاية قضائية شاملة أو أنها تغطي تمويل الحكومة الأمريكية فقط، فقد قررت المنظمة إنهاء تعاونها مع هذه الجهة المانحة التي تفسر مصطلحاتها وشروطها على أنها تحل محل شروط الجهات الأخرى. وقد اتخذت هذا القرار بعد أن أوضحت الوكالة الأمريكية أيضًا أن التفاوض على صياغة البند لم يكن خيارًا.

صندوق المعلومات: الفحص والتدقيق

لأغراض مجموعة الأدوات هذه، يفهم التدقيق على أنه العملية التي تتحقق المنظمة من خلالها مما إذا كان الموظفون المحتملون، أو موظفو المنظمات الشريكة، أو المتعاقدون يظهرون في قوائم الإرهابيين المحددين من قبل الجهة المانحة ذات الصلة أو الحكومة المضيفة.

ويمكن إجراء التدقيق يدويًا من خلال التحقق من القوائم ذات الصلة التي تحتفظ بها الحكومات و/أو المؤسسات المانحة، مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، أو من خلال استخدام الخدمات الإلكترونية التي تسمح بفحص الأسماء مقابل عدة قوائم في وقت واحد. والفحص هو عملية أكثر تعمقًا لإجراء تحريات عن السوابق التي يمكن أن تشمل التحقق من الوظيفة السابقة والتحقق من التاريخ الجنائي.

وبشكل عام، فالمنظمات الإنسانية ليست ملزمة بمشاركة البيانات الشخصية من عمليات التدقيق أو الفحص مع الجهات المانحة، على الرغم من استثناء نظام التدقيق المشترك الخاص بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وستجري معظم المنظمات الفحوصات على بعض الموظفين، اعتمادًا على درجتهم، وعلى المتعاقدين والموردين وذلك استنادًا إلى قيمة المعاملة.

وقد تطلب الجهات المانحة من المنظمات في بعض الحالات التحقق مما إذا كان الأفراد في قوائم المستفيدين مرتبطين بالجماعات الموصوفة بالإرهابية. ويمكن التعبير عن هذا الشرط بشكل صريح في اتفاقية المنحة، أو يمكن الإشارة إليه بلغة مبهمة بشأن الحاجة إلى ضمان عدم توفير المساعدة أو الأموال لأولئك المرتبطين بالجماعات الموصوفة بالإرهابية.

يعتبر فحص المستفيدين خطًا أحمر بالنسبة للعديد من المنظمات الإنسانية لأنه يمكن أن يؤدي إلى استجابة المنظمات بشكل انتقائي لاحتياجات السكان المتضررين، ومنع المساعدة عن بعض المستفيدين المحتملين عوضًا عن تقديم المساعدة على أساس الاحتياجات وحدها. كما يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على تصور المجتمعات فيما يتعلق بالمنظمات الإنسانية من خلال إعطاء الانطباع بأن المنظمات التي تجري الفحص تتوافق سياسيًا مع بعض الحكومات المانحة.

وتستند عملية اختيار المستفيدين للبرامج الإنسانية إلى الاحتياجات، والضعف، ومعايير الاختيار المحددة بشكل عام من قبل المجموعات والقطاعات المعنية بما يتماشى مع المعايير الدولية وبالتشاور مع السلطات الفنية ذات الصلة والمجتمعات المحلية. ولا يشكل الانتماء إلى الجماعات السياسية أو جماعات أخرى جزءًا من معايير الاختيار وذلك لضمان استجابة نزيهة.

إن متطلبات فحص المستفيدين شائعة بشكل خاص من قبل الجهات المانحة الإنمائية، والتي تميل إلى امتلاك تدابير مكافحة إرهاب أكثر صرامة من الجهات المانحة الإنسانية. ويرجع ذلك في بعض الأحيان إلى أن تلك الجهات المانحة هي بنوك إنمائية تتطلب الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل مكافحة الإرهاب التي يفرضها المنظمون. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما تكون هذه الجهات المانحة وكالات تابعة للدولة، عندها يجب ألا تفرض شروطًا تتعارض مع التزامات القانون الإنساني الدولي للدولة. ومع ذلك، قد يكون من الصعب التفاوض بشأن الإعفاءات أو إزالة البنود الإشكالية من الاتفاقيات مع الجهات المانحة الإنمائية على أساس عدم التوافق مع المبادئ الإنسانية وذلك بسبب عدم امتلاك تلك الجهات المانحة ولاية إنسانية.

ويجب أن تولي المنظمات الإنسانية اهتمامًا وثيقًا لأي بنود لمكافحة الإرهاب مدرجة في اتفاقيات المنح مع الجهات المانحة غير الإنسانية للتأكد من أن قبول الدعم المالي يضر بالتزامها بالمبادئ الإنسانية.

وهذا صعب من الناحية العملية حيث أن الخطوط الفاصلة بين التمويل الإنساني والإنمائي غير واضحة على نحو متزايد، مما يعكس بشكل جزئي التحركات نحو العلاقة الإنسانية – الإنمائية. وأصبحت العديد من المنظمات الآن "ذات ولاية مزدوجة" وتشارك في العمل الإنساني والإنمائي على حد سواء. ويزداد الوضع تعقيدًا بسبب حقيقة أن مصدر بعض الأموال الرئيسية للمنظمات الإنسانية هو الجهات المانحة الإنمائية، بما في ذلك لأنشطة القدرة على الصمود والإنعاش المبكر، وخاصة في السياقات التي لا تتمتع فيها المنظمات الإنمائية بالحضور أو إمكانية الوصول اللازمة.

© NRC/Jim Huylebroek

متطلبات التدقيق والعمل الإنساني المبدئي: ما هي التحديات؟

- يجب ألا يحرم تصنيف أي فرد أو جماعة على أنها إرهابية من الحماية والمساعدة الممنوحة لهم بموجب القانون الإنساني الدولي. وقد تتعارض متطلبات الجهات المانحة لاستبعاد أولئك الذين تم تصنيفهم على أنهم إرهابيون من قوائم المستفيدين مع القانون الإنساني الدولي.

- تطلب المبادئ الإنسانية من المنظمات العمل بشكل مستقل عن الأهداف السياسية والأمنية والعسكرية للحكومات المانحة. ويطلب من المنظمات تقديم معلومات بشأن الموظفين أو المتعاقدين أو المستفيدين للجهات المانحة، ويمكن أن تشارك في جمع المعلومات للحكومات المانحة. وقد يؤثر هذا بشكل سلبي على تصور المجتمع أو الجماعات المسلحة غير الدولية تجاه المنظمة، ويمكن أن يثبت وجود خطر أمني على الموظفين حيث تعتمد المنظمة على قبول المجتمع من أجل الوصول إلى السكان المتضررين بشكل آمن. كما يمكن أن يشكل خطرًا أمنيًا على المستفيدين إذا تم اعتبارهم مرتبطين بحكومة مانحة معينة.

- إذا طلب من المنظمات تزويد الحكومة المانحة بمعلومات عن موظفيها أو شركائها أو المستفيدين منها، فقد يمس ذلك حق الخصوصية وربما ينتهك قوانين حماية البيانات والخصوصية.

- يمكن أن تؤدي متطلبات التدقيق إلى "الرقابة الذاتية" للمنظمات وتجنب المناطق التي تسيطر عليها جماعات محددة من أجل ضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة الإرهاب الخاصة بالجهة المانحة عوضًا عن تقديم المساعدة على أساس الاحتياجات وحدها.

- يمكن أحيانًا أن تتسبب الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بالتدقيق في تأخير العمليات وإعاقة إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب.

3.3 دراسة حالة: الدعوة وشروط الشراكة المبدئية

قدمت الحكومة المانحة نسخة منقحة من اتفاقية الشراكة العالمية الخاصة بها مع بند جديد لمكافحة الإرهاب ولكنها لم تخبر شريكتها منظمة الاستجابة العالمية عن اللغة الجديدة. واكتشفت منظمة الاستجابة العالمية ذلك عندما راجعت جهة التنسيق الداخلية الخاصة بها في المقر الرئيسي الاتفاقية وكانت قلقة بشكل خاص من إمكانية تفسير البند باعتباره شرطًا لفحص المستفيدين – وهذا يعتبر خطًا أحمر بموجب السياسة الداخلية لمنظمة الاستجابة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وقد أبلغت المنظمة إدارتها العليا على الفور بشأن البند الجديد والحاجة إلى تحديد ما إذا كانت ستوقع الاتفاقية وتواصل شراكتها مع الحكومة المانحة.

وطلبت المنظمة وجهة نظر من مستشارها القانوني الذي قرر أن توقيع الاتفاقية والامتثال للبند الجديد يتطلب منها تجاوز الخط الأحمر في فحص المستفيدين. وشاركت منظمة الاستجابة العالمية وجهة النظر القانونية مع الحكومة المانحة وطلبت تعديل صياغة البند لضمان عدم إعاقة قدرتها على الالتزام بالمبادئ الإنسانية. كما تواصلت المنظمة أيضًا مع المنظمات الإنسانية الأخرى لإذكاء الوعي بشأن البند الجديد. وشاركت المنظمات الأخرى أيضًا شواغلها مع الحكومة المانحة.

واستعرض محامو الحكومة المانحة التعليقات الواردة من منظمة الاستجابة العالمية والمنظمات الأخرى ولكنهم لم يلبوا الطلب وأفادوا بأنه لا يوجد هناك مجال آخر للتفاوض. واقترحوا بأنه يمكن لمنظمة الاستجابة العالمية، إذا كانت مهتمة بالأمر، إرفاق بيان توضيحي بالاتفاقية من أجل الإشارة إلى أنه على الرغم من توقيعها على الاتفاقية الملزمة قانونًا إلا أنها لم توافق على كونها ملزمة بفحص المستفيدين.

ومع ذلك، لن يكون البيان ملزمًا من الناحية القانونية ولا تزال المنظمة مسؤولة عن عدم الالتزام بجميع البنود الواردة في اتفاقية الشراكة في حال ظهور أي مشكلة. ولاحظت الحكومة المانحة أيضًا أن المنظمات الأخرى قد طرحت بند مكافحة الإرهاب باعتباره مصدرًا للقلق، ولكن ذلك لم يمنعها من التوقيع على الاتفاقية.

وقد قررت منظمة الاسجابة العالمية أنها ليست في وضع يسمح لها بتوقيع الاتفاقية لأن ذلك يتطلب تجاوز الخطوط الحمراء في سياسة مكافحة الإرهاب الخاصة بها. وقررت أيضًا وقف شراكتها مع الحكومة المانحة على نفس الأساس. فهي لم تعتبر الحكومة المانحة شريكًا مهمًا واعتقدت أنها ستكون قادرة على سد فجوة التمويل المحتملة من خلال مصادر أخرى.

يوضح هذا المثال الصعوبات التي تواجهها المنظمات في الدعوة ضد اللغة المتعلقة بمكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح والشراكة، وخاصة إذا كانت غير قادرة على التفاوض بشكل جماعي مع الجهات المانحة. فالمنظمات الفردية لديها تأثير أقل بمفردها. كما توضح هذه الحالة أيضًا أهمية وجود سياسة داخلية لمكافحة الإرهاب مع خطوط حمراء محددة بوضوح – وهي أداة مهمة يمكن من خلالها توجيه عملية صنع القرار عند حدوث معضلات.

4 أطر مكافحة الإرهاب عمل إدارة المخاطر

يتناول هذا القسم الجوانب العملية لإدارة المخاطر والخطوات التي يمكن أن تتخذها منظمتك لتعزيز سياسات وممارسات إدارة المخاطر، مع الحفاظ على نهج مبدئي. ويسعى إلى جعل نهج إدارة المخاطر متاحة ومفهومة لمجموعة واسعة من الموظفين، بمن فيهم الموظفين الميدانيين والمسؤولين عن تنفيذ البرامج.

1.4 ما هي إدارة المخاطر؟

إدارة المخاطر هي عملية لمساعدة الموظفين على التفكير المنهجي بالمخاطر التي قد تظهر في سياقات محددة وما يمكن القيام به للحد من هذه المخاطر. وتعالج مسألة ما يمكن للمنظمات فعله لضمان مساعدة الأشخاص الذين هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة بأكبر قدر ممكن وبطريقة مبدئية، على الرغم من السياقات الصعبة، وذلك من خلال تحديد عوامل الخطر الرئيسية ومراقبتها ومعالجتها.

تعريفات:

- الخطر: عدم اليقين، يواء كان إيجابيًا أم سلبيًا، الذي قد يؤثر على نتيجة نشاط ما أو تحقيق هدف ما.
- إدارة المخاطر: دورة من أجل تحديد المخاطر وتقييمها، وتحديد ملكيتها، واتخاذ إجراءات لتوقعها والحد منها، ورصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه.

لماذا ينبغي استخدام لإطار إدارة المخاطر؟

يدير موظفو المنظمات الإنسانية المخاطر باستمرار نظرًا لطبيعة البيئات التي يعملون فيها. وفي حين أن ذلك يتم بطريقة مخصصة، فقد تكون هناك فجوات وتناقضات في طريقة تحديد المخاطر وإدارتها. ويجب على المنظمات من أجل منع ذلك النظر في اعتماد إطار لإنشاء عمليات واضحة لتحديد المخاطر وإدارتها. ويجب أن تظهر قضايا مكافحة الإرهاب بقوة في هذا الإطار. ويتم تحديد المكونات الرئيسية لإطار إدارة المخاطر في هذا القسم. وعندما لا يكون لدى المنظمة نهج واضح لإدارة المخاطر عندها يمكن للموظفين والفرق تطبيق عمليات إدارة المخاطر هذه على السياقات التي يعملون فيها لمعالجة قضايا مكافحة الإرهاب.

تشغيلية		عدم القدرة على تحقيق الأهداف
الأمن	◄	العنف أو الجريمة
السلامة	◄	حادث أو مرض
الائتمان	◄	إساءة استخدام الموارد بما في ذلك الاحتيال والرشوة والسرقة
المعلومات	◄	فقدان البيانات أو الانتهاكات أو إساءة الاستخدام
الامتثال/القانوني	◄	مخالفة القوانين واللوائح
السمعة	◄	الضرر بالنزاهة أو المصداقية
تشغيلية	◄	عدم القدرة على تحقيق الأهداف
أخلاقية	◄	التطبيق غير الكافي للمبادئ الإنسانية والعناية الواجبة، وعدم الالتزام بالقيم والتفويضات التنظيمية

2.4 ما هي عناصر إطار عمل إدارة المخاطر؟

❶ التحديد

❷ التقييم

❸ الرقابة

❹ إعداد التقارير

❶ التحديد

يمكن تصنيف المخاطر إلى فئتين رئيسيتين، خارجية وداخلية، والعديد من الفئات الفرعية. ويمكن استخدام التحليل الرباعي (SWOT) لتحديد المخاطر، مع نقاط القوة والضعف التي تركز على المصادر الداخلية للمخاطر، والفرص والتهديدات التي تركز على المصادر الخارجية.

يجب على المنظمات محاولة تحديد المخاطر كافة، بما فيها تلك المرتبطة بتدابير مكافحة الإرهاب. ويجب بمجرد تحديد هذه المخاطر إضافتها إلى سجل المخاطر الداخلي الخاص بها الذي يجب مراجعته وتحديثه بشكل منتظم لمراعاة أي تغييرات في السياق أو البيئة.

❷ التقييم

بمجرد أن تحدد المنظمة مخاطرها وتصنفها في السجل، فإنها ستحتاج إلى تقييمها. ويتم ذلك من خلال تحديد قيمة عددية لكل خطر، غالبًا على مقياس من واحد إلى خمسة، نظرًا لاحتماليته وتأثيره وأحيانًا ضعف المنظمة تجاهه. ثم يتم دمج القيم لتحديد درجة إجمالية لكل خطر.

وهناك طرق مختلفة لتقييم المخاطر بشكل موضوعي. ويوضح هذا الجدول: الأداة رقم خمسة: بعض المعايير لتقييم تأثير المخاطر وقيمتها المحتملة. يمكن بعد ذلك وضع الدرجات الإجمالية لكل خطر في: الأدة رقم ستة: مصفوفة المخاطر لإنشاء تصور موجز عن تقييم المخاطر.

وبمجرد أن تحدد المنظمة تدابير للحد من خطر معين، عندها يمكن إعادة تقييم الخطر لتحديد درجة للمخاطر المتبقية، أو الخطر الذي لا يزال قائمًا حتى بعد تطبيق المنظمة لتدابير الوقاية.

ويتيح تحديد درجة للمخاطر المتبقية المجال لمنظمة ما لتقييم ما إذا كانت المخاطر موزونة من قبل النتائج الإنسانية المتوقعة للنشاط المعني. ويمكن إجراء هذا التقييم باستخدام أدوات الأهمية الحيوية للبرنامج، مثل تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة. ويمكن أن تختلف نتيجة هذا التقييم اعتمادًا على تقبل المنظمة للمخاطر، أو استعدادها لقبول المخاطر، وقدرتها على تحمل المخاطر أو قدرتها على قبولها.

صندوق المعلومات: الحد من المخاطر وأهمية البرنامج

بمجرد أن تحدد المنظمة تدابير الحد من المخاطر وتضعها موضع التنفيذ فيما يتعلق بخطر معين – على سبيل المثال، تدابير مكافحة الإرهاب – عندها يجب عليها تقييم ما إذا كانت هناك أي مخاطر متبقية لا يمكنها الحد منها. وبعد تحديد هذه المخاطر المتبقية، يجب على المنظمة تقييمها مقابل تقبلها للمخاطر أو استعدادها لقبول هذه المخاطر. وتتمثل إحدى الطرق لتقييم ما إذا كان قد يتم موازنة خطر معين من خلال أهمية النشاط المعني في إطار الأهمية الحيوية للبرنامج.

ويعد إطار الأهمية الحيوية للبرنامج نهجًا للإبلاغ عن عملية صنع القرار بشأن مستوى المنظمة فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة، وخاصة المخاطر التي تبقى بعد أن تحدد المنظمة تدابير للحد من المخاطر. ويمكن أن يوفر إطار الأهمية الحيوية للبرنامج عملية منظمة لاتخاذ القرار الذي يقيّم توازن تنفيذ نشاط ما مقابل المخاطر المتبقية التي تتم مواجهتها. ويجب أن يستخدم هذا الإطار مجموعة من المبادئ التوجيهية ونهجًا منظمًا وهيكليًا في اتخاذ القرار لضمان إمكانية موازنة الأنشطة التي تشمل موظفي المنظمة وأصولها وسمعتها وأمنها وما إلى ذلك مع المخاطر المختلفة. ويمكن أن يساعد هذا الإطار أيضًا المنظمة في تقييم المخاطر المتبقية مقابل الالتزامات بالمبادئ الإنسانية، وخاصة تلك التي توجه المنظمة بشأن من تساعدهم، ومبادئ الإنسانية والنزاهة.

وفي السياق الحالي، تدفع العديد من الجهات المانحة المنظمات المنفذة إلى تطبيق البرامج في مجالات صعبة للغاية مع الحفاظ أيضًا على توقع عدم وجود مخاطر. ويتعارض هذان التوقعان بشكل متزايد في معظم السياقات الإنسانية حيث تعمل المنظمات الإنسانية اليوم مما أجبر الممارسين على محاولة تطوير نهج أكثر منهجية للتغلب على هذه المعضلات. وإذا كانت المنظمة قد نفذت بالفعل تدابير الحد من المخاطر كافة التي تعتبرها مجدية ولكنها تركت مع مخاطر مكافحة الإرهاب المتبقية، فقد تكون الخطوة التالية تحديد المنظمة لإطار الأهمية الحيوية للبرنامج.

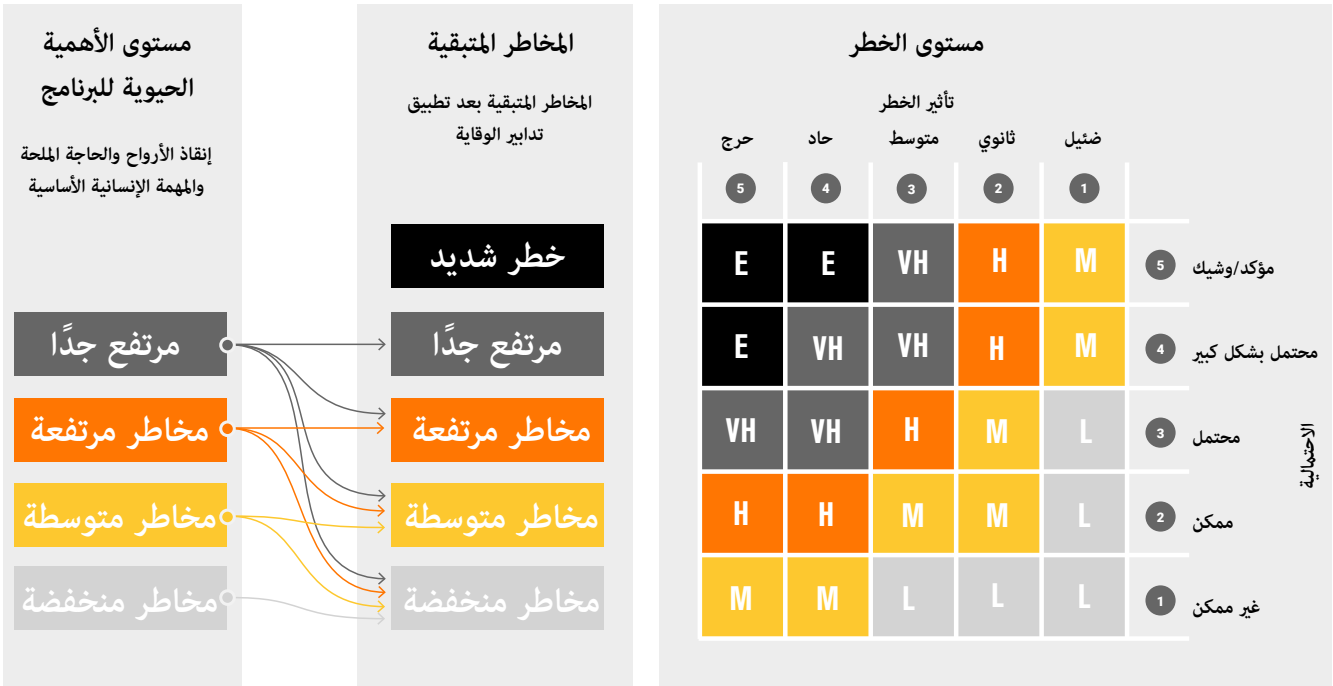

موازنة المخاطر ومستوى الأهمية الحيوية للبرنامج

© NRC/Jim Huylebroek

❸ الرقابة

تختلف نهج مراقبة المخاطر، ولكن تميل المنظمات إلى القيام بذلك كل ربع سنة أو كل ثلاثة أشهر. وقد تجري أيضًا رقابة مخصصة في حال حدوث ما يستدعي ذلك. ويجب مراقبة المخاطر المتعلقة ببرامج محددة خلال دورة البرنامج ومناقشتها في اجتماعات مراجعة البرنامج.

❹ إعداد التقارير

يجب أن يشكل إعداد التقارير بشأن إدارة المخاطر جزءًا من عمليات إعداد التقارير الأوسع نطاقًا التي تغطي الاتجاه العام للمنظمة والفعالية والإشراف والمساءلة.

- **التوجيه:** توفير القيادة، ووضع الاستراتيجية، وتوضيح ما تهدف المنظمة إلى تحقيقه وكيفية ذلك.
- **الفعالية:** الاستفادة من الموارد المالية والموارد الأخرى لتحقيق النتائج الإنسانية المرجوة.
- **الإشراف:** إنشاء الضوابط ومراقبتها وإدارة المخاطر ومراقبة الأداء لضمان تحقيق المنظمة لأهدافها وتعديلها عند الضرورة والتعلم من الأخطاء.
- **المساءلة:** تقديم تقارير بشأن ما تفعله المنظمة وكيفية ذلك، بما في ذلك تقديم تقارير للجهات المانحة.

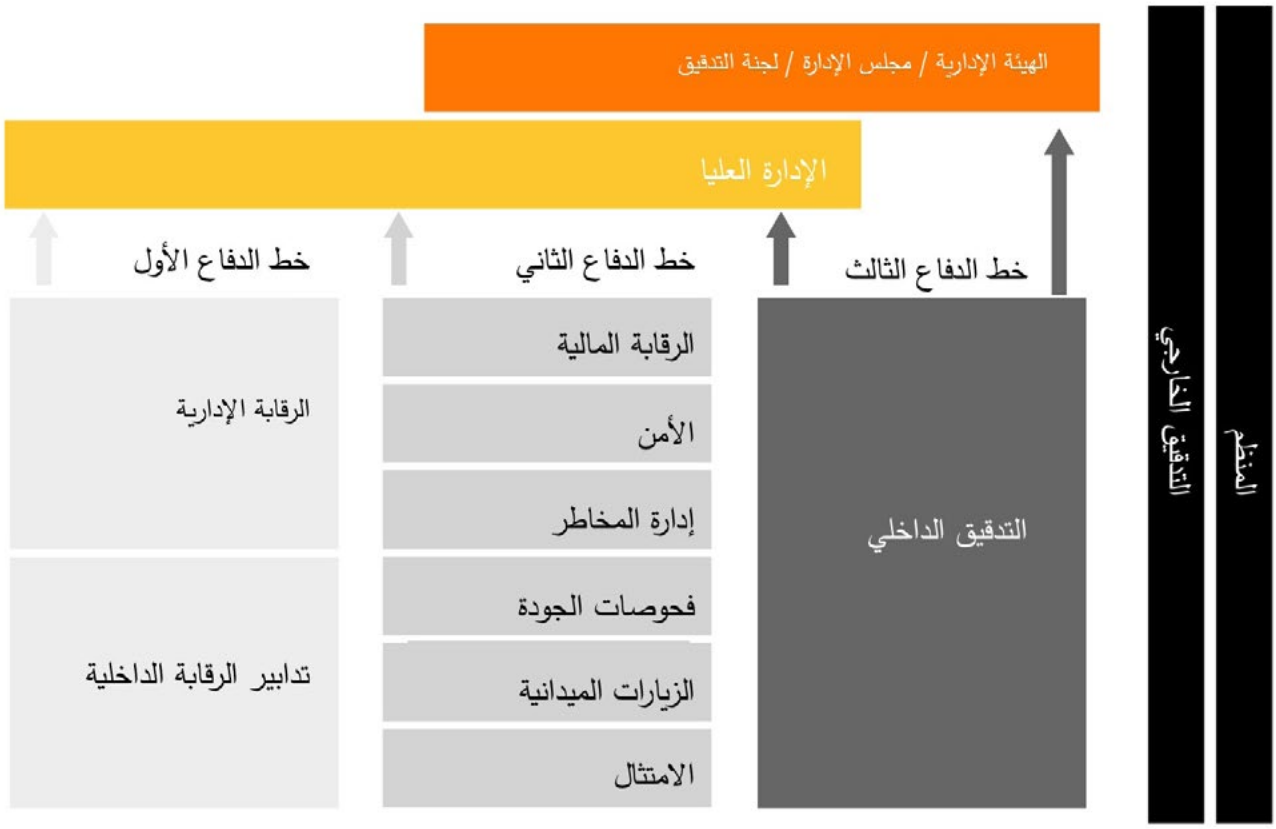

صندوق المعلومات: نموذج خطوط الدفاع الثلاثة

يعد نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" أحد الأمثلة على نموذج الإدارة المعتمد على نطاق واسع والذي تعتبر إدارة المخاطر إحدى مكوناته الرئيسية.

وتشكل الرقابة الإدارية وتدابير الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول، وتشكل الوظائف المختلفة لمراقبة المخاطر والإشراف التي أنشأتها الإدارة خط الدفاع الثاني، في حين تشكل الثقة المستقلة خط الدفاع الثالث. ويؤدي كل خط من خطوط الدفاع الثلاثة دورًا مميزًا في إطار الإدارة الأوسع نطاقًا للمنظمة.

يمكن أن يرتبط مثال تطبيق هذا النموذج بتدبير محدد لمكافحة الإرهاب، مثل فحص الموردين أو الموظفين، الذي سينفذه الموظفون في المكاتب الميدانية. وستتطلب العملية رقابة من الإدارة كخط الدفاع الأول. وسيجري موظفو الامتثال على المستوى القطري أو الإقليمي فحوصات عشوائية ومراجعة التنفيذ كخط دفاع ثانٍ. وسيكون خط الدفاع الثالث فريق التدقيق الداخلي للمنظمة الذي سيوفر تأكيدًا شاملًا للإدارة العالمية بشأن فعالية إجراءات الرقابة الداخلية من خلال عمليات التدقيق المنتظمة.

صندوق المعلومات: برامج الامتثال للعقوبات

إن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع للحكومة الأمريكية، وهو جزء من وزارة المالية الأمريكية، مسؤول بشكل أساسي عن تنفيذ برامج عقوبات الحكومة الأمريكية والإشراف عليها. ويشجع إطار عمله الخاص بالتزامات الامتثال للمكتب بشدة المنظمات الملزمة بأنظمة العقوبات على "استخدام نهج قائم على المخاطر للامتثال للعقوبات من خلال تطوير برنامج الامتثال للعقوبات وتنفيذه وتحديثه بشكل روتيني". ويتم تحديد وجود وفعالية مثل هذا البرنامج كعامل في أي إجراءات تنفيذية يتخذها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ضد المنظمات التي ربما انتهكت العقوبات ويمكن أن يقلل من قيمة الغرامة المفروضة.

ويوضح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أنه يجب أن يتضمن برنامج الامتثال للعقوبات خمسة عناصر، وتتداخل كلها بشكل كبير مع عناصر إطار إدارة المخاطر:

- **التزام الإدارة:** يجب أن تمنح الإدارة العليا وظائف الامتثال الموارد الكافية والسلطة والاستقلالية لإدارة مخاطر العقوبات وتعزيز ثقافة الامتثال التي يتم فيها الاعتراف بخطورة انتهاكات العقوبات.

- **تقييم المخاطر:** يجب على المنظمات إجراء تقييم للمخاطر بشكل متكرر فيما يتعلق بالعقوبات، لا سيما كجزء من إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالأطراف الثالثة، وتطوير منهجية لتحديد المخاطر التي تواجهها وتحليلها ومعالجتها.

- **الضوابط الداخلية:** ينبغي أن يكون لدى المنظمات سياسات وإجراءات مكتوبة واضحة فيما يتعلق بالامتثال لمكافحة الإرهاب، والتي تعالج بشكل كاف المخاطر المحددة ويتم إبلاغها للموظفين كافة وتنفيذها من خلال عمليات تدقيق داخلية وخارجية.

- **الاختبار والتدقيق:** يجب على المنظمات اختبار إجراءات الرقابة الداخلية بانتظام للتأكد من أنها فعالة، وتحديد نقاط الضعف أو أوجه القصور التي يجب معالجتها.

- **التدريب:** يجب أن يكون هناك برنامج تدريب للموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين مثل الشركاء والموردين.

ويؤدي مكتب تنفيذ العقوبات المالية التابع للمملكة المتحدة، وهو جزء من خزينة حكومة المملكة المتحدة، دورًا مماثلًا. ويوصي مكتب تنفيذ العقوبات المالية المنظمات بما يلي:

- فهم نطاق وتغطية العقوبات المالية في المملكة المتحدة.

- تقييم جميع جوانب المشاريع / الأنشطة المقترحة لتحديد ما إذا كان أي طرف ثالث محتمل كيانًا خاضعًا للعقوبات.

- تخصيص نهج الامتثال الخاص بالمنظمة لاحتمال التعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع الكيانات الخاضعة للعقوبات.

- النظر في أنواع الجرائم المالية الأخرى ذات الصلة مثل تمويل الإرهاب أو غسل الأموال.

- عند تحديد المخاطر، ينبغي إجراء فحوصات شاملة لجميع النقاط في سلسلة المدفوعات لأنشطة المشروع وللمشاركين في المشروع على أرض الواقع.

يتألف نموذج الامتثال والتنفيذ الخاص بمكتب تنفيذ العقوبات المالية من أربعة عناصر:

- تعزيز الامتثال من خلال نشر العقوبات المالية.

- تمكين الامتثال من خلال توفير التوجيه والإنذار للمنظمات لمساعدتها على استيفاء مسؤوليات الامتثال بشكل فعال.

- الاستجابة لعدم الامتثال بشكل ثابت ومتناسب وشفاف وفعال.

- تغيير سلوك المنظمات من خلال إجراءات الامتثال والتنفيذ، والتي ستأخذ في الاعتبار التدابير المتخذة لتحسين الامتثال في المستقبل.

3.4 الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر

تعد الضوابط الداخلية العناصر الرئيسية لأطر إدارة المخاطر. وهي تشمل عمليات تقييم المخاطر والحد منها ومراقبتها. ويمكن للمنظمات تضمين الضوابط الداخلية خلال دورة البرنامج كجزء من هياكل الإدارة وأنظمة التقارير العامة.

ويمكن وصف أنظمة الرقابة الداخلية على النحو التالي:

- **وقائية:** تدابير مثل سياسات مكافحة التحويل لضمان وصول المساعدة إلى المستفيدين المستهدفين.
- **تصحيحية:** تدابير مثل المراجعات الداخلية لتحديد ما إذا كانت المخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب قد نشأت خلال دورة البرنامج.
- **توجيهية:** تدابير مثل سياسات مكافحة الإرهاب التي تمنح الموظفين توجيهات واضحة وتحدد خطوطًا حمراء فيما يتعلق بمخاطر مكافحة الإرهاب.
- **بحثية:** تدابير الرقابة مثل الفحوصات العشوائية لمراجعة ما إذا كان الموظفون قد امتثلوا لمتطلبات مكافحة الإرهاب.

يتناول القسم التالي الضوابط الداخلية والنهج المختلفة لإدارة المخاطر المرتبطة بتدابير مكافحة الإرهاب. ويتضمن العناصر التالية:

- سياسات مكافحة الإرهاب.
- سياسات التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.
- العناية الواجبة.
- سياسات الموارد البشرية.
- سياسات مكافحة التحويل.
- الرقابة والتقييم.

إعداد سياسة مكافحة الإرهاب

تهدف سياسات مكافحة الإرهاب إلى ضمان امتثال الموظفين لتدابير مكافحة الإرهاب ذات الصلة مع الحفاظ على الالتزام بالمبادئ الإنسانية. ويمكن أن توضح ولاية المنظمة وتؤكد من جديد على التزامها بالمبادئ الإنسانية، والقانون الإنساني الدولي، والقوانين والتدابير الأخرى. وقد تتضمن نظرة عامة على التدابير التي اتخذتها المنظمة لمعالجة المخاوف المتعلقة بتحويل المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية. راجع مثال سياسة مكافحة الإرهاب في الأداة رقم سبعة: مثال لسياسة مكافحة الإرهاب.

إعداد سياسة التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

تتواجد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في في معظم النزاعات المسلحة المعاصرة. ويتم في بعض السياقات تصنيف الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على أنها جماعات إرهابية من قبل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو من قبل الحكومات المضيفة أو المانحة. وقد تتعامل المنظمات الإنسانية مع هذه الجماعات، بصرف النظر عما إذا كانت جماعات موصوفة بالإرهابية، وذلك لأغراض مختلفة بما فيها التفاوض من أجل الوصول إلى السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة.

وقد وضعت بعض المنظمات الإنسانية سياسات للتعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تأخذ بعين الاعتبار تدابير مكافحة الإرهاب من أجل إدارة المخاطر المتعلقة بالتعامل مع هذه الجماعات التي قد تكون جماعات موصوفة بالإرهابية. ويمكن أن تساعد هذه السياسات على تجنب نقل المخاطر إلى الموظفين الميدانيين من خلال التأكد من أن لدى الموظفين توجيه ودعم تنظيمي واضح عند التعامل مع هذه الجماعات.

ويجب أن تراعي سياسات التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ثلاثة أنواع محددة من تدابير مكافحة الإرهاب: بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح، والتجريم المحتمل للعمل الإنساني، والعقوبات. راجع الأداة رقم ثمانية: مثال سياسات التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي تراعي مخاطر مكافحة الإرهاب.

تم إعداد هذا المحتوى بالتعاون مع منظمة Geneva Call. وهي عبارة عن منظمة إنسانية تعمل على تحسين حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وتشرك المنظمة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لتشجيعها على الامتثال لقواعد الحرب. يمكن العثور على المزيد من المعلومات عن عمل المنظمة هنا.

إعداد سياسة مكافحة الإرهاب	
من المسؤول عن إعداد سياسة مكافحة الإرهاب؟	
• يجب أن يكون أحد أعضاء الإدارة العليا هو جهة التنسيق لإدارة هذه المهمة.	• يجب تكليف الإدارات في المقر الرئيسي وعلى المستوى الميداني بتوفير المدخلات لمسودة السياسة ومراجعتها. • يجب الحصول على مدخلات من مستشار قانوني.
ما الذي تتضمنه سياسة مكافحة الإرهاب؟	
• المبادئ والتفويضات التي تلتزم بها المنظمة. • نظرة عامة على القوانين التي تلزم المنظمة، والتي قد تشمل القانون الإنساني الدولي، والقوانين المحلية في الدول التي تسجل وتعمل فيها، والعقوبات. • مبادئ والتزامات الموظفين مثل السلوك الأخلاقي ومكافحة التحويل.	• نظرة عامة على التدابير التي تتخذها المنظمة لتقديم المساعدة الإنسانية المبدئية، مثل إدارة دورة المشروع القوية، ومدونة قواعد السلوك مع آليات الرقابة، وإجراءات مكافحة الفساد، والضوابط المالية وضوابط المشتريات، وإجراءات اختيار الشركاء والموظفين. • بيان للخطوط الحمراء التي سيشكل تجاوزها انتهاكًا للسياسة.
كيف يتم إعداد سياسات مكافحة الإرهاب وتنفيذها؟	
• يجب إعداد السياسة من خلال عملية تشاورية وتعاونية لضمان معالجتها للمشاكل الرئيسية التي تواجه الموظفين وضمان قبولها بين الموظفين. • يجب إعداد خطة تنفيذ قوية تتضمن إذكاء الوعي وتدريب الموظفين على كيفية الالتزام بالسياسة. • يجب تزويد الموظفين بإرشادات خطية بشأن السياسة في مذكرة توضيحية مرفقة تقدم المزيد من التفاصيل عن إجراءات العناية الواجبة، والأدلة ذات الصلة، وإجراءات التشغيل الموحدة.	• يجب تحديد جهات التنسيق التي يمكن للموظفين التوجه إليها بالأسئلة أو التماس المشورة عند حدوث معضلات. • ينبغي وضع آليات للرقابة والإشراف، مثل آلية الإبلاغ عن انتهاك السياسة.
كم مرة تتم مراجعة سياسة مكافحة الإرهاب؟	
• لا ينبغي مراجعة البيانات الرسمية للمبادئ والأخلاقيات التي وقعتها وأقرتها الإدارة العليا.	• قد تحتاج عناصر السياسة الأخرى إلى المراجعة مع تطور تدابير مكافحة الإرهاب وتغير تأثيرها على العمل الإنساني المبدئي.

إعداد سياسة للتعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تراعي قضايا مكافحة الإرهاب

الاعتبارات المنطقية والداخلية

- ما هو الغرض من تعامل المنظمة مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة؟ على سبيل المثال، قد تكون المنظمة التي تقدم المساعدة الإنسانية قلقة بشأن التمويل غير المباشر للإرهاب أو انتهاك أنظمة العقوبات، في حين قد تكون المنظمة التي تعمل تعزيز القانون الإنساني الدولي قلقة أكثر بشأن تأثير قوانين الدعم المادي على عملها.
- كيف تحمي المنظمة المبادئ الإنسانية في تعاملها مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة؟ على سبيل المثال، هل هناك خطر على استقلالية المنظمة من خلال التدخل المحتمل في اختيار امستفيدين؟
- ما هي الخطوط الحمراء في التعامل؟ ما هي الشروط التي قد تأخذها المنظمة في الاعتبار لوقف التعامل؟
- ما هي مخاطر السمعة المحتملة لتعامل المنظمة مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة؟ كيف يمكن الحد من هذه المخاطر وإدارتها؟
- هل السياسات والإجراءات الداخلية مسؤولة عن المخاطر التي يتعرض لها الموظفون والتي تنشأ عن التشريعات الوطنية والدولية؟ ما هي العواقب المحتملة على عمليات المنظمة وموظفيها على حد سواء في حال تعاملت مع جماعة مسلحة غير تابعة للدولة تم تصنيفها على أنها إرهابية من قبل الحكومة المضيفة؟ وما هي العواقب إذا لم تتعامل المنظمة معها؟
- هل تتعقب المنظمة الموظفين الذين يتفاوضون مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة؟ كيف توثق المنظمة إجراءات المفاوضات؟ كيف يتم تخزين البيانات والمعلومات ذات الصلة وحمايتها؟

بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح

- هل تتضمن اتفاقيات المنح الخاصة بالمنظمة بنودًا تحظر استخدام الأموال للتعامل مع جماعة مسلحة غير تابعة للدولة لأغراض عامة أو محددة؟ هل تتطلب الجهات المانحة ذات الصلة خطوات العناية الواجبة خلال هذا التعامل؟ ينبغي التماس الإيضاح أو التوجيه داخليًا إذا لزم الأمر. راجع هذه الوثيقة للحصول على المزيد من الإرشادات بشأن مراجعة بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح.

العقوبات

- هل تم تصنيف الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة على أنها إرهابية من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أم الاتحاد الأوروبي، أم من قبل دول فردية مثل الولايات المتحدة، أم من قبل الحكومة المضيفة؟ هل تم تعيين الأعضاء أو القادة البارزين في الجماعة المسلحة بموجب أي من هذه الأنظمة؟ من المهم أيضًا التفكير فيما إذا كانت الجماعة أو أعضاؤها خاضعين للعقوبات بموجب أنظمة لا تتعلق بالضرورة بمكافحة الإرهاب، لأنه وبصرف النظر عن أهدافها، يمكن أن تؤثر العقوبات على البيئة القانونية والسياسية الأوسع نطاقًا لتعامل المنظمة الإنسانية.
- إذا كانت أي من الإجابات أعلاه نعم:

– ما هو نطاق العقوبات وكيف يمكن أن تؤثر على عمليات المنظمة؟ لا تحظر أنظمة العقوبات بشكل عام الاتصال مع الجماعات الموصوفة بالإرهابية، ولكن قد يتطلب تجميد الأصول أن تتأكد المنظمات من أن الأموال أو السلع ذات الاستخدام المزدوج غير متاحة لهذه الجماعات.

– هل هناك أي إعفاءات في نظام العقوبات أم أن هناك إمكانية للتقدم بطلب للحصول على ترخيص؟ عادة ما تتطلب الإعفاءات موافقة الهيئة المسؤولة عن تنفيذ العقوبات.

– ما هي العواقب المترتبة على انتهاك أنظمة العقوبات على المنظمة والموظفين؟

– إذا كان لدى الموظفين أسئلة بشأن أنظمة العقوبات ذات الصلة، فمع من يجب أن يتواصلوا داخليًا للحصول على الدعم والتوجيه؟

تجريم العمل الإنساني

- هل حددت المنظمة كيفية تأثرها وموظفيها بالقوانين الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب؟ قد يتعرض الموظفون المحليون بشكل خاص للمخاطر المتعلقة بقوانين مكافحة الإرهاب في البلد المضيف. ويجب مراعاة العناصر التالية عند تحديد الأثر:

– القانون الوطني للدولة المضيفة، ودولة تسجيل المنظمة، ودول جنسية الموظفين، والدول المانحة، والدول التي هي بمثابة طرف ثالث ذات الجرائم واسعة النطاق خارج حدود الدولة.

– الروابط القضائية المطلوبة. على سبيل المثال، هل هناك ضرورة لوجود رابط لجنسية الموظفين أو تسجيل المنظمة؟

– تشمل الجرائم النموذجية التي يمكن أن تؤدي إلى المسؤولية الجنائية المحتملة للموظفين ما يلي: حظر التمويل غير المباشر للإرهاب، وقوانين الدعم المادي، وجرائم المناطق المحددة التي تحظر التواجد في مناطق نشاط إرهابي محدد، وحظر أشكال واسعة من الارتباط مع الجماعات الموصوفة بالإرهابية.

العناية الواجبة

تشمل العناية الواجبة مجموعة من الأنشطة التي يتم إجراؤها لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين. وتتضمن العناية الواجبة عند الدخول في اتفاقية أو عقد مع طرف آخر، مثل شريك منفذ، تقييم صلابة أنظمتها وقدرتها على تنفيذ الأنشطة ذات الصلة ضمن حدود مستوى قبول المنظمة للمخاطر.

ويمكن أن تتضمن العناية الواجبة سياسات وإجراءات داخلية وخارجية مصممة للحصول على تأكيد فيما يتعلق بقدرة الشريك المحتمل على تقديم المساعدة والامتثال لمتطلبات الجهة المانحة، بما في ذلك تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ويمكن أن تؤدي مراجعة سياسات الشريك المحتمل وأنظمته وعملياته وأدائه السابق إلى شراكة أكثر إحاطة تحدد وتراعي وتتخذ الإجراءات المناسبة للحد من المخاطر. الأداة رقم تسعة: قائمة مراجعة تقييم الشراكة ويمكن أن تسعد القائمة المرجعية لتقييم الشراكة في توجيه قرار المنظمة بشأن ما إذا كانت ستواصل شراكة محتملة.

تطبيق العناية الواجبة على الشركاء المحتملين	
ما هو الهدف من تطبيق العناية الواجبة على الشريك؟	
• استكشاف فرص العمل معًا وتحديد مجالات التعاون في تنفيذ البرامج الإنسانية. • التأكد من أن لدى المنظمة الشريكة المحتملة أنظمة وإجراءات عملية فعالة. • فهم مدى قبول الشريك وسمعته بين المجتمعات والسلطات المحلية.	• تقييم ما إذا كان الشريك المحتمل يشكل خطرًا ماليًا أو خطرًا يتعلق بالسمعة والبرامج على عمليات المنظمة و/أو خطرًا فيما يتعلق بحماية المستفيدين. • التأكيد على أن الشريك غير مدرج في أي قائمة حزبية مستبعدة بسبب ارتباطه بنشاط إجرامي أو سياسي، أو إرهاب أو تحويل للأموال. • التأكد من أن لدى الشريك القدرة الداخلية على الامتثال لكل البنود المؤثرة والمدرجة في أي اتفاقية محتملة، بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب.
ما هي المجالات التي يمكن أن يغطيها تقييم العناية الواجبة للشريك؟	
• ستختلف المجالات التي يغطيها تقييم العناية الواجبة بناءً على الوضع المحدد والاحتياجات والسياق. وتتضمن بعض المجالات التي يجب مراعاتها في تقييم العناية الواجبة للشراكة ما يلي:	
– الخلفية الأساسية والتاريخ. – المهمة والقيم. – الإدارة. – المشاركة الخارجية والتأثير والسمعة.	– القدرة التنظيمية. – القدرة العملية. – القدرة المالية. – القدرة اللوجستية.
ما الذي يمكن للمنظمة البحث فيه لتحديد ما إذا كانت قيم الشريك المحتمل تتماشى مع قيمها؟	
• سياسات الموارد البشرية ومدونة قواعد السلوك. • سياسات الحماية ضد الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وسياسات النشاط الإجرامي وغير الأخلاقي. • سياسات الفساد وتضارب المصالح.	• سياسات وإجراءات مكافحة الإرهاب. • التزامات المبادئ الإنسانية المنصوص عليها ونهج "عدم إلحاق الضرر".
كيف يمكن للمنظمة تنفيذ سياسات وممارسات العناية الواجبة؟	
• يمكن للمنظمات إجراء تقييمات العناية الواجبة مع الشريك المحتمل من خلال جمع المعلومات مباشرة. • يمكن للمنظمات جمع المعلومات من مصادر أخرى (مثل المنظمات الأخرى التي تعمل مع الشريك المحتمل).	• يمكن للمنظمات أن تطلب من الشريك المحتمل إكمال تقييم ذاتي، ويجب استخدام هذا إلى جانب تقييم العناية الواجبة الخاص بالمنظمة.

سياسات الموارد البشرية

يجب على المنظمات الإنسانية التأكد من أنها تحدد سياسات الموارد البشرية وتنقلها بوضوح إلى الموظفين، بما فيها بروتوكولات التوظيف الشفافة والعادلة. وتعد سياسات الموارد البشرية جزءًا أساسيًا من نهج إدارة المخاطر على مستوى المنظمة، وبالتالي يمكن أن تساعد على الحد من المخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب وطمأنة الجهات المانحة. وتشمل سياسات الموارد البشرية قواعد التوظيف، والتدريب، والتقدير، والمكافآت، والضبط، وفصل الموظفين. وكثيرًا ما تدرجها المنظمات الإنسانية في عقود الموظفين كمجموعة ملزمة قانونًا من الالتزامات التي من المتوقع أن يحترمها الطرفان.

وتعد مدونة قواعد السلوك عنصرًا آخر هامًا في سياسات الموارد البشرية. وتحدد مدونات قواعد السلوك معايير السلوك للمنظمة وموظفيها. وهي تعكس في العادة التزامًا بالمبادئ الإنسانية مما يقلل من احتمالية المساس بها.

إن مدونات قواعد السلوك غير ملزمة، ولكنها غالبًا ما تدرج في عقود الموظفين، وفي هذه الحالة تصبح مجموعة من الالتزامات التي يجب مراعاتها. وتقدم بعض المنظمات التدريب والتوجيه الخطي للموظفين بشأن كيفية وضع مدونات قواعد السلوك الخاصة بهم موضع التنفيذ. وقد تتضمن مدونات قواعد السلوك أيضًا آليات للرقابة والإشراف، مثل الإجراءات التدريبية ومرافق الإبلاغ عن المخالفات.

مراجعة وإعداد سياسات الموارد البشرية	
ما الذي يجب مراعاته عند مراجعة أو إعداد سياسات الموارد البشرية؟	
• التوظيف: هل تضمن سياسة الموارد البشرية وإجراءات التوظيف التي تتضمنها اختيار المرشحين الأكثر ملاءمة والأفضل تأهيلًا بعد خضوعهم لفحوصات التحقق من المعلومات والتوظيف والاختبارات الأخرى؟ • تطوير قدرات الموظفين: هل تنص سياسة الموارد البشرية على وضع خطة لتطوير مهارات الموظفين وتحسين المعرفة التي يحتاجونها للقيام بعملهم وإحراز تقدم في المنظمة؟	• الانضباط: هل تحدد السياسة إجراءات وقواعد واضحة لانتقاد الموظفين الذين ينتهكون قواعد المنظمة وقوانينها؟ • التقييمات: هل توضح السياسة كيف تجري هذه التقييمات وكم عدد المرات التي يتم إجراؤها فيها؟ • واجب العناية: ما هي الخطوات التي تتخذها المنظمة لضمان صحة الموظفين وسلامتهم ورفاههم؟
من هو المسؤول عن سياسات الموارد البشرية؟	
• تعد الإدارة العليا، بالتشاور مع قسم الموارد البشرية، مسؤولة عن إعداد سياسات الموارد البشرية ومراجعتها وضمان تنفيذها.	• يجب استشارة الدائرة القانونية أثناء إعداد هذه السياسات.
ما الذي يجب على المنظمة مراعاته عند تنفيذ سياسات الموارد البشرية؟	
• كيفية توظيف الموظفين وفصلهم ومكافأتهم وتدريبهم وتقييمهم. • كيفية تطوير مهارات الموظفين لأداء أدوارهم.	• كيفية ضبط الموظفين عند انتهاك السياسات التنظيمية.
كيف يمكن للمنظمة تنفيذ سياسات الموارد البشرية؟	
• تعميم سياسات الموارد البشرية بوضوح على جميع الموظفين. • يجب توفير التدريب المناسب للموظفين.	• يجب وضع آلية سرية للشكاوى أو الملاحظات.
كم مرة تتم مراجعة سياسات الموارد البشرية؟	
• لا يوجد جدول زمني محدد لمراجعة سياسات الموارد البشرية، ولكن تراجع العديد من المنظمات سياسات الموارد البشرية الخاصة بها بشكل دوري أو خلال حدوث تغيير في ظروف المنظمة.	

سياسات مكافحة التحويل

يوجد لدى المنظمات الإنسانية سياسات لمكافحة التحويل للحد من احتمالية تحويل المساعدات عن السكان المتضررين. وقد تشمل:

- تدابير للحد من احتمالات الاحتيال والفساد.
- إجراءات لتنظيم الإدارة المالية.
- إجراءات بشأن مفاوضات الوصول.
- تدابير لتعزيز سياسات المنظمة في مجالات مثل التدريب، وتبادل المعلومات، والتحقيقات التأديبية، والرقابة.

مراجعة وإعداد سياسات وممارسات مكافحة التحويل
ما الذي يجب أن تتضمنه مراجعة سياسات وممارسات مكافحة التحويل؟
• لا توجد مجموعة موحدة لسياسات مكافحة التحويل، ولكنها تميل إلى معالجة ما يلي: – الاحتيال: الخداع على سبيل المثال عن طريق تزوير السجلات للمبالغة في عدد الموظفين العاملين أو المستفيدين الذين يشملهم المشروع لتحقيق مكاسب مالية أو شخصية. – الاختلاس: سرقة السلع أو الأموال لتحقيق مكاسب مالية أو شخصية. – الفساد: السلوك غير النزيه أو الاحتيالي من قبل الذين يتمتعون بالسلطة، وعادة ما ينطوي على الرشوة. وتهدف سياسات مكافحة الفساد بما فيها المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات إلى ضمان تصرف الموظفين بطريقة أخلاقية. – غسل الأموال: التكتم على مصدر الأموال التي تم الحصول عليها من أنشطة إجرامية أو إرهابية أو غير قانونية. – الوصول: الأساليب التي تتعامل بها المنظمة مع الجماعات المسلحة وتتفاوض على وصول المساعدات الإنسانية.
من المسؤول عن إعداد ومراجعة سياسات وممارسات مكافحة التحويل؟
• تقع المسؤولية الكاملة على عاتق الإدارة العليا التي ينبغي أن تسند المسؤولية إلى الإدارات ذات الصلة لتنفيذ الممارسات المتعلقة بتدريب الموظفين، وتقديم توجيهات خطية، وتنفيذ آليات الرقابة مثل عمليات التدقيق. • يلعب الموظفون الميدانيون دورًا رئيسيًا في إعداد سياسات وممارسات مكافحة التحويل، ويجب التشاور معهم للتأكد من أنها ذات صلة وواقعية. • يجب أيضًا استشارة الدائرة القانونية.
ما المحتوى الذي يجب أن تتضمنه سياسة مكافحة التحويل؟
• بيان المبادئ وتعريف المصطلحات. • إجراءات منع التحويل: توحيد السجلات المصرفية والاحتفاظ بها، وتوحيد الممارسات المحاسبية مثل رموز الحساب ورموز الجهات المانحة، وتصنيف التكاليف باعتبارها مباشرة أو غير مباشرة على سبيل المثال، وضمان الضوابط الداخلية بما في ذلك الفصل بين الواجبات بين الموظفين المسؤولين عن المشتريات والتمويل وصرف النقد، وجدول الرواتب والتصفيات، ومتطلبات إعداد التقارير المالية.
كيف يتم تنفيذ سياسات وممارسات مكافحة التحويل؟
• يجب أن يتلقى الموظفون كافة تدريبًا على سياسات مكافحة التحويل الخاصة بالمنظمة. • يجب أن يتلقى الموظفون كافة إرشادات خطية بشأن التنفيذ. • يجب إعداد آليات للرقابة والإشراف مثل عمليات التدقيق والفحوصات العشوائية والتقارير المنتظمة.
كم مرة تتم مراجعة سياسات وممارسات مكافحة التحويل؟
• لا يوجد جدول زمني محدد للقيام بذلك، ولكن تراجع العديد من المنظمات سياسات مكافحة التحويل كل بضع سنوات أو في حال تبين أنها لم تعد صالحة للغرض.

أطر الرقابة والتقييم

مكافحة الإرهاب والرقابة والتقييم

تحقق الرقابة والتقييم هدفين للمنظمات الإنسانية. فهي توفر الأساس للتعلم وتحسين البرنامج، وتضع أدلة لتلبية متطلبات التوثيق وإعداد التقارير الداخلية والمتعلقة بالجهات المانحة.

ويتعين على المنظمات الإنسانية اتباع ثلاث استراتيجيات للرقابة والتقييم للحد من المخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب:

- تنفيذ أفضل نظام للرقابة والتقييم ممكن في السياق المحدد.
- ضمان الشفافية فيما يتعلق بالجودة الممكنة للرقابة والتقييم.
- اتخاذ قرارات الأهمية الحيوية للبرنامج حيث تكون أدلة الرقابة والتقييم غائبة أو ضعيفة.

وغالبًا ما تنشأ مخاطر مكافحة الإرهاب في الأوضاع التي تكون فيها إمكانية وصول المساعدات الإنسانية مقيدة بالفعل بسبب وجود الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة الموصوفة على أنها جماعات إرهابية. وقد تكون عمليات الرقابة والتقييم غير كاملة في الحالات التي يكون فيها الوصول مقيدًا، وهناك خطر من أن بعض البيانات قد لا تكون دقيقة. ويساعد التقييم الدقيق لجودة عمليات الرقابة والتقييم على تحديد مدى نجاح المنظمة في استخدامها للحد من مخاطر تحويل الموارد إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية.

ويمكن أن تساعد أداة مثل الأداة رقم عشرة: المعايير الدنيا للرقابة والتقييم على قياس جودة عمليات الرقابة والتقييم بشكل موضوعي. كما توفر المعايير الدنيا أيضًا طريقة ملموسة لإبلاغ الجهات المانحة بمخاطر الرقابة والتقييم من أجل التأكد من أن جميع الأطراف على علم بها قبل تنفيذ المشروع.

تعتبر جودة الرقابة والتقييم أحد الاعتبارات المهمة أثناء اتخاذ القرارات المتعلقة بالأهمية الحيوية للبرنامج. وإذا كانت المعايير الدنيا للرقابة والتقييم تشير إلى أن عمليات الرقابة والتقييم ستكون ضعيفة عندها يجب على الإدارة اتخاذ قرار الأهمية الحيوية للبرنامج لتقييم النتائج الإنسانية المحتملة للتدخل مقابل العقبات والمخاطر المرتبطة بها، وينبغي في هذه الحالة تحديد ما إذا كان الأمر يستحق تنفيذ المشروع في حال توافر القليل من البيانات بشأن نتائجه أو عدم توافرها.

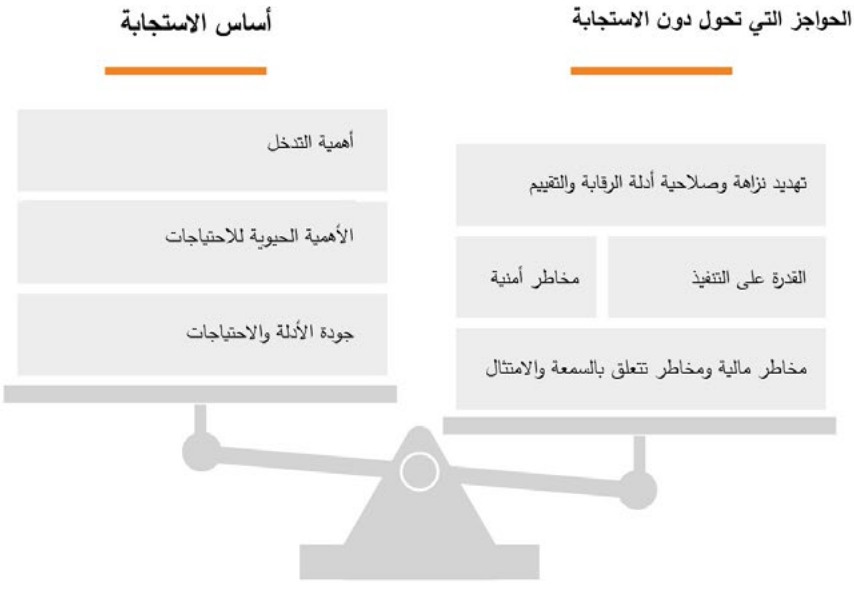

تعد صلاحية البيانات ونزاهتها الشاغلان الأساسيان لجودة البيانات في السياقات التي تكون فيها إمكانية الوصول محدودة.

النزاهة:

قد تشكل نزاهة البيانات مصدر قلق حيث أن تدفقات البيانات وعمليات إدارة المعلومات عرضة للتلاعب نظرًا للمسافات الجغرافية، وقدرة الموظفين، والتحديات الأمنية، وعوامل أخرى.

الصلاحية:

قد تحد القيود المفروضة على مصادر الأدلة أو الأساليب المحدودة لجمع البيانات من حجم ونطاق أنشطة الرقابة. وقد ينطوي على ذلك مخاوف تتعلق بالصلاحية حيث لا تمثل مصادر الأدلة المتاحة الإجراء المقصود.

إعداد أنظمة الرقابة والتقييم وتنفيذها

هل تتضمن المشاريع كافة العناصر التالية لنظام الرقابة والتقييم؟

- **إطار النتائج:** إن هذا عبارة عن توضيح لسبب وتأثير مشروع ما يتنبأ بكيفية مساهمة الأنشطة والمدخلات في أهداف التدخل. ويجب أن يتضمن المؤشرات التي سيقيمها المشروع لاختبار الافتراضات الرئيسية.
- **مصفوفة المؤشر وأدوات الرقابة:** يحدد الأول كل مؤشر ويحدد كيف ومتى سيتم قياسه. وتمثل أدوات الرقابة الاستبيانات أو الأدوات الأخرى المستخدمة لجمع بيانات الرقابة.
- **الرقابة:** استخدام الأدوات والأساليب الموصوفة في مصفوفة المؤشر لجمع البيانات وتحليلها وتحديد الأداء.
- **إدارة معلومات الرقابة والتقييم:** نظام لضمان الحفاظ على بيانات الرقابة والتقييم وإمكانية الوصول إليها. وقد يتضمن هذا النظام قاعدة بيانات للنتائج حيث يتم تتبع أداء المؤشر، ونظام لحفظ التقارير وقوائم التوزيع والصور والوثائق الأخرى، وقاعدة بيانات لإدارة الحالة لتتبع مشاركة المستفيدين. ويمكن أن يدعم نظام إدارة المعلومات تأكيد المنظمة فيما يتعلق بمعرفتها بمتلقي المساعدة.
- **خطة التقييم:** تدرس التقييمات نتائج البرامج وتأثيره على المدى الطويل. ويجب أن يكون لدى البرامج كافة خطة تقييم، بما في ذلك إطار زمني للتقييمات ونطاقها والغرض منها ومصادر التمويل الخاصة بها.
- **الموظفون:** تتطلب الرقابة والتقييم من العدادين إجراء المقابلات وجمع البيانات من المجتمعات المستهدفة، وتطلب من المحللين تحويل بيانات الرقابة الخام إلى نتائج مؤشر ووضعها في سياق هادف، وتطلب من الإدارة أن تكون مسؤولة عن متطلبات إعداد التقارير واستخدام نتائج المؤشر لتحسين تصميم البرنامج. وقد يكون العدادون والمحللون من موظفي الرقابة والتقييم المتفانين أو يتم اختيارهم من فرق البرنامج.

ما هي الاستراتيجيات الموجودة للتخفيف من المخاوف المتعلقة بجودة الرقابة والتقييم في المناطق التي تشكل فيها مخاطر مكافحة الإرهاب مصدر قلق؟

- **تحليل المساهمة:** إذا لم يكن من الممكن قياس بعض المؤشرات رفيعة المستوى مباشرة، عندها يمكن إعداد مجموعة من العبارات المنطقية القابلة للاختبار التي توضح مساهمة البرنامج فيها. فعلى سبيل المثال، إذا اشترت منظمة ما الخيام ووزعتها على الأشخاص الذين ليس لديهم مأوى واستخدم هؤلاء الأشخاص الخيام، عندما يمكن أن تستنتج بشكل منطقي أن الخيام قد قدمت مساهمة إيجابية في حماية المستفيدين من العناصر. ويتطلب تحليل المساهمة إطار نتائج مدروس بعناية. اقرأ المزيد عن تحليل المساهمة هنا.
- **التثليث:** يقلل استخدام مصادر مختلفة للبيانات المتعلقة بنفس المؤشر من خطر سوء الجودة والبيانات التي تحتمل أن تكون مضللة. وتساعد صور توزيع المساعدات على تثليث قوائم المستفيدين، على سبيل المثال، ويمكن استخدام مجموعات التركيز لتثليث استطلاعات مؤشر النتائج.
- **حجم العينة والعشوائية:** يمكن للاختيار الدقيق للمستجيبين أن ينتج بيانات وتحليلات يمكن استنباطها لتطبيقها على المستفيدين كافة. ويجب أن تكون العينات كبيرة بشكل كاف، ويجب أن يتوافر لجميع المستفيدين فرصة متساوية لإدراجهم فيها. وسيؤدي الاستثمار في الأساليب الدقيقة والقوية لأخذ العينات إلى زيادة جودة بيانات الرقابة والتقييم بشكل كبير. اقرأ المزيد عن أخذ العينات هنا.
- **جمع البيانات على الأجهزة المحمولة:** إذا جمع العدادون البيانات على جهاز محمول عوضًا عن استخدام الورق، فيمكن أن تكون سجلات الوقت والتاريخ والموقع مختومة. وتتيح هذه المعلومات للمشرفين تأكيد تنفيذ أساليب جمع العينات بشكل صحيح وتحديد مشكلات أخرى لجودة البيانات. وهناك أيضًا خطورة أقل فيما يتعلق بأخطار النسخ أو التلاعب حيث يتم إلغاء خطوة إدخال البيانات من الورق إلى جهاز رقمي. ويعد KoBoToolbox منصة لجمع البيانات على الأجهزة المحمولة وهي قيد الاستخدام بين بعض المنظمات الإنسانية وتقدم العديد من البرامج التعليمية الخاصة بجمع البيانات.
- **الإشراف:** تتطلب البرامجالتي تتم إدارتها عن بعد المزيد من الإشراف، وخاصة لضمان جودة الرقابة والتقييم. وهناك حاجة إلى المشرفين من أجل الإشراف على جمع البيانات وفرزها وإعداد التقارير والنتائج المنطقية. وهذا يعني الاستثمار في المزيد من ساعات عمل الموظفين والمزيد من الموظفين المتفانين لمراجعة التقارير والبيانات من الميدان.
- **آلية التغذية الراجعة:** توفر هذه الآلية طريقة للمستفيدين لتقديم تعليقات مستقلة على أداء البرنامج. ومن الصعب تنفيذ آليات التغذية الراجعة في المناطق التي يكون فيها الوصول مقيدًا، ولكن وعندما يتم تنفيذها فإنها تمثل طريقة قوية للتعرف على جودة البرنامج وتثليث نتائج الرقابة والتقييم. اقرأ المزيد عن هذا الموضوع في هذا البحث من ALNAP.
- **الرقابة "المستقلة":** يمثل التحيز مصدر قلق بشكل دائم، وقد يكون من المفيد إجراء تقييم موضوعي بإخلاص لأداء المشروع. ومع ذلك، قد يكون من الصعب تحقيق الاستقلال الحقيقي، وخاصة في المناطق التي يكون فيها الوصول مقيدًا. وقد يؤدي التركيز على الاستقلال أو إشراك مراقبين مستقلين ببساطة إلى استبدال مجموعة من التحيزات التي يسهل توقعها بمجموعة أخرى يصعب تحديدها كميًا.

إدارة دورة المشروع ومخاطر مكافحة الإرهاب

يمكن أن تشكل إرشادات إدارة دورة المشروع أحد عناصر إطار إدارة المخاطر لمعالجة قضايا مكافحة الإرهاب، ومساعدة المنظمات على تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها والحد منها بشكل فعال خلال المراحل المختلفة لدورة إدارة المشروع.

ويستمد هذا الدليل العملي لدورة إدارة المشروع ومخاطر مكافحة الإرهاب محتواه من مجموعة الأدوات هذه. ويحدد مصدر وتأثير تدابير مكافحة الإرهاب ويقترح إجراءات للمنظمات الإنسانية خلال دورة البرنامج من أجل المساعدة في تحديد المخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب وإدارتها والحد منها.

5 ألأداة

ألأداة 1: فئات الخطر وآلثار العملية

ألأداة 2: أمثلة عىل بنود مكافحة ألإرهاب

ألأداة 3: مراجعة بنود مكافحة ألإرهاب

ألأداة 4 القامئة املرجعية للقبول / الرفض فيام يتعلق بتدابري مكافحة ألإرهاب

ألأداة 5: معايري لحساب تأثري املخاطر والقيم املحتملة

ألأداة 6: مثال مصفوفة املخاطر

ألأداة 7: مثال عىل سياسة مكافحة ألإرهاب

ألأداة 8: مثال عىل سياسة التعامل مع الجامعات املسلحة غري التابعة للدولة التي تراعي مخاطر مكافحة ألإرهاب

ألأداة 9: القامئة املرجعية لتقييم الرشاكة

ألأداة 10: املعايري الدنيا للرقابة والتقييم

فئات الخطر والآثار العملية

الأداة 1

فئة الخطر	الأثر العملي
جنائية	**المحاكمة القضائية بشأن تقديم الدعم للجماعات الموصوفة بالإرهابية:** يجعل التعريف واسع النطاق لدعم الإرهاب الذي تبنته بعض الدول هذا خطرًا على المنظمات الإنسانية وموظفيها في حال الاعتقاد بأنهم قدموا الدعم إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية من خلال تنفيذ أنشطة معينة. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة العليا الأمريكية في عام 2010 بتصنيف تدريب أعضاء جماعة موصوفة بالإرهابية على القانون الإنساني الدولي على أنه دعم مادي وبالتالي فهو محظور. **تجريم الموظفين:** يمكن للقوانين الجنائية المصممة لمكافحة الإرهاب تجريم العاملين في المجال الإنساني. وقد يتعرض الموظفون المحليون بشكل خاص للمخاطر بموجب قانون مكافحة الإرهاب الخاص بالدولة المضيفة. وتشمل الجرائم المحتملة التي يمكن أن تنطوي على مسؤولية جنائية التواجد في منطقة نشاط إرهابي محدد، والتمويل غير المباشر للإرهاب، وأشكال واسعة من المشاركة مع الجماعات المحظورة.
أمنية	**انعدام الأمن:** يعد التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بغض النظر عما إذا كانت جماعات موصوفة بالإرهابية، عنصرًا أساسيًا في تأمين الوصول الآمن إلى الأشخاص المحتاجين. ويساعد التعامل أيضًا على إنشاء موافقة وقبول لأنشطة المنظمات الإنسانية، وهو أمر مهم لضمان سلامة الموظفين. ويمكن أن تخلق تدابير مكافحة الإرهاب حالة من الشك لدى المنظمات بشأن ما يعتبر تواصلًا مصرحًا به مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي هي أيضًا جماعات موصوفة بالإرهابية. ونتيجة لذلك، تمتنع بعض المنظمات من التعامل مع هذه الجماعات. وينطوي فشل المنظمات في التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بسبب مخاوف تتعلق بمكافحة الإرهاب على خطر المفاهيم السلبية للتحيز وعدم الحياد، مما يعرض الموظفين للخطر. وتتعامل منظمات أخرى مع هذه الجماعات ولكنها لا تقدم الدعم والتوجيه للموظفين بشأن كيفية القيام بذلك. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خلق نهج «لا تسأل ولا تخبر أحد» حيث يشارك الموظفون الميدانيون دون علم الإدارة العليا، ويشعرون بعدم القدرة على مناقشة المعضلات والمخاطر بصراحة.

فئة الخطر	الأثر العملي
تعاقدية	**التأخير:** يمكن أن يؤدي إدراج بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح إلى تأخير تنفيذ المبادرات الإنسانية في حين تعمل المنظمات مع الجهات المانحة لمحاولة التفاوض على التغييرات أو التماس الوضوح بشأن الصياغة الغامضة. وتزيد حقيقة أن الجهات المانحة لا تبلغ المنظمات دائمًا بشأن إدراجها لبند جديد لمكافحة الإرهاب أو تغيير صياغة بنود موجودة من احتمال حدوث تأخيرات. وقد تتسبب بعض المتطلبات، بما فيها إجراء الفحص و/أو التدقيق في الإجراءات، في تأخير تقديم المساعدة. ويمكن أن تحدث التأخيرات أيضًا نتيجة الحد من المخاطر المتعلقة بالبنوك الذي يحدث عندما ترفض البنوك أو تستغرق وقتًا أطول من المتوقع لتقديم التحويلات إلى المواقع التي تعتبر مرتفعة المخاطر من أجل تقليل تعرضها لتهمة تيسير تمويل الإرهاب. **انخفاض جودة الاستجابة:** قد يقلل الامتثال لمتطلبات الجهات المانحة لمكافحة الإرهاب من جودة استجابة المنظمة من خلال جعلها تختار طرقًا يعتقد أنها أقل خطورة حتى لو كانت أقل ملاءمة وفعالية في سياق معين. **نقل المخاطر إلى الموظفين:** قد تكون العبارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح غامضة ويصعب تفسيرها. وليس من غير المألوف بالنسبة للمنظمات الإنسانية قبول هذه البنود دون فهم المتطلبات المحددة بشكل كامل. وقد لا يشارك الموظفون المكلفون بتنفيذ مشروع بموجب اتفاقية منحة ما في التفاوض عليه، ولكنهم يتحملون عبء الامتثال للمتطلبات، ولا تقدم المنظمات في العادة التوجيه والدعم اللازمين بشأن كيفية القيام بذلك. **نقل المخاطر إلى الشركاء المحليين:** غالبًا ما تنقل المنظمات غير الحكومية الدولية متطلبات الجهات المانحة لمكافحة الإرهاب إلى الشركاء المحليين في شكل "بنود مضمنة" دون التأكد من فهمهم ما ينطوي عليه التوقيع على البند، أو من أن لديهم الموارد والقدرة على الامتثال. وقد يقبل الشركاء المحليون متطلبات يستحيل عليهم الالتزام بها أو تعريض موظفيهم للخطر نتيجة لذلك. **استحداث سابقة قانونية:** يمكن أن يحدث هذا عند قيام منظمة ما بقبول بنود مكافحة إرهاب معينة تعتبر غير مقبولة عند منظمة أخرى. وقد تختار منظمات أخرى التفاوض على شروط أكر ملاءمة، ولكن يصبح نفوذها وقدرتها على القيام بذلك محدودة إذا قبلت منظمة أخرى البنود ذاتها. **خسارة التمويل:** رفضت بعض المنظمات التمويل المقدم من الجهات المانحة بسبب عدم يقينها أو عدم رغبتها في قبول شروط تدابير مكافحة الإرهاب المطلوبة منها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تكون النفقة ممنوعة بموجب عقد ما إذا لم تلتزم المنظمة بجميع قوانين الجهة المانحة.
مبادئ إنسانية	**النزاهة المعرضة للخطر:** قد تختار المنظمات عدم تقديم المساعدة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والتي هي أيضًا جماعات موصوفة بالإرهابية بغض النظر عن الاحتياجات الإنسانية هناك من أجل تقليل التعرض لمخاطر مكافحة الإرهاب. وهذا يضر بنزاهة استجابتها ويترك السكان المتضررين دون الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها بسبب موقعهم ببساطة. وقد يتسبب عدم اعتبار المنظمة محايدة في تعريض سلامة موظفيها للخطر أيضًا.

أمثلة على بنود مكافحة الإرهاب

الأداة 2

يتم تقديم هذه البنود كأمثلة على الصياغة التي ظهرت في اتفاقيات المنح. ولا ينبغي تفسيرها على أنها أفضل ممارسة، ولا على أنها تتوافق بالضرورة مع العمل الإنساني المبدئي.

أمثلة على البنود الواردة من الجهات المانحة الإنسانية

المثال أ

يلتزم المشاركون التزامًا راسخًا بالكفاح الدولي ضد الإرهاب وذلك تمشيًا مع القانون المحلي والدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعمول بها. وتقضي سياسة XXX بالسعي للتأكد من عدم استخدام أي من مواردها بشكل مباشر أو غير مباشر لتقديم الدعم للأفراد أو الكيانات المرتبطة بالإرهاب، وأن موظفي XXX وأنشطة برامجها يمتثلون لقانون مكافحة تمويل الإرهاب. ووفقًا لهذه السياسة، تتوقع XXX من الشريك وجميع الشركاء التابعين أن يدركوا ويمتثلوا للقوانين بموجب قانون تمويل مكافحة الإرهاب ذي الصلة.

وسيسعى الشريك إلى ضمان عدم إتاحة أي من الأموال أو الأصول المقدمة بموجب هذا الترتيب أو استخدامها لتقديم الدعم للأفراد أو الجماعات أو الكيانات المرتبطة بالإرهاب وذلك لمساعدة الإرهابيين أو المنظمات الإرهابية أو دعمهم بطريقة أخرى. ويوافق الشريك المتعاون على أنه يجب عليه بذل كل الجهود المعقولة لضمان عدم استخدام الأموال التي تم تلقيها بموجب هذه الاتفاقية للمشاركة في أعمال عنف أو نشاط إرهابي أو تدريب ذي صلة من أي نوع أو دعمه أو الترويج له، وأنه سيتخذ التدابير الاحتياطية المناسبة كافة وسيضع جميع الإجراءات اللازمة لمنع استخدام أي جزء من الأموال. وينبغي للشريك المتعاون فحص شركائه المنفذين للتأكد من عدم إتاحة أي من هذه الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح شخص أو جماعة أو كيان عادي أو قانوني مرتبط بالإرهاب بما يتفق مع القائمة الموحدة للاتحاد الأوروبي للأشخاص والجماعات والكيانات الخاضعة للعقوبات المالية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تلك المذكورة في القوائم التالية التي يتم تحديثها من وقت لآخر...

مثال ب

يمكن للمتلقي المحتمل من خلال التوقيع على هذا الطلب وإرساله تقديم الشهادة الموضحة أدناه:

لم يقدم المتلقي، حسب معرفته الحالية، خلال السنوات العشر السابقة دعمًا أو موارد مادية لأي فرد أو كيان يرتكب أعمال إرهابية أو يحاول ارتكابها أو الدعوة إليها أو تيسيرها أو المشاركة فيها، وسيتخذ الخطوات المعقولة كافة للتأكد من أنه لن يقدمها عن علم.

مثال ج

يجب أن يحصل المتلقي على موافقة خطية مسبقة من XXX قبل تقديم أي مساعدة متاحة بموجب هذه المنحة للأفراد الذين يعرف المتلقي أنهم كانوا ينتمون سابقًا إلى جماعة بوكو حرام أو الدولة الإسلامية في العراق وسوريا -غرب أفريقيا، على النحو التالي: المقاتلون، والأعضاء غير المقاتلين، والأفراد الذين ربما اختطفوا من قبل بوكو حرام أو الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وتم احتجازهم لفترات تزيد عن ستة شهور، وأولئك الذين هم تحت سيطرة هذه الجماعات أو يتصرفون نيابة عنها. ولا يشمل المنتمون السابقون السكان المدنيين الذين أقاموا في مناطق كانت تسيطر عليها هذه الجماعات في وقت ما. ويجب تقديم قرار XXX إلى المتلقي على الفور. ولن يجبر المتلقي تحت أي ظرف من الظروف في هذا السياق على مشاركة أي بيانات شخصية للمستفيد مع XXX.

وضع بنود الجهات المانحة

مثال د

يتعهد المتلقي بما يلي:

أ. الامتثال التام لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وتنفيذ معاييرها ومبادئها التوجيهية الداخلية المناسبة والمحافظة عليها وتحسينها إذا لزم الأمر (بما في ذلك العناية الواجبة للعملاء ولكن دون الاقتصار عليها) لتجنب أي ممارسة خاضعة للعقوبات أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

ب. بمجرد علم المتلقي أو XXX بأي ممارسة خاضعة للعقوبات أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاشتباه في ذلك، يجب عليه التعاون بشكل كامل مع XXX وعملائها لتحديد ما إذا كانت حادثة الامتثال هذه قد حدثت أم لا. ويجب على المتلقي على وجه الخصوص الرد بسرعة وبتفاصيل معقولة على أي إشعار من XXX وتقديم الدعم الوثائقي لهذا الرد بناءً على طلب XXX.

مثال ه

مادة 1. يلتزم الشريك وXXX باتخاذ خطوات مناسبة لضمان عدم استخدام الأموال المقدمة بموجب هذه الاتفاقية لمساعدة أو دعم الإرهابيين أو المنظمات الإرهابية.

مادة 2. يوافق الشريك على بذل كل الجهود المعقولة لضمان عدم استخدام الأموال التي تم تلقيها بموجب هذه الاتفاقية للمشاركة في أعمال عنف أو نشاط إرهابي أو تدريب ذي صلة من أي نوع أو دعمها أو الترويج لها، وسيتخذ التدابير الاحتياطية المناسبة كافة وسيضع كل الإجراءات اللازمة لمنع استخدام أي جزء من هذه الأموال.

مادة 3. يجب على الشريك فحص شركائه المنفذين للتأكد من عدم إتاحة أي من هذه الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح شخص أو جماعة أو كيان عادي أو قانوني مرتبط بالإرهاب بما يتفق مع القائمة الموحدة للاتحاد الأوروبي للأشخاص والجماعات والكيانات الخاضعة للعقوبات المالية للاتحاد الأوروبي.

مادة 4. يجب على الشريك أن يدرج في اتفاقياته مع شركائه المنفذين والمتعاقدين والمتعاقدين الفرعيين بندًا يشترط على متلقي أموال المنحة فحص شركائه المنفذين والمتعاقدين والمتعاقدين الفرعيين المحتملين وفقًا للمادة 3 أعلاه، واستخدام جميع الوسائل المعقولة لضمان عدم استخدام أي من الأموال المقدمة بموجب تلك الاتفاقيات لمصلحة الأفراد أو الكيانات المرتبطة بالإرهاب.

مادة 5. إذا اكتشف الشريك خلال فترة هذه الاتفاقية وجود ارتباط من أي نوع مع أي منظمة أو فرد مرتبط بالإرهاب، فيجب عليه إبلاغ XXX على الفور. ويجب على الشريك المتعاون تزويد XXX بحساب لجميع الحقائق المعروفة، ويجب أن يتشاور بشكل مستمر مع XXX بشأن المزيد من التعامل مع هذه المسألة.

مراجعة بنود مكافحة الإرهاب

الأداة 3

مقدمة

يجب مراجعة كل اتفاقية منحة بدقة قبل التوقيع، بصرف النظر عما إذا كانت منظمتك قد وقعت اتفاقيات مع تلك الجهة المانحة في السابق. وقد لا تبلغ الجهات المانحة الشركاء عندا تقدم بنودًا جديدة لمكافحة الإرهاب أو تغير صياغة البنود الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتم دائمًا العثور على بنود مكافحة الإرهاب في أقسام اتفاقيات المنح حيث يمكنك توقع إيجادها. وتساعد المراجعة الكاملة، بما في ذلك الموظفين من جميع أنحاء المنظمة مثل مستشاري الشراكة والمستشارين القانونيين ومديري البرنامج، على ضمان تحديد أي لغة إشكالية في الوقت المناسب للحصول على توضيح من الجهة المانحة أو محاولة إعادة التفاوض على الصياغة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا تظهر جميع متطلبات مكافحة الإرهاب التي تفرضها الجهات المانحة في اتفاقيات المنح. ويجب أيضًا مراعاة الوثائق والمعلومات الأخرى التي تطلبها الجهات المانحة، بما في ذلك كجزء من تقديم الاقتراح.

أسئلة ينبغي أخذها بعين الاعتبار

القائمة المرجعية التالية ليست شاملة، ولكنها تسلط الضوء على بعض الأسئلة التي يمكنك أخذها في الاعتبار عند مراجعة اتفاقية ما:

- ✔ هل تشير الاتفاقية إلى الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية، أو قرارات مجلس الأمن الدولي، أو سياسات الجهات المانحة، أو القوانين المحلية أو الدولية، أو قوانين الدولة المانحة؟
- ✔ هل يتضمن بند مكافحة الإرهاب مصطلحات "النية" أو "المعرفة" أو "عن علم" أو "العقلانية"؟
- ✔ هل يتضمن البند لغة غامضة أو غير واضحة، مثل "مرتبط ب" أو "مباشر" أو "غير مباشر"؟
- ✔ هل سيطلب منك فحص الموظفين أو الشركاء أو المستفيدين بناءً على قوائم الجماعات الموصوفة بالإرهابية؟
- ✔ هل تتضمن الاتفاقية متطلبات أو لغة محددة بشأن تعيين الموظفين؟
- ✔ هل يلزمك بند مكافحة الإرهاب بإدراج البند نفسه في أي اتفاقية فرعية؟
- ✔ هل سيؤدي الامتثال للاتفاقية إلى إعاقة قدرتك على الالتزام بالمبادىء الإنسانية؟
- ✔ هل سيؤثر الامتثال لبند مكافحة الإرهاب على قبولك بين السكان المتضررين وأطراف النزاع؟
- ✔ هل ستكون غير قادر على إعطاء الموظفين والمنظمات الشريكة تعليمات واضحة بشأن كيفية الامتثال للالتزامات؟
- ✔ ما هو الأثر المتروك على المستفيدين في حال لم تقبل منظمتك الاتفاقية، أو في حال قبلت ووافقت على الامتثال للبند؟

إذا كانت الإجابة على أي من الأسئلة أعلاه هي "نعم"

❶ توضيح التزامات وشروط اتفاقية الشراكة

- ✔ تشاور داخليًا مع الإدارة العليا ومستشاري السياسة والموظفين القانونيين وغيرهم.
- ✔ استشر مستشارًا قانونيًا خارجيًا لتفسير البند.
- ✔ بناءً على هذه المعلومات، خذ بعين الاعتبار وضع ملاحظة لملف يحدد تفسيرًا داخليًا للبند.
- ✔ استشر المنظمات الأخرى التي تتلقى الأموال من نفس الجهة المانحة أو الشريك.
- ✔ اطلب من الجهة المانحة أو الشريك تزويدك بتفسيره الخاص للبند، ودرجة المسؤولية المستدلة، والالتزامات لضمان الامتثال، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التفسير قد يكون صارمًا قدر الإمكان.

❷ التفاوض على شروط الاتفاقية

قد تختار التفاوض على شروط اتفاقية الشراكة نتيجة للمشاورات المذكورة أعلاه. ويجب الموافقة على هذا القرار من قبل الإدارة العليا، ومستشاري السياسة، والموظفين القانونيين، والإدارات الأخرى ذات الصلة.

- ✔ حدد مجالات التعارض المحتمل بين شروط الاتفاقية وسياسات منظمتك، والقدرة التشغيلية والمبادئ الإنسانية.
- ✔ حدد موقفًا تكون فيه شروط الاتفاقية مقبولة أو غير مقبولة.
- ✔ وضح الموقف أعلاه مع الجهة المانحة أو الشريك.
- ✔ شارك سياسات وممارسات إدارة المخاطر الحالية أو المخطط لها.

إذا كانت الإجابة على أي من الأسئلة الأولية لا تزال "نعم" بعد التفاوض، فسيتعين على إدارة المنظمة تقييم المخاطر والمسؤوليات التي تنطوي عليها المنظمة، والشركاء المحتملين، والمتعاقدين الفرعيين، والمنظمات الإنسانية الأخرى. ويجب الموازنة بين هذه المخاطر والمخاطر المحتملة على الأهداف الإنسانية للمنظمة قبل اتخاذ قرار بشأن التوقيع. ويمكن أن تساعد القائمة المرجعية للقبول/الرفض في توجيه أي قرار من هذا القبيل.

القائمة المرجعية للقبول / الرفض فيما يتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب

الأداة 4

الموقع		الجهة المانحة	
آلية التمويل		**تم استكمال قائمة التدقيق من قبل (الاسم، اللقب) :**	
التوقيع		**التاريخ**	

يجب عليك الرجوع إلى المستندات المرجعية بشأن أي قرار يتعلق بفرص التمويل، مثل الإرشادات الرسمية للجهة المانحة للتأكد من أنها لا تتعارض مع السياسات الداخلية لمنظمتك أو تعرض نهجًا مبدئيًا للخطر.

ولا تعرف دائمًا الظروف المحددة المتعلقة بمكافحة الإرهاب عند الاستجابة لدعوة تقديم مقترحات من الجهات المانحة الجديدة أو آليات التمويل التي لم يتم استغلالها سابقًا، ولكن من المهم النظر فيها في أقرب وقت ممكن وبالتأكيد قبل الدخول في أي اتفاق أو عقد قانوني. وسيضمن ذلك التوافق مع السياسات والمعايير الداخلية وتحديد أي خطوط حمراء قد يتم تجاوزها. وإذا كانت الإجابة «لا» على أي سؤال من الأسئلة الواردة أدناه، فيجب عليك إجراء تحليل إضافي والحصول على موافقة من الإدارة العليا في منظمتك قبل اتخاذ القرار.

الجهات المانحة المعتمدة

1. هل توجد الجهة المانحة على قائمة الشركاء المعتمدين مسبقًا و/أو هل عملت كشريك مع هذه الجهة المانحة من قبل؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة لا، فاطلب معلومات إضافية عن الجهة المانحة للتأكد من أن الشراكة لن تمس بمباديء الاستقلال والحياد.

2. هل عملت منظمتك بالفعل مع هذه الجهة المانحة على آلية التمويل هذه؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة لا، فاطلب معلومات إضافية بشأن آلية التمويل لضمان ألا تمس الشراكة بمباديء الاستقلال والحياد.

3. هل تتطلب فرصة التمويل مشاركة حكومة وطنية أو كيان حكومي معين في التنفيذ أو الإشراف على منظمتك؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة نعم، فكر في الهيئة المعنية بعناية عند الإجابة عن سؤال 8.

طبيعة الفرصة

4. هل راجعت مستند فرصة التمويل وأكدت على التوافق الاستراتيجي والبرنامجي بين أهداف منظمتك وأولوياتها وأهداف الجهة المانحة وأولوياتها؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة لا، فكر فيما إذا كان ينبغي اتباع الفرصة.

5. هل الهدف من فرصة التمويل إنساني وليس سياسي؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة لا، فابحث عن معلومات إضافية.

6. هل تعرف ما إذا كان لدى الجهة المانحة أي شروط تتعلق بمكافحة الإرهاب؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة نعم، فتأكد من مراجعة هذه الشروط من قبل مستشار قانوني.

إذا كانت الإجابة لا، فاطلب معلومات إضافية.

7. إذا أجبت ب « نعم » على السؤال السابق، فهل أنت واثق من أن قبول الأموال من الجهة المانحة لن يكون له أي آثار سلبية، سواء حقيقية أم متصورة، على مراعاة منظمتك للمباديء الإنسانية؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة لا، فيجب استبعاد الفرصة.

8. هل أنت واثق من أن قبول تمويل الجهة المانحة والمتطلبات المتعلقة بمكافحة الإرهاب لن يكون له أي آثار سلبية على سمعة منظمتك وقبولها بين المستفيدين والمجتمعات المضيفة وغيرهم، أو أنه لن يزيد من مخاطر الحماية للسكان المدنيين؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة لا، فيجب استبعاد الفرصة.

9. هل فرصة التمويل هذه...

تسمح لمنظمتك بتقديم مساعدة نزيهة بناءً على الاحتياجات وحدها؟

☐ نعم ☐ لا

تسمح لمنظمتك بالعمل بشكل مستقل ودون فرض جدول سياسي، بما في ذلك في اختيار المواقع المستهدفة والمستفيدين؟

☐ نعم ☐ لا

تطلب من منظمتك مشاركة البيانات أو المعلومات التي تتجاوز استطلاعات نية المستفيدين القياسية، والتي يمكن استخدامها لأغراض أمنية أو عسكرية؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة لا على أي مما سبق، فيجب استبعاد الفرصة.

وصول المساعدات الإنسانية والأمن:

10. هل أجريت تحليلًا للسياق، بما في ذلك تحديد أصحاب المصلحة، وتقييمًا للمخاطر الأمنية لموقع المشروع؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة لا، فيجب عليك القيام بزيارة ميدانية لتحديد المخاطر الرئيسية المتعلقة بالصحة والسلامة والأمن، وإبلاغ قرار القبول / الرفض. يجب عليك تسجيل المخاطر الرئيسية وتدابير الحد منها في في وثيقة المشروع.

11. هل أنت واثق من عدم وجود جماعات في المنطقة المستهدفة تعتبرها الجهة المانحة إرهابية؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة لا، فكيف سيتم ضمان الامتثال لمتطلبات الجهة المانحة مع الحفاظ على نهج مبدئي؟

القدرة التنظيمية:

12. هل تمتلك منظمتك القدرة على الإدارة المالية، وإدارة المنح، وإدارة المشروع لتنفيذ المشروع؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة لا، فتأكد من إدراج الموارد المطلوبة، بما فيها الموارد البشرية، في الميزانية وتغطيتها من قبل الجهة المانحة.

معايير لحساب تأثير المخاطر والقيم المحتملة

الأداة 5

تأثير المخاطر

الوصف	الدرجة	التأثير على العمليات والموظفين أو المستفيدين
ضئيل	1	• لا تأثير على العمليات • لا تأثير على الموظفين أو المستفيدين • شكوى غير مرجحة • خطر مستبعد • خطر مستبعد على الالتزام بالمبادئ الإنسانية
ثانوي	2	• تأثير طفيف على الخدمة • تأثير طفيف على الموظفين أو المستفيدين • شكوى ممكنة • مخاطر تعاقدية أو جنائية ممكنة • خطر محتمل على الالتزام بالمبادئ الإنسانية
متوسط	3	• بعض الاضطرابات التشغيلية • إمكانية تجنب مخاطر السمعة السيئة من خلال التعامل الحذر • شكوى محتملة • مخاطر تعاقدية أو جنائية محتملة • خطر محتمل على الالتزام بالمبادئ الإنسانية
كبير	4	• تعطيل العمليات • مخاطر السمعة السيئة لا يمكن تفاديها (وسائل الإعلام المحلية) • شكوى محتملة • مخاطر تعاقدية أو جنائية محتملة • خطر كبير على الالتزام بالمبادئ الإنسانية
متطرف / كارثي	5	• توقف العمليات لفترة طويلة • مخاطر سمعة سيئة كبيرة لا يمكن تفاديها (وسائل الإعلام الوطنية) • مخاطر تعاقدية أو جنائية رئيسية متوقعة • فقدان ثقة المستفيد • مخاطر كبيرة على الالتزام بالمبادئ الإنسانية

احتمالية المخاطر

الوصف	النتيجة	التأثير على العمليات أو الموظفين والمستفيدين
بعيد	**1**	قد تحدث فقط في ظروف استثنائية
مستبعد	**2**	من المتوقع أن تحدث في ظروف قليلة
ممكن	**3**	من المتوقع أن تحدث في بعض الظروف
مرجح	**4**	من المتوقع أن تحدث في العديد من الظروف
محتمل جدًا	**5**	من المتوقع أن تحدث بشكل متكرر وفي معظم الظروف

مثال مصفوفة المخاطر

الأداة 6

مستوى الخطر

الاحتمالية		تأثير الخطر: ضئيل (1)	ثانوي (2)	متوسط (3)	حاد (4)	حرج (5)
	مؤكد/وشيك (5)	M	H	VH	E	E
	محتمل بشكل كبير (4)	M	H	VH	VH	E
	محتمل (3)	L	M	H	VH	VH
	ممكن (2)	L	M	M	H	H
	غير ممكن (1)	L	L	L	M	M

مثال على سياسة مكافحة الإرهاب

الأداة 7

1. الغرض والخلفية

تلتزم منظمة الاستجابة العالمية بالعمل بطريقة تتماشى مع القانون الإنساني الدولي والاضطلاع بأنشطتها وفقًا لمباديء النزاهة والحياد والاستقلال، باعتبارها منظمة إنسانية غير حكومية وغير ربحية. وتلتزم منظمة الاستجابة العالمية بضمان وصول المساعدة والحماية لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها، ومنع مخاطر تحويل المساعدات والوقاية منها.

وتعني ولاية منظمة الاستجابة العالمية أن المنظمة تعمل أحيانًا في نفس المنطقة التي يوجد فيها الأفراد والكيانات التي صنفتها الدول أو المنظمات الحكومية على أنها إرهابية. ويفرض قانون مكافحة الإرهاب في وثيقة تسجيل المنظمة وتشغيلها والدول المانحة مسؤوليات والتزامات عليها وعلى موظفيها. وقد يؤدي عدم الامتثال لهذه المتطلبات إلى تكاليف غير مسموح بها، وإنهاء اتفاقيات المنح، واتخاذ إجراءات قانونية، وغرامات، وتهم جنائية، وتحديد عدم الأهلية للحصول على المنح.

وتحدد السياسة المبادئ الرئيسية التي ستتيح لمنظمة الاستجابة العالمية تقديم المساعدة والحماية لمن هم في أمس الحاجة إليها وفقًا للمبادئ الإنسانية، مع الامتثال للقوانين والالتزامات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

2. المبادئ الرئيسية

المبادئ الإنسانية

لا تزال منظمة الاستجابة العالمية ملتزمة بالمساءلة والشفافية وبالمبادئ الإنسانية ومبدأ «عدم إلحاق الضرر» المنصوص عليها في:

- ✔ مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في الإغاثة من الكوارث.
- ✔ معيار شراكة المساءلة الإنسانية في المساءلة وإدارة الجودة لعام 2010.
- ✔ الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية الخاصة باسفير.

المبادئ العامة

يطلب من منظمة الاستجابة العالمية بموجب القانون المحلي ضمان عدم إتاحة أي من أموالها وأصولها الأخرى للأشخاص أو الجماعات المدرجة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1267. كما حددت بعض الدول المانحة لمنظمة الاستجابة العالمية شروط مكافحة الإرهاب الخاصة بها. وقد يكون لدى المنظمة التزامات تعاقدية تجاه تلك الجهات المانحة للامتثال لأطر العمل الوطنية لمكافحة الإرهاب الخاصة بهم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتبع المنظمة القوانين المحلية في البلدان التي تعمل فيها، بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ووضعت منظمة الاستجابة العالمية ضوابط مناسبة لمنع أو الوقاية من خطر التحويل المتعمد و/أو المتهور للمساعدات إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من أجل ضمان وصول المساعدة والحماية إلى المستفيدين المستهدفين.

وتشمل هذه الضوابط ما يلي :

- ✔ مدونة قواعد سلوك أخلاقية يتم تنفيذها بإجراءات انضباطية واضحة، وهي ملزمة لموظفي ومستشاري المنظمة كافة وتتضمن التزامات بحماية أصول المنظمة والعمل بدقة وفقًا للمبادئ الإنسانية للحياد والنزاهة.
- ✔ أنظمة إدارة دورة البرنامج التي تتطلب تقييمات منتظمة للاحتياجات ومراقبة نشطة لما بعد التوزيع.
- ✔ إجراءات مكافحة الفساد التي تركز على منع الاحتيال والسرقة والتبذير، بما فيها تحويل مسار المساعدات والأموال.
- ✔ تدقيق داخلي للموظفين والمتعاقدين والمنظمات الشريكة المنفذة التي لديها عقود مع منظمة الاستجابة العالمية بأكثر من X دولار أمريكي مقابل قوائم الإرهاب المطبقة.
- ✔ متطلبات داخلية إلزامية للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة التي تشمل الجماعات الإجرامية التي قد تشمل الأفراد والجماعات المشاركة في أعمال الإرهاب.

واجب الرعاية

تلتزم منظمة الاستجابة العالمية بتقديم توجيه ودعم واضح وملائم للموظفين والشركاء على المستويات كافة بشأن أفضل الطرق لإدارة البرامج والعمليات وتنفيذها فيما يتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب.

التدقيق

ستجري منظمة الاستجابة العالمية تدقيقًا لبعض الشركاء المحتملين، والمتعاقدين، والبائعين الذين يتجاوزون حدًا معينًا، والمرشحين للتوظيف، والموظفين العاملين فوق درجة معينة.

ولن تجري المنظمة تدقيقًا للمستفيدين ولن تطلب من الشركاء القيام بذلك وذلك وفقًا للمبادئ الإنسانية للحياد والاستقلال.

ادعاءات سوء السلوك

يجب على موظفي منظمة الاستجابة العالمية الذين أصبح لديهم معلومات تفيد بأنه قد تم استخدام أصول المنظمة للترويج للإرهاب أو تيسيره إبلاغ XXX على الفور بشأن هذه المعلومات وفقًا للسياسة ذات الصلة.

3. التنفيذ والامتثال

تقع على عاتق مدير منظمة الاستجابة العالمية ومجلس الإدارة مسؤولية ضمان إدارة المنظمة للمخاطر بشكل مناسب وتنفيذ الأنشطة وفقًا لسياسات المنظمة وإجراءاتها.

4. الوثائق ذات الصلة

- ✔ إجراءات التشغيل الموحدة: تدقيق.
- ✔ سياسة حماية البيانات.
- ✔ دليل اللوجستيات.
- ✔ الدليل المالي.
- ✔ سياسة التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

مثال على سياسة التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي تراعي مخاطر مكافحة الإرهاب

الأداة 8

1. الغرض والخلفية

قد تتعامل منظمة الاستجابة العالمية مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في سياق عملياتها من أجل توفير الحماية والمساعدة للمحتاجين، بصرف النظر عن مكان تواجدهم. وقد يشمل ذلك التعامل مع الجماعات أو الأفراد الذين تم تصنيفهم على أنهم إرهابيون من قبل الدول أو المنظمات الإنسانية، مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وينبغي أن يكون أي تعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة متوافقًا مع القانون الإنساني الدولي ومتسقًا مع المبادئ الإنسانية للإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. ويجب على منظمة الاستجابة العالمية في تعاملها مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أن تمتثل لتدابير مكافحة الإرهاب ذات الصلة. ويتم استكمال سياسة التعامل هذه من خلال سياسة مكافحة الإرهاب الخاصة بالمنظمة.

وتهدف هذه السياسة إلى تحديد المبادئ الرئيسية التي تمكّن منظمة الاستجابة العالمية من التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وفقًا لولايتها، مع الامتثال للأطر القانونية ذات الصلة. كما تهدف أيضًا إلى توفير التوجيه للموظفين الذين ينفذون هذا التعامل.

2. المبادئ الرئيسية

الغرض من التعامل

يكون الغرض من التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بشكل عام السماح لمنظمة الاستجابة العالمية بتنفيذ ولايتها، وهذا قد يتطلب من المنظمة التعامل مع أي طرف مشارك في نزاع مسلح. وستحدد المنظمة وتوضح في كل سياق الهدف والنطاق المحددين للتعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في ذلك السياق، وستضع استراتيجية تعامل مصممة خصيصًا للسياق لتوفير التوجيه للموظفين.

إرشادات التعامل الخاصة بالسياق وتدابير مكافحة الإرهاب

ستزود منظمة الاستجابة العالمية الموظفين بالإرشادات المتعلقة بالتعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والتي صممت خصيصًا لأهداف عملياتها في كل سياق ذي صلة. وستحدد الإرشادات تدابير مكافحة الإرهاب ذات الصلة بالسياق المحدد، بما في ذلك العقوبات، وتدابير القانون الجنائي، ومتطلبات الجهات المانحة. وسيكون XXX مسؤولًا عن وضع الإرشادات، ويجب الموافقة على هذه الإرشادات من قبل XXX.

ستشمل استراتيجيات التعامل ما يلي:

- ✔ تحديد من يوافق على التعامل وما إذا كانت هناك أي خطوط حمراء، بما في ذلك تحديد الظروف التي يتم بموجبها إنهاء التعامل.
- ✔ تحديد نقاط الدخول المناسبة للتعامل.
- ✔ تحديد نقاط التأثير للتعامل وحوافز الامتثال.
- ✔ تحديد الجهة التي تتولى هذا التعامل، وهذا يتضمن ما إذا كان ينبغي تنفيذ هذا التعامل من قبل وسطاء محليين، مثل قادة المجتمع المحلي.
- ✔ توجيه بشأن تحديد أولويات الموارد في سياق التعامل، بما في ذلك من حيث مستوى التعامل وكيف يمكن دعمه.
- ✔ توجيه بشأن مستوى سرية عملية المشاركة وموازنة هذه السرية مع الشفافية بشأن هذه العملية وأهدافها.
- ✔ تحديد مخاطر هذا التعامل للموظفين وللمنظمة، بما فيها مخاطر رد الفعل المحتمل للدولة المضيفة، وتحديد تدابير الحد من المخاطر.

العقوبات

- ✔ تحديد ما إذا كان أي من الأفراد أو الجماعات مدرجًا ضمن نظام عقوبات وطني أو دولي. وإذا لم يكن كذلك، فهل هناك احتمال أو خطر من أن تصبح الجماعة مدرجة أو أن تبدأ في التعاون مع جماعة مدرجة في النظام؟
- ✔ إذا كان الأمر كذلك، حدد ما إذا كانت أنظمة العقوبات المعمول بها تمنع التعامل أو الهدف من التعامل، على سبيل المثال إيصال المساعدات الإنسانية.
- ✔ إذا كان الأمر كذلك، حدد ما إذا كان هناك أي إعفاءات أو تراخيص يمكن استخدامها. وإن كانت موجودة بالفعل، فحدد ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى تأخيرات.

قوانين الجهة المانحة

- ✔ حدد ما إذا كانت اتفاقيات الجهة المانحة لهذا السياق تحظر التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لهدف إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها هذه الجماعات أو ما إذا كانت تتطلب خطوات العناية الواجبة.
- ✔ إذا كانت هذه المساعدة محظورة، حدد ما إذا كان من الممكن التفاوض مع الجهة المانحة.

تدابير القانون الجنائي

- ✔ حدد ما إذا كان الموظف يخاطر بالمسؤولية الجنائية بموجب قانون الدولة المضيفة، أو دول جنسية الموظفين، أو دولة ثالثة. ويجب طلب المشورة القانونية المناسبة لهذه الخطوة.
- ✔ حدد تدابير الحد من المخاطر.

الشرعية

تدرك منظمة الاستجابة العالمية باعتبارها منظمة إنسانية محايدة أنه قد ينظر إلى التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على أنه يقدم شرعية لهذه الجماعات. وتؤكد منظمة الاستجابة العالمية مرة أخرى أن التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لأغراض إنسانية لا يؤثر على الوضع القانوني لهذه الجماعات وفقًا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما المادة المشتركة رقم 3 في اتفاقيات جنيف. وبالإضافة إلى ذلك، لا يشكل هذا التعامل تدخلًا غير قانوني في الشؤون الداخلية للدولة.

ويتوافر لدى منظمة الاستجابة العالمية السياسات التالية للحد من مخاطر توفير الشرعية للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من خلال تعاملها معها:

- ✔ مدونة قواعد السلوك للموظفين.
- ✔ سياسة مكافحة الإرهاب.

القائمة المرجعية لتقييم الشراكة

الأداة 9

مقدمة

يمكن استخدام هذه القائمة المرجعية لتقييم الشراكة على مستوى الدولة عند الأخذ في الاعتبار الشراكات الجديدة المحتملة، وخاصة الشراكات مع منظمة لم تعمل معها من قبل. وتوفر القائمة المرجعية نقطة انطلاق لتقييم تنظيمي وعناية واجبة من خلال تشجيع تصنيف العناصر المختلفة في كل مجال والتوثيق الرسمي لكل عنصر. وستختلف أهمية كل عنصر مدرج في القائمة المرجعية وفقًا لوضعك الخاص واحتياجاتك وسياقك. ويوصى باستخدام هذه القائمة المرجعية كنموذج، وتعديلها حسب الضرورة لضمان التركيز الكافي على أهم الجوانب المتعلقة بشراكتك المقترحة المحددة.

أ. بيانات أساسية

الاسم الكامل للمنظمة والاختصار:	
تم تنفيذ التقييم من قبل:	
العنوان والبريد الإلكتروني لجهة الاتصال:	
تاريخ التقييم:	
مصادر التحقق : (اجتماع، مراجعة وثيقة، أخرى)	
شراكة قائمة مع هذه المنظمة؟	
إذا كانت الإجابة نعم، متى بدأ التعاون مع هذه المنظمة؟	

ب. المتطلبات المقترحة عند اختيار المنظمات الشريكة الجديدة

المتطلبات الأساسية	نعم	التعليقات
المنظمة مسجلة قانونيًا في الدولة	☐	
يوجد لدى المنظمة مجلس إدارة	☐	
تصدر المنظمة بيانًا ماليًا سنويًا مدققًا	☐	
تم فحص المنظمة وإدارتها العليا مقابل قوائم مكافحة الإرهاب وأنت تؤكد أنه لا يوجد تطابق	☐	

ت. الخلفية والإدارة

نوع المنظمة (منظمة غير حكومية، حكومة، مؤسسة بحثية، أخرى)	
سنة تأسيسها	
تاريخ آخر تقييم (للمنظمات الشريكة الحالية)	
تاريخ آخر تقييم خارجي تم إجراؤه لهذه المنظمة ومن قام بإجرائه (للمنظمات الشريكة الجديدة المحتملة)	

الهيكل التنظيمي		
هل هناك لوائح تنظيمية داخلية؟	☐ نعم	☐ لا
هل هناك مهمة ورؤية معلنة؟	☐ نعم	☐ لا
هل يوجد لدى المنظمة قاعدة انتخابية / عضوية؟	☐ نعم	☐ لا
هل هناك هيكل / مخطط تنظيمي؟	☐ نعم	☐ لا
وظائف مجلس الإدارة :		
هل تعقد اجتماعات مجلس الإدارة الاعتيادية؟	☐ نعم	☐ لا
هل توجد وثائق متاحة من الاجتماعات / محاضر الجلسات؟	☐ نعم	☐ لا
هل تتعلق بنود جدول الأعمال بعمل مجلس الإدارة؟	☐ نعم	☐ لا

تقييمك	☐ ضعيف	☐ متوسط	☐ قوي
التعليقات			

ث. التعامل والتأثير الخارجيين

الشبكات والتنسيق	
هل تشارك المنظمة في التواصل مع المنظمات غير الحكومية أو المنظمات أو الشبكات الإنسانية؟	☐ نعم ☐ لا
هل تنسق المنظمة عملها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى (المحلية والوطنية والدولية)؟	☐ نعم ☐ لا
هل هناك مشاركة مجتمعية واضحة، وهل تتفاعل المنظمة بشكل مباشر مع المستفيدين؟	☐ نعم ☐ لا
تفاعل الحكومة	
هل تنسق المنظمة مع الحكومة / السلطات؟	☐ نعم ☐ لا
هل تشارك المنظمة في العمليات العامة؟	☐ نعم ☐ لا
المعلومات والدعوة	
هل تصدر المنظمة مواد معلوماتية بشكل منتظم؟	☐ نعم ☐ لا
هل تعقد المنظمة مناسبات عامة لجمع الأموال أو لأغراض أخرى؟	☐ نعم ☐ لا
هل تعمل المنظمة من خلال وسائل الإعلام؟	☐ نعم ☐ لا
هل تستخدم المنظمة الدعوة كأساس لعملها؟	☐ نعم ☐ لا
هل تمارس المنظمة أي أنشطة ضغط؟	☐ نعم ☐ لا
سياسات وإجراءات مكافحة الإرهاب	
هل يوجد لدى المنظمة وهل تتبع سياسات وإجراءات لمكافحة الإرهاب تمكنها من الامتثال لمتطلبات الجهة المانحة، مثل الفحص المنتظم لشركائها المنفذين والموردين مقابل قوائم الإرهابيين المعتمدة؟	☐ نعم ☐ لا

ما هو تأثير المنظمة؟	
من له تأثير على المنظمة؟	
هل يمكن للشريك المحتمل أن يؤثر بشكل سلبي على مصداقية منظمتك وشرعيتها؟ ما هي عوامل الخطر وما مدى أهميتها؟ ما مدى أهمية الشراكة لمنظمتك؟ إذا أثيرت انتقادات، فكيف تعالج المنظمة ذلك؟	

تقييمك	☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ قوي
التعليقات	

ج. القدرة البرنامجية

ما هو بيان المهمة للمنظمة؟	
ما هي المجموعات المستهدفة / المستفيدون من المنظمة؟	
ما هو التركيز الجغرافي للمنظمة؟	
ما هو التركيز البرنامجي للمنظمة؟	

هل تقوم المنظمة بما يلي:	
التمسك والالتزام بالمبادئ الإنسانية؟	☐ نعم ☐ لا
دعم تقديم المساعدة النزيهة على أساس الاحتياجات فقط؟	☐ نعم ☐ لا
العمل بشكل مستقل ودون فرض جدول عمل سياسي؟	☐ نعم ☐ لا
التمسك بنهج عدم إلحاق الضرر؟	☐ نعم ☐ لا
لديها خطة / استراتيجية طويلة المدى؟	☐ نعم ☐ لا
لديها إطار عمل للمساءلة تجاه السكان المتضررين؟	☐ نعم ☐ لا
لديها مدونة لقواعد السلوك؟	☐ نعم ☐ لا
لديها سياسات وإجراءات لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين؟	☐ نعم ☐ لا

تقييمك	☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ قوي
التعليقات	

ح. القدرة التشغيلية

أين تعمل المنظمة في الدولة وما هو هيكلها ووجودها الميداني الداخلي؟	
كم عدد الموظفين الذين يعملون في المكتب / البرنامج القطري؟	
هل الوظائف التشغيلية الرئيسية مزودة بالعمالة والموارد بشكل كاف (المالية، اللوجستية، المراقبة والتقييم)؟	
ما هو هيكل الإدارة الداخلي للمنظمة؟	

هل يوجد لدى المنظمة:		
نظام تخزين ملفات كاف؟	☐ نعم	☐ لا
إرشادات للموظفين؟	☐ نعم	☐ لا
إرشادات إدارية؟	☐ نعم	☐ لا
إجراءات أمنية؟	☐ نعم	☐ لا
سجل مخاطر موثق وعملية لإدارة المخاطر؟	☐ نعم	☐ لا

تقييمك	☐ ضعيف	☐ متوسط	☐ قوي
التعليقات			

خ. القدرة المالية

ما هي الجهات المانحة التي تدعم حاليًا الأنشطة البرنامجية للمنظمة؟	
ما هي الميزانية الإجمالية الحالية لأنشطة المنظمة؟	

نظام المحاسبة	
هل يوجد دليل محاسبة مفصل؟	☐ نعم ☐ لا
هل تمتلك المنظمة البرامج الضرورية للمحاسبة؟	☐ نعم ☐ لا
هل يتم الاحتفاظ بالوثائق المالية بشكل صحيح؟	☐ نعم ☐ لا
هل يتم تسجيل التكاليف في الحسابات في الوقت المناسب؟	☐ نعم ☐ لا
هل يمكن أن تقدم المنظمة تقارير مالية دورية على مستوى المشروع؟	☐ نعم ☐ لا
الرقابة المالية	
هل تمتلك المنظمة حسابًا مصرفيًا خاصًا بها مسجلًا باسمها؟	☐ نعم ☐ لا
هل يتم تنفيذ التدقيق الخارجي في الوقت المناسب؟	☐ نعم ☐ لا
هل تمتثل المنظمة لمتطلبات التدقيق؟	☐ نعم ☐ لا
هل السجلات المالية دقيقة؟	☐ نعم ☐ لا
الفعالية من حيث التكلفة	
هل المنظمة مدركة للتكلفة / هل يتم أخذ بدائل بعين الاعتبار لتقليل التكاليف؟	☐ نعم ☐ لا
هل يتم جمع عروض الأسعار أو الفواتير قبل إجراء عمليات الشراء؟	☐ نعم ☐ لا

تقييمك	☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ قوي
التعليقات	

د. القدرة اللوجستية

ما هي الإجراءات اللوجستية للمنظمة، وما هي القوانين اللوجستية الخطية الموجودة؟	
صف الإعداد اللوجستي للمنظمة.	

الشراء	
هل يوجد لدى المنظمة قوانين شراء واضحة؟	☐ نعم ☐ لا
هل يوجد لدى المنظمة سياسة واضحة للفصل بين المهام وتفويض السلطة في عملية الشراء؟	☐ نعم ☐ لا
هل يوجد لدى المنظمة خطة للشراء؟	☐ نعم ☐ لا
هل يوجد لدى المنظمة نظام تتبع المشتريات والإبلاغ عنها؟	☐ نعم ☐ لا
هل تحتفظ المنظمة بقاعدة بيانات الموردين؟	☐ نعم ☐ لا
إدارة الأصول والمخازن	
هل تمتلك المنظمة قاعدة بيانات للأصول؟	☐ نعم ☐ لا
هل يوجد لدى المنظمة إجراءات لتسليم الأصول وحذفها وبيعها والتخلص منها؟	☐ نعم ☐ لا
هل تمتلك المنظمة إجراءات لإدارة المخازن والمستودعات؟	☐ نعم ☐ لا
السائقون والمركبات	
هل يوجد لدى المنظمة برنامج صيانة لمركباتها؟	☐ نعم ☐ لا
هل تمتلك المنظمة سياسة أمن وسلامة القيادة؟	☐ نعم ☐ لا
هل يوجد لدى المنظمة برنامج لتدريب السائقين؟	☐ نعم ☐ لا

تقييمك	☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ قوي
التعليقات	

التقييم / الملخص العام	ضعيف	متوسط	قوي
الخلفية والإدارة	☐	☐	☐
التعامل والتأثير الخارجيين	☐	☐	☐
القدرة البرنامجية	☐	☐	☐
القدرة التشغيلية	☐	☐	☐
القدرة المالية	☐	☐	☐
القدرة اللوجستية	☐	☐	☐

توصيات بناءً على التقييم	
المكان / التاريخ / توقيع الشخص الذي أجرى التقييم:	

المعايير الدنيا للرقابة والتقييم

الأداة 10

مقدمة

غالبًا ما ستواجه فرق برنامجك في السياقات المقيدة صعوبة فيما يتعلق بجودة البيانات عند قياس النتائج. وهناك شاغلان أساسيان يتعلقان بجودة البيانات في هذه السياقات هما صحة البيانات وتكاملها. وقد تكون تقديراتك غير صالحة (أي أن مصادر الأدلة المتاحة لا تمثل ما تنوي تقديره) بسبب القيود المفروضة على مصادر الأدلة أو طرق جمع البيانات الخاصة بك. وقد يكون لديك أيضًا شواغل تتعلق بتكامل البيانات حيث أن تدفقات البيانات وعمليات إدارة المعلومات عرضة للتلاعب بسبب المسافات التي تنطوي عليها، وقدرة الموظفين، والتحديات الأمنية، وعوامل أخرى. وتحد الشواغل المتعلقة بجودة البيانات من قدرة منظمتك على تأكيد النتائج المستهدفة، وتحسين البرامج، وقياس التغيير الذي ربما تكون منظمتك قد ساهمت فيه.

كما أنها تؤدي إلى تفاقم ثلاثة مخاطر على منظمتك:

1. **مخاطر السمعة / مخاطر تشغيلية:** سيتم تقويض سمعة منظمتك وقدرتها على جمع الأموال والتفاوض على الوصول والدعوة إذا لم تقدم البرامج قيمة للمستفيدين.
2. **مالية:** قد لا تمتلك منظمتك الوثائق اللازمة لتلبية متطلبات الجهة المانحة، مما قد يؤدي إلى تكاليف غير مسموح بها.
3. **عدم إلحاق الضرر:** يمكن أن تعرض البرامج المستفيدين أو الموظفين للخطر، أو تزيد من التوترات في المجتمعات، أو قد تلحق الضرر بطرق أخرى.

يمكن لموظفي منظمتك المسؤولين عن البرامج في السياقات مقيدة الوصول استخدام أساليب إبداعية ومصادر الأدلة للحد من التهديدات المتعلقة بجودة البيانات. وتعد المعايير الدنيا للرقابة والتقييم أداة لقياس ما إذا كانت هذه الجهود ناجحة عند تطبيقها على مؤشرات المخرجات. وتتيح النتائج لمنظمتك قياس الثقة في مراقبة البيانات، وخاصة في المناطق التي يكون فيها الوصول المباشر مستحيلًا في الغالب.

المعايير الدنيا للرقابة والتقييم - المجالات

تقسم المعايير الدنيا للرقابة والتقييم أنشطة وأساليب الرقابة عن بعد إلى ستة مجالات. وتكمل هذه المجالات وتعوض بعضها البعض. وفي حال كانت الأنشطة في أحد المجالات مستحيلة فقد يتم تعويضها من خلال المزيد من الجهود في المجالات الأخرى. وتتضمن المجالات الستة ما يلي:

1. **التثليث:** يمكن استخدام مصادر أدلة متعددة معًا على نفس المؤشر لمنح المزيد من الثقة لأي نتائج. وقد يتضمن هذا بيانات العملية مثل قوائم الشحن أو ملاحظات تلقي السلع أو وثائق سير العمل. وقد يتضمن في كثير من الحالات مزيج من طرق البحث لطرح نفس السؤال على أشخاص وجماعات مختلفة بطرق مختلفة. على سبيل المثال، قد يتم تثليث الاستطلاع الذي أجريته بشأن استخدام المراحيض من خلال مناقشة جماعية مركزة وصور للمراحيض. ويحد التثليث من تهديدات النزاهة والصلاحية على حد سواء.

2. **سلسلة بيانات المسؤولية:** يمكن لكيفية حصول فرقك في الميدان على البيانات ونقلها إلى موظفي إدارة المشروع أن تقلل أو تزيد من نقاط الضعف في جودة البيانات. ويمكن لجمع البيانات المحمولة أن يضمن جمع البيانات رقميًا، مع ختم الوقت والتاريخ والموقع، وتمييزها بهوية الشخص الذي يجمع البيانات وينقلها بشكل مباشر وفوري إلى خادم آمن. وهذا يقلل من فرصة الأخطاء أو التلاعب عند إدخال البيانات وجمعها ونقلها، ويوفر لك فرصة لإجراء عمليات تدقيق البيانات والفحص العشوائي. ويمكن أن تتضمن هذه البيانات الاستطلاعات، ووثائق التوزيع، والصور، وتقارير الحضور، وعمليات المراقبة الأخرى. وتحد الجهود المبذولة في هذا المجال من تهديدات نزاهة البيانات.

3. **الاستطلاعات القائمة على السكان ومنهجيات أخذ العينات:** تعود عمليات مراقبة النتائج إلى متلقي المساعدة لمعرفة كيفية استخدامهم للدعم المقدم من منظمتك. وسيضمن استخدام الأساليب الإحصائية المقبولة بشكل عام لتحديد أحجام عينات وأساليب قوية لإدراج الأفراد في العينة أن تعكس هذه العمليات الواقع الموضوعي عوضًا عن رأي الأفراد الرئيسيين. ويحد الاستخدام الصحيح لهذه الأساليب التهديدات المتعلقة بصحة البيانات ونزاهتها.

4. **تعليقات المستفيد:** في حال وجود آليات فعالة للتعامل مع التعليقات فإنها توفر رقابة قوية على المساءلة لبرامج منظمتك. وقد تتضمن هذه الطرق البريد الإلكتروني، والرسائل القصيرة، وبرنامج واتساب، والمكالمات الهاتفية، و/أو صناديق الشكاوى. ويعد ضمان فهم المستفيدين لاستحقاقهم أحد العناصر المهمة في نظام التعليقات. ولا تمنح أنظمة التعليقات المتاحة خطيًا، والتي لم تسفر عن تعليقات مسجلة، الثقة ذاتها لفرق البرنامج الخاصة بك. وتحد آلية معالجة التعليقات الفعالة من تهديدات الصحة والنزاهة من خلال العمل كمصدر بديل للأدلة وعائق للتلاعب.

5. **الاستقلال:** إن الاطلاع على التنفيذ بشكل مستقل هو أمر مرغوب فيه للغاية، ولكنه يمثل تحديًا كبيرًا في سياق الإدارة عن بعد. ويمكن لكبار الموظفين في منظمتك والجهات المانحة في العديد من السياقات تقديم تحقيق مستقل في النتائج من خلال زيارات مخصصة وعمليات فحص عشوائية. ومع ذلك، يمكن أن يكون هذا صعبًا للغاية أو مستحيلًا في المناطق التي يصعب الوصول إليها. ويمكنك التفكير في التعاقد مع شركات مراقبة محلية كطرف ثالث أو مراقبين «مستقلين» آخرين. ومع ذلك، يجب أن يتفاوض هؤلاء المراقبون على إمكانية وصولهم من خلال القيود نفسها التي تتبعها منظمتك وأن يعتمدوا غالبًا على نفس المجموعة من موظفي المرحلة الأخيرة، ولا يمكن افتراض استقلال هؤلاء المراقبين الخارجيين. ويحد جمع البيانات المستقل من المخاطر المتعلقة بنزاهة البيانات.

6. **الاتصال المباشر الموثق مع المستفيدين:** يمكن توثيق الاتصال المباشر مع المستفيدين في وقت التسليم أو تقديم الخدمة وأثناء عملية مراقبة النتائج مرة أخرى. وقد تجري بعض التوزيعات الخاصة بك في بعض السياقات الصعبة بسرعة وبدون توثيق، أو قد ينخرط شركاؤك المحليون مع المستفيدين ولكنهم يقدمون تقارير موجزة فقط لمنظمتك. وتحد قدرة منظمتك على مراجعة البيانات الأولية التي توثق مشاركة المستفيدين من المخاطر المتعلقة بنزاهة البيانات.

تدوين المعايير الدنيا للرقابة والتقييم

تقيّم الأسئلة الواردة أدناه نشاطًا مقابل المجالات الستة للمعايير الدنيا للرقابة والتقييم وتقدم نتيجة. وتمنح النتيجة إدارتك قياسًا للثقة التي يمكن أن تكون لديهم في نتائج المخرجات المبلغ عنها.

التعليمات

يمكن للتيسير من قبل موظفي الرقابة والتقييم في منظمتك أو مجموعة أخرى خارج فريق التنفيذ، إن أمكن، تعزيز تقييم أكثر انعكاسًا واستقلالية. املأ الأداة على مستوى النشاط. انظر في مؤشرات المخرجات والنتائج ذات الصلة معًا كعملية رقابة واحدة. املأ الأداة لكل طريقة تنفيذ مختلفة. على سبيل المثال، إذا تم توزيع المواد الغذائية لكل منزل في موقع واحد وفي نقطة توزيع مركزية في موقع آخر، فقم بملء الأداة لكل طريقة. أجب عن كل سؤال ب «نعم» أو «لا». تتم الإجابة ب «نعم» فقط عندما تكون الطريقة متاحة أو يتم تنفيذها في ثلاثة أرباع الوقت أو أكثر. والنقاط الجزئية غير متاحة.

وفي بعض الحالات، تبحث المجالات الستة في جوانب مختلفة من نشاط المراقبة ذاته. على سبيل المثال، قد تساهم مراقبة النتائج في التثليث، والاتصال المباشر مع المستفيدين، والاستطلاعات السكانية. ومع ذلك، قد تحقق عملية مراقبة النتائج في بعض السياقات نقاطًا في واحد أو اثنين من هذه المجالات فقط. فمثلًا، إذا كانت مراقبة النتائج الخاصة بك تعتمد على الملاحظة المباشرة، فقد لا تكون هناك نقاط للاستطلاعات السكانية أو الاتصال المباشر الموثق مع المستفيدين.

وعند حساب النتيجة قبل التنفيذ، يجب أن تفكر في خطط والتزامات محددة للمضي قدمًا. ويمكن أن تبلغ النتائج عن قرار الأهمية للبرنامج، حيث تقرر إدارتك ما إذا كان بإمكان البرنامج المضي قدمًا أم لا. وستصبح النتائج أيضًا جزءًا من توثيق البرنامج لمشاركتها مع الجهات المانحة والإدارة الداخلية وغيرهم.

وعند احتساب النتيجة بعد التنفيذ، يجب على فريقك مراجعة البيانات الأساسية التي تدعم كل مجال. وتعد النتيجة مقياس الثقة الذي يمكن أن تحصل عليه منظمتك من وجود البرنامج. وهو مقياس مهم لعمليات التدقيق المستقبلية. وستؤدي مقارنة النتائج السابقة واللاحقة إلى تحسين كيفية استخدام فرقك للأداة في المستقبل.

الحد الأدنى للنتيجة

الحد الأدنى المقترح للنتيجة هو 57 للبرامج المنقذة للحياة و84 للأنواع الأخرى من البرامج. ويجب أن تتجاوز فرقك الحد الأدنى كلما سمح السياق.

المعايير الدنيا للرقابة والتقييم

البيانات الوصفية	
تاريخ اكتمال الأداة	
الدولة	
القطاع والنشاط	
الموقع	
هل أكملت قبل التنفيذ أم بعده؟	

مجال نهج الرقابة عن بعد	القيمة	التوضيح	الإجابة (نعم)
اتصال مباشر موثق مع المستفيدين	**20**		
هل تم توثيق دليل على النتائج في نقطة التسليم إلى المستفيد؟	13	إن هذا هو المصدر الأساسي للتحقق من ملف مؤشر النتائج. والهدف هنا هو ضبط معاملة تقديم السلع أو الخدمة. ويتم توقيع قوائم المستفيدين بالنسبة للتوزيعات. أما بالنسبة للخدمات التي يتم تقديمها للجماعات، فيمكن التوقيع على قوائم الحضور أو الصور التي تظهر كل الحاضرين الذين يتلقون الخدمة.	☐
هل هناك اتصال مباشر موثق مع المستفيدين الذين يقدمون أدلة على النتائج؟	7	إن هذا هو المصدر الأساسي للتحقق من ملف مؤشر النتائج ذي الصلة. وغالبًا ما يكون استطلاع نتائج قائم على السكان. ومع ذلك، فقد تكون هناك أيضًا مقابلات المخبرين الرئيسيين مع عدد قليل من المستفيدين.	☐
نتيجة الاتصال المباشر الموثق مع المستفيدين		**نتيجة القسم**	
التثليث	**20**		
هل يتوفر مصدران مستقلان للدليل على النشاط؟	12	وثائق التسجيل، وصور التوزيع، وبيانات مراقبة ما بعد التوزيع وما إلى ذلك. ويجب أن يكون لدى مصادر الأدلة أساليب مميزة جدًا حتى تكون مستقلة عن بعضها البعض (مثل الصور والتسجيل)، أو أن تكون منفصلة في الوقت المناسب (مثل بيانات مراقبة ما بعد التوزيع والتسجيل). ولن يكون التسجيل ومقابلات الخروج التي أجريت في وقت التوزيع مستقلة. ويجب أن توضح مصادر الأدلة حجم المساعدة وطبيعتها. فبالنسبة إلى توزيع 1000 سلة من الغذاء، ستحتاج الصور إلى إظهار 1000 شخص يتلقون سلة الغذاء وبعض الصور لمحتويات السلة، وستحتاج وثيقة التسجيل إلى 1000 اسم ومحتوى السلة وما إلى ذلك.	☐
هل تتوافر ثلاثة مصادر مستقلة للأدلة؟	8		☐
نتيجة التثليث		**نتيجة القسم**	

مجال نهج الرقابة عن بعد	القيمة	التوضيح	الإجابة (نعم)
سلسلة بيانات المسؤولية	**20**		
هل يتم نقل البيانات من الميدان إلى فريق إدارة المشروع عبر منصة جمع بيانات محمولة أو يتم إيداعها مباشرة في تطبيق لمشاركة الملفات تتحكم به منظمتك؟	2	الهدف هو نقل البيانات من فريقك الميداني إلى فريق إدارة المشروع عبر طريقة آمنة وفي وقت مبكر من تدفق معالجة البيانات قدر الإمكان.	☐
هل يتم إدخال البيانات إلى منصة جمع بيانات محمولة عند نقطة الجمع؟	14	نقطة الجمع هي المقابلة والملاحظة عندما يتم التقاط الصورة، وما إلى ذلك.	☐
نتيجة سلسلة بيانات المسؤولية		**نتيجة القسم**	
استطلاعات وعينات قائمة على السكان	**20**		
هل يبلغ نطاق الثقة 5 أو أقل ومستوى الثقة 95 في المئة أو أعلى؟	6		☐
هل يبلغ نطاق الثقة 5 أو أقل ومستوى الثقة 90 في المئة أو أعلى؟	6		☐
هل تم اختيار الموجودين في العينة بشكل عشوائي بطريقة عشوائية معتمدة؟	8	راجع إرشادات أخذ العينات الداخلية أو الموارد والأدوات الخارجية.	☐
نتيجة الاستطلاعات والعينات القائمة على السكان		**نتيجة القسم**	
الملاحظات الأولية للمستفيدين	**20**		
هل يتم إبلاغ كل المستفيدين باستحقاقاتهم في هذا النشاط المحدد؟	7	قد يكون هذا مرفقًا بملصقات أو إعلانات راديو أو اتصالات أخرى.	☐
هل هناك مسار مستقل للملاحظات؟	2	قد يكون هذا واتساب أو الرسائل القصيرة أو المكالمات أو صناديق الشكاوى وما إلى ذلك. ولا يعتبر المستفيدون الذين يتواصلون مع فريق التنفيذ لنقل ملاحظاتهم مسارًا لهذا التمرين.	☐
هل هناك مساران مستقلان للملاحظات؟	3	قد يكون هذا واتساب أو الرسائل القصيرة أو المكالمات أو صناديق الشكاوى وما إلى ذلك. ولا يعتبر المستفيدون الذين يتواصلون مع فريق التنفيذ لنقل ملاحظاتهم مسارًا لهذا التمرين.	☐
هل يوجد لدى مؤسستك تاريخ من تلقي الملاحظات من المستفيدين من ذلك الشريك / الفريق في ذلك الموقع؟	8	هل تم تقديم عينة واحدة قابلة للتنفيذ من الملاحظات بشكل رسمي إلى منظمتك فيما يتعلق بالعمل الذي أنجزه فريقك في هذا الموقع؟	☐
نتيجة الملاحظات الأولية للمستفيدين		**نتيجة القسم**	

مجال نهج الرقابة عن بعد	القيمة	التوضيح	الإجابة (نعم)
الاستقلالية	**70**		
هل يزور بعض كبار المديرين موقع المشروع دون سابق إنذار وحسب إرادتهم؟	25	تعني عبارة «حسب الإرادة» أن الوصول لا يتطلب تصريحات أو موافقات خاصة وأن الوصول المادي ليس شاقًا للغاية (على سبيل المثال، القيادة لأقل من أربع ساعات من مطار رئيسي). ويجب أن يكون كبار الموظفين أولئك المتواجدين خارج منطقة التنفيذ.	☐
هل يزور بعض كبار المديرين موقع المشروع دون سابق إنذار وحسب إرادتهم؟	25	هل تتاح تأشيرات أو تصاريح الدخول فقط لبعض الأفراد؟ إذا كان الأمر كذلك، فهذا يعني لا.	☐
هل يزور الموظفون المبتدئون أو المحليون موقع المشروع دون سابق إنذار وحسب إرادتهم؟	3		☐
هل يتم جمع البيانات من قبل موظفين ليسوا من فريق التنفيذ؟	3	هل هناك فصل بين واجبات جمع بيانات الرقابة والتقييم بحيث يقوم فريق بالتنفيذ في حين يقوم فريق آخر بجمع البيانات؟	☐
هل يتم جمع البيانات دون مشاركة السلطات المحلية أو فريق التنفيذ في الميدان؟	14	عادة ما تعني الإدارة عن بعد أنه يجب على عدادي المرحلة الأخيرة التفاوض بشأن الوصول من خلال المنافذ ذاتها كما قدمها فريق التنفيذ إلى المستفيدين. وتكون الإجابة «نعم» فقط إذا كانت عملية جمع البيانات مستقلة بالفعل عن السلطات المحلية والمنفذين.	☐
نتيجة الاستقلالية		**نتيجة القسم**	
مجموع النقاط			

NRC NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

إدارة دورة المشروع ومخاطر مكافحة الإرهاب

يستمد هذا الدليل العملي محتواه من "مجموعة أدوات العمل الإنساني المبدئي: إدارة مخاطر مكافحة الإرهاب" الخاصة بالمجلس النرويجي للاجئين. ويحدد الدليل أصل وتأثير تدابير مكافحة الإرهاب، ويقترح إجراءات ينبغي أن تراعيها المنظمات الإنسانية طوال دورة البرنامج من أجل المساعدة في إدارة المخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب والحد منها.

© NRC/Emad Badwan, 2014.

من أين تأتي تدابير مكافحة الإرهاب؟

يتم تقديم تدابير مكافحة الإرهاب من خلال:

1. قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى.
2. القوانين التي قدمتها الهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي.
3. القوانين المحلية للدول.

وبمجرد تقديم هذه التدابير فإنها غالبًا ما تنعكس في اتفاقيات المنح المقدمة من الجهات المانحة. وتشمل هذه الإجراءات مجموعة متنوعة من الأساليب، بما فيها تصنيف الجماعات أو الأفراد على أنهم إرهابيون، وتجريم تقديم الدعم المالي وأنواع الدعم الأخرى إلى أولئك الذين تم تصنيفهم على أنهم إرهابيون، أو أولئك "المرتبطين بالإرهاب".

لماذا تعد هذه التدابير مهمة بالنسبة للمنظمات الإنسانية؟

تعمل المنظمات الإنسانية في العادة في بيئات متضررة من النزاع حيث قد تنطبق تدابير مكافحة الإرهاب، على سبيل المثال، عندما يكون طرف أو أكثر من أطراف النزاع عبارة عن جماعة موصوفة بالإرهابية. ويجب على المنظمات اتخاذ قرارات بشأن مكان العمل بناءً على تقييمات الاحتياجات وفقًا للقانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية. وقد يكون من الضروري التعامل مع الجماعات الموصوفة بالإرهابية لضمان الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة. وقد تعيق تدابير مكافحة الإرهاب قدرة المنظمات على التعامل مع هذه الجماعات، وقد تؤدي إلى فرض عقوبات على المنظمات التي تفعل ذلك.

ما هي المخاطر بالنسبة للمنظمات الإنسانية؟

فئة الخطر	الأثر العملي
جنائية	**المحاكمة القضائية بشأن تقديم الدعم للجماعات الموصوفة بالإرهابية:** يجعل التعريف واسع النطاق لدعم الإرهاب الذي تبنته بعض الدول هذا خطرًا على المنظمات الإنسانية وموظفيها في حال الاعتقاد بأنهم قدموا الدعم إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية من خلال تنفيذ أنشطة معينة. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة العليا الأمريكية في عام 2010 بتصنيف تدريب أعضاء جماعة موصوفة بالإرهابية على القانون الإنساني الدولي على أنه دعم مادي وبالتالي فهو محظور. **تجريم الموظفين:** يمكن للقوانين الجنائية المصممة لمكافحة الإرهاب تجريم العاملين في المجال الإنساني. وقد يتعرض الموظفون المحليون بشكل خاص للمخاطر بموجب قانون مكافحة الإرهاب الخاص بالدولة المضيفة. وتشمل الجرائم المحتملة التي يمكن أن تنطوي على مسؤولية جنائية التواجد في منطقة نشاط إرهابي محدد، والتمويل غير المباشر للإرهاب، وأشكال واسعة من المشاركة مع الجماعات المحظورة.
أمنية	**انعدام الأمن:** يعد التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بغض النظر عما إذا كانت جماعات موصوفة بالإرهابية، عنصرًا أساسيًا في تأمين الوصول الآمن إلى الأشخاص المحتاجين. ويساعد التعامل أيضًا على إنشاء موافقة وقبول لأنشطة المنظمات الإنسانية، وهو أمر مهم لضمان سلامة الموظفين. ويمكن أن تخلق تدابير مكافحة الإرهاب حالة من الشك لدى المنظمات بشأن ما يعتبر تواصلًا مصرحًا به مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي هي أيضًا جماعات موصوفة بالإرهابية. ونتيجة لذلك، تمتنع بعض المنظمات من التعامل مع هذه الجماعات. وينطوي فشل المنظمات في التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بسبب مخاوف تتعلق بمكافحة الإرهاب على خطر المفاهيم السلبية للتحيز وعدم الحياد، مما يعرض الموظفين للخطر. وتتعامل منظمات أخرى مع هذه الجماعات ولكنها لا تقدم الدعم والتوجيه للموظفين بشأن كيفية القيام بذلك. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خلق نهج "لا تسأل ولا تخبر أحد" حيث يشارك الموظفون الميدانيون دون علم الإدارة العليا، ويشعرون بعدم القدرة على مناقشة المعضلات والمخاطر بصراحة.
تعاقدية	**التأخير:** يمكن أن يؤدي إدراج بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح إلى تأخير تنفيذ المبادرات الإنسانية في حين تعمل المنظمات مع الجهات المانحة لمحاولة التفاوض على التغييرات أو التماس الوضوح بشأن الصياغة الغامضة. وتزيد حقيقة أن الجهات المانحة لا تبلغ المنظمات دائمًا بشأن إدراجها لبند جديد لمكافحة الإرهاب أو تغيير صياغة بنود موجودة من احتمال حدوث تأخيرات. وقد تتسبب بعض المتطلبات، بما فيها إجراء الفحص و/أو التدقيق في الإجراءات، في تأخير تقديم المساعدة. ويمكن أن تحدث التأخيرات أيضًا نتيجة الحد من المخاطر المتعلقة بالبنوك الذي يحدث عندما ترفض البنوك أو تستغرق وقتًا أطول من المتوقع لتقديم التحويلات إلى المواقع التي تعتبر مرتفعة المخاطر من أجل تقليل تعرضها لتهمة تيسير تمويل الإرهاب.
	انخفاض جودة الاستجابة: قد يقلل الامتثال لمتطلبات الجهات المانحة لمكافحة الإرهاب من جودة استجابة المنظمة من خلال جعلها تختار طرقًا يعتقد أنها أقل خطورة حتى لو كانت أقل ملاءمة وفعالية في سياق معين.
	نقل المخاطر إلى الموظفين: قد تكون العبارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح غامضة ويصعب تفسيرها. وليس من غير المألوف بالنسبة للمنظمات الإنسانية قبول هذه البنود دون فهم المتطلبات المحددة بشكل كامل. وقد لا يشارك الموظفون المكلفون بتنفيذ مشروع بموجب اتفاقية منحة ما في التفاوض عليه، ولكنهم يتحملون عبء الامتثال للمتطلبات، ولا تقدم المنظمات في العادة التوجيه والدعم اللازمين بشأن كيفية القيام بذلك.
	نقل المخاطر إلى الشركاء المحليين: غالبًا ما تنقل المنظمات غير الحكومية الدولية متطلبات الجهات المانحة لمكافحة الإرهاب إلى الشركاء المحليين في شكل "بنود مضمنة" دون التأكد من فهمهم ما ينطوي عليه التوقيع على البند، أو من أن لديهم الموارد والقدرة على الامتثال. وقد يقبل الشركاء المحليون متطلبات يستحيل عليهم الالتزام بها أو تعريض موظفيهم للخطر نتيجة لذلك.
	استحداث سابقة قانونية: يمكن أن يحدث هذا عند قيام منظمة ما بقبول بنود مكافحة إرهاب معينة تعتبر غير مقبولة عند منظمة أخرى. وقد تختار منظمات أخرى التفاوض على شروط أكثر ملاءمة، ولكن يصبح نفوذها وقدرتها على القيام بذلك محدودة إذا قبلت منظمة أخرى البنود ذاتها.

فئة الخطر	الأثر العملي
	خسارة التمويل: رفضت بعض المنظمات التمويل المقدم من الجهات المانحة بسبب عدم يقينها أو عدم رغبتها في قبول شروط تدابير مكافحة الإرهاب المطلوبة منها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تكون النفقة ممنوعة بموجب عقد ما إذا لم تلتزم المنظمة بجميع قوانين الجهة المانحة.
مبادئ إنسانية	**مبادئ معرضة للخطر:** قد تختار المنظمات عدم تقديم المساعدة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والتي هي أيضًا جماعات موصوفة بالإرهابية بغض النظر عن الاحتياجات الإنسانية هناك من أجل تقليل التعرض لمخاطر مكافحة الإرهاب. وهذا يضر بنزاهة استجابتها ويترك السكان المتضررين دون الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها بسبب موقعهم ببساطة. وقد يؤثر عدم اعتبار المنظمة محايدة على قبولها من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والمجتمعات المحلية، ويمكن أن يحد ذلك من إمكانية الوصول ويعرض سلامة الموظفين للخطر.

كيف يمكن للمنظمات الإنسانية الحد من هذه المخاطر؟

يمكن للمنظمات الإنسانية الحد من هذه المخاطر من خلال التأكد من وجود ما يلي:

- إطار إدارة المخاطر.
- عملية راسخة لمراجعة بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح وخطوط حمراء واضحة تحدد اللغة والشروط غير المقبولة.
- سياسات داخلية تزود الموظفين بالتوجيهات بشأن تدابير مكافحة الإرهاب والتعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي قد تكون جماعات موصوفة بالإرهابية، بما في ذلك الخطوط الحمراء لضمان الالتزام بالمبادئ الإنسانية.
- إرشادات إدارة دورة المشروع التي تراعي مخاطر مكافحة الإرهاب.

يمكن أن تساعد الإرشادات الخاصة بإدارة دورة المشروع التي تراعي مخاطر مكافحة الإرهاب على ضمان تحديد المنظمات لهذه المخاطر بشكل فعال خلال دورة البرنامج وتقييمها والحد منها. وقد تم تصميم إرشادات إدارة دورة المشروع أدناه لمساعدة المنظمات الإنسانية على التوصل إلى تصميم المشروع وتنفيذه بطريقة مبدئية في السياقات التي قد تشكل فيها تدابير مكافحة الإرهاب تحديات أمام العمل الإنساني المبدئي.

لاحظ أنه لا يمكن لإدارة المخاطر إلغاء مخاطر مكافحة الإرهاب، ويمكنها فقط أن تقلل من احتمالية الحدوث والحد من الآثار المحتملة. ويتعين على المنظمات تحديد واتخاذ إجراءات معقولة لإدارة المخاطر، واتخاذ قرار بعد ذلك بشأن ما إذا كانت المخاطر المتبقية مقبولة أم لا. ويجب أن يستند هذا القرار إلى تقييم مدى أهمية البرنامج الذي يوازن المخاطر المتبقية مقابل شدة الاحتياجات والنتائج الإنسانية المتوقعة.

إدارة دورة المشروع لمخاطر مكافحة الإرهاب

مرحلة 1: البرامج

قد تشمل أنشطة البرنامج الرئيسية في هذه المرحلة ما يلي:

- تحديد الاستراتيجية الشاملة للبرنامج.
- تطوير تحليل السياق.
- تطوير تحليل المخاطر.

القائمة المرجعية للمرحلة الأولى:

تحليل السياق وتحديد أصحاب المصلحة:

- هل يوجد لدى منظمتك إطار لإدارة المخاطر؟ هل الموظفون على دراية بالعناصر ذات الصلة بأدوارهم، مثل السياسات المتعلقة بتدابير مكافحة الإرهاب، والتعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، والعقوبات، والأطر القانونية لمكافحة الإرهاب التي قد تكون منظمتك ملزمة بالامتثال لها، وشروط الجهات المانحة المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي قد تكون ملتزمة بها بالفعل؟
- هل أجريت تحليلًا للسياق لبلد العمل، بما في ذلك خارطة محدثة لأصحاب المصلحة؟
- هل قمت بملء سجل المخاطر المتعلقة بالسياق لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما فيها المخاطر على قدرة منظمتك على الالتزام بالمبادئ الإنسانية ومبدأ "عدم إلحاق الضرر"؟ هل حددت خيارات الحد من هذه المخاطر؟ يمكن إيجاد نموذج تسجيل المخاطر هنا.

المرحلة 2: التحديد

قد تشمل أنشطة البرنامج الرئيسية في هذه المرحلة ما يلي:

- تحديد الاحتياجات، والمناطق المستهدفة، والجماعات المستفيدة والتحقق منها.
- تحديد فرص التمويل.
- إعداد إطار سجل المشروع.
- اتخاذ قرار بشأن المضي قدمًا في وضع الاقتراح.

© NRC/Tuva Raanes Bogsnes

القائمة المرجعية للمرحلة الثانية:

الاستهداف:

- ارجع إلى تحليل السياق وسجل المخاطر من المرحلة الأولى وقم بالتحديث وفقًا للبرنامج المقترح والمنطقة المستهدفة.
- تحديد المخاطر الحالية: هل يتأثر اختيارك للطريقة أو المنطقة المستهدفة أو استهداف المستفيدين الخاص بك بتدابير مكافحة الإرهاب؟ إذا كانت الإجابة نعم، فراجع قراراتك للتأكد من أنها تتماشى مع النهج المبدئي وتلتزم بالخطوط الحمراء لمنظمتك.
- هل تكشف خارطة أصحاب المصلحة عن وجود جماعات في المنطقة المستهدفة تم تصنيفها على أنها إرهابية أو معاقبة من قبل الجهات المانحة المحتملة و/أو الدولة المضيفة؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف ستتأكد من قدرتك على التعامل معهم بطريقة مبدئية؟
- تحديد تدابير الوقاية: تحديد الخيارات المختلفة المتاحة.

التمويل:

- شروط الجهات المانحة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ليست معروفة دائمًا قبل الاستجابة لدعوة تقديم الاقتراحات، ولكن من المهم النظر فيها في أقرب وقت ممكن.
  - إذا كنت تفكر في فرصة تمويل من جهة مانحة جديدة، فهل راجعت اتفاقية المنحة الموحدة بعناية للاطلاع على متطلبات مكافحة الإرهاب؟
  - يمكن للجهات المانحة الحالية تغيير متطلبات مكافحة الإرهاب دون إخطار الشركاء. هل راجعت اتفاقية المنحة المحددة قبل التوقيع؟

المخاطر المتعلقة بشروط الجهة المانحة لمكافحة الإرهاب:

يوجد لدى الجهات المانحة نهج مختلفة لبنود مكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح، ولا يتضمن بعضها لغة محددة بشأن مكافحة الإرهاب، ولكنها ستتضمن لغة تتناول الحاجة إلى منع تحويل المساعدات والاحتيال والفساد. ويشمل بعضها الآخر متطلبات صارمة تتعلق بشكل خاص بمكافحة الإرهاب. ومن الأمثلة على ذلك شهادة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن مكافحة الإرهاب التي يجب أن يوقع عليها المستفيدون والدول للإقرار بما يلي: " لم يقدم المتلقي، على حد علمه الحالي خلال السنوات العشر السابقة، وسيتخذ جميع الخطوات المعقولة للتأكد من أنه لن يقدم عن علم دعمًا ماديًا أو موارد لأي فرد أو كيان يرتكب أعمالًا إرهابية أو يحاول ارتكابها أو الدعوة إليها أو تيسيرها أو المشاركة فيها، أو أنه قام بذلك في السابق".

وقد أصبحت المخاطر المرتبطة بالتوقيع على هذه الشهادة واضحة في عام 2018، عندما زعمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنه نظرًا لأن منظمة المساعدات الشعبية النرويجية التي هي منظمة غير حكومية دولية قدمت "التدريب ومشورة الخبراء أو المساعدة" إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية في سياق برامجها في غزة وإيران، فإن شهادتها للوكالة الأمريكية بأنها لم تقدم الدعم المادي أو الموارد لأي أطراف محظورة كانت خاطئة.

واعترضت منظمة المساعدات الشعبية النرويجية على هذه الادعاءات مشيرة إلى أنها لم تقدم الدعم "للإرهاب"، وأنها لم تتلق تمويلًا من الوكالة الأمريكية في غزة أو إيران. وكانت المنظمة قد وقعت على شهادة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن مكافحة الإرهاب من أجل قبول تمويل الوكالة في جنوب السودان. وتجادلت الوكالة الأمركية أنه وبمجرد التوقيع على الشهادة فإنها تنطبق عالميًا على أي مشاريع نفذها المستفيدون من الوكالة في أي مكان في العالم بغض النظر عن الجهة المانحة. وأشار هذا التفسير إلى أن الوكالة قد تمتعت بتأثير كبير على المشاريع الممولة من قبل جهات مانحة أخرى. وعلى الرغم من عدم موافقة منظمة المساعدات الشعبية النرويجية على نزاهة ادعاءات الوكالة الأمريكية، فقد خلصت المنظمة إلى أن الخيار الأكثر قبولًا هو الموافقة على تسوية نظرًا للتكاليف التقديرية والموارد والوقت اللازم لتقديم هذه القضية إلى المحاكمة. ووافقت المنظمة على دفع 2,025 مليون دولار للحكومة الأمريكية.

المرحلة 3: الصياغة

قد تشمل أنشطة البرنامج الرئيسية في هذه المرحلة ما يلي:

- إعداد مقترح المشروع والميزانية.
- إعداد مصفوفة الرقابة والتقييم، وتقييم جودة الرقابة والتقييم.
- اتخاذ قرار بشأن المضي قدمًا، مع مراعاة شروط الجهات المانحة وأهمية البرنامج.

القائمة المرجعية للمرحلة الثالثة:

تخطيط المقترح وإعداده:

- هل يراعي المقترح الخاص بك المخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي تم تحديدها مسبقًا؟
- هل أدرجت كل المخاطر المحتملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتدابير الوقاية في سجل المخاطر ومصفوفة المخاطر؟
- هل تنوي العمل مع شركاء محليين؟ إذا كانت الإجابة نعم:
  - هل تحدثت مع شريكك المحتمل بشأن المخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب؟
  - هل فكرت في إمكانية نقلك للمخاطر إلى الشريك المحتمل، وكيف يمكنك مشاركتها عوضًا عن نقلها له؟
  - هل قمت بتقييم قدرة الشريك المحلي على إدارة المخاطر والامتثال للمتطلبات التعاقدية المتعلقة بمكافحة الإرهاب؟

مراجعة عقد الجهة المانحة:

- هل حددت بندًا لمكافحة الإرهاب في عقد الجهة المانحة؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل يمنع هذا البند أو يعرقل اتباع نهج إنساني مبدئي؟ هل راجع مستشار قانوني البند؟ انظر الملحق 1: "مراجعة بنود مكافحة الإرهاب" للحصول على المزيد من الإرشادات.
- قرر ما إذا كنت ستمضي قدمًا في فرصة التمويل.

تقييم الرقابة والتقييم:

- بالنظر إلى المخاطر المحددة في السجل الخاص بك، قيّم ما إذا كنت قادرًا على تحقيق الحد الأدنى من معايير الرقابة والتقييم.
- قيّم جودة عمليات الرقابة والتقييم الخاصة بك لتحديد مدى نجاحها في الحد من مخاطر التحويل، وحدد المكان في حال حدوثها.
- شارك نتائج تقييمك مع الجهة المانحة المحتملة إذا لزم الأمر للتأكد من أنها على دراية بجودة الرقابة والتقييم المتوقعة.

اتخاذ قرار بشأن أهمية البرنامج:

- اعتمادًا على مخاطر مكافحة الإرهاب وتدابير الوقاية المحددة في سجل المخاطر وجودة عمليات الرقابة والتقييم الخاصة بك، فقد تحتاج إلى اتخاذ قرار بناءً على أهمية البرنامج.
- هل وازنت شدة الاحتياجات والنتائج الإنسانية المتوقعة للمشروع مقابل المخاطر المرتبطة بتحقيق هذا الهدف؟ يمكن إجراء هذا النوع من التقييم باستخدام أداة مثل تقييم أهمية البرنامج الخاص بالأمم المتحدة. ويجب توثيق القرار الناتج ومتابعته من خلال المراقبة الدقيقة لتنفيذ المشروع والتغيرات في بيئة العمل.

© NRC/ Enayatullah Azad

المرحلة 4: التنفيذ

قد تشمل أنشطة البرنامج الرئيسية في هذه المرحلة ما يلي:

- إعداد خطة عمل.
- الاجتماع الافتتاحي للمنح.
- الرقابة.
- مراجعة التقدم.

القائمة المرجعية للمرحلة الرابعة:

الاجتماع الافتتاحي للمنح:

- هل تأكدت من أن فريق المشروع على دراية بالمخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتدابير الوقاية المحددة في سجل ومصفوفة المخاطر؟
- هل تأكدت من أن الموظفين على دراية بمتطلبات الامتثال المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي تفرضها الجهة المانحة؟
- هل تأكدت من أن فريق المشروع مدرك للخطوط الحمراء الخاصة بمنظمتك من حيث المبادئ الإنسانية؟

المراجعة الدورية للمشروع:

- هل قيّمت الوضع الحالي مقابل المخاطر التي تم تحديدها مسبقًا؟ هل تحققت أي من المخاطر، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي آثارها على المشروع؟
- هل تحتاج إلى مراجعة أو تحديث سجل المخاطر ليعكس التحديات غير المتوقعة المتعلقة بمكافحة الإرهاب أو التغيرات في بيئة العمل؟
- هل تلزمك التغيرات في بيئة العمل المتعلقة بمكافحة الإرهاب بإبلاغ أو استشارة أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، بمن فيهم الجهات المانحة؟
- هل تجاوزت أيًا من الخطوط الحمراء الخاصة بمنظمتك فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والعمل الإنساني المبدئي؟ إذا كان الأمر كذلك، فقم بتوثيق كيفية اتخاذ هذه القرارات ورصد وتسجيل تأثيرها على مشروعك، وأي آثار أوسع نطاقًا من حيث السمعة وأمن الموظفين.
- إذا فرضت الجهة المانحة الخاصة بك متطلبات امتثال تتعلق بمكافحة الإرهاب، فهل أعاقت هذه المتطلبات تنفيذ المشروع، بما في ذلك الالتزام بالمبادئ الإنسانية؟

المخاطر المتعلقة بالدعم غير المباشر لجماعة موصوفة بالإرهابية:

تعمل منظمة التضامن العالمي الإنسانية في المنطقة X التي تسيطر عليها السلطات المحلية التي لديها صلات قوية مع جماعة موصوفة بالإرهابية من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتتم إدارة العمليات في المنطقة X عن بعد نظرًا للاعتبارات الأمنية. وأجرت منظمة التضامن العالمي عملية مناقصة لتوفير الماء المنقول بالشاحنات في المنطقة X. وبعد إتمام عملية المناقصة التي أدارها فريق الإدارة عن بعد، زعم أحد المناقصين أنه كان على المتعاقدين دفع 3 في المئة من قيمة العقد للسلطات المحلية من أجل الحصول على الموافقة للعمل في المنطقة X. وأكد موظفو منظمة التضامن العالمي في المنطقة X أن هذا ليس صحيحًا. فلم تتضمن أي من العطاءات المفصلة لأي من المشاريع السابقة للمنظمة إشارة إلى هذه الرسوم. وقد تجاوزت هذه الرسوم الخط الأحمر للمنظمة فيما يتعلق بمدفوعات التيسير، وشكلت خطرًا محتملًا من مخاطر مكافحة الإرهاب بسبب العلاقة بين السلطات المحلية والجماعة الموصوفة بالإرهابية. وقد أوقف فريق الإدارة عن بعد على الفور توقيع العقد الجديد حتى يتم التحقيق في هذه المسألة بشكل كامل. وتم تسليم تقرير إلى المستشار الإقليمي لمكافحة الفساد في منظمة التضامن العالمي الذي بدأ تحقيقًا داخليًا. وأبلغت الجهات المانحة ذات الصلة بالأمر وطلبت المشورة القانونية الخارجية.

وتعاملت منظمة التضامن العالمي مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وطالبتهم بالتدخل للحصول على إعفاء من السلطات المحلية من أجل إعفاء المنظمات الإنسانية كافة من هذه الرسوم لضمان استمرار البرنامج. وتم الحصول على الإعفاء بنجاح.

وأشركت المنظمة الجهة المانحة التي مولت مشروع نقل الماء في نقاشات بشأن مشاركة المخاطر. ووافقت الجهة المانحة على عدم وجود خطأ من جانب منظمة التضامن العالمي وأثنت على المنظمة لتعاملها بشفافية مع هذه القضية. ومع ذلك، اختارت الجهة المانحة تصنيف التكاليف على أنها غير مستحقة وبالتالي فهي خاضعة للسداد.

يعكس هذا الحادث العقبات التي تواجه تقديم المساعدة في البيئات التي تكون قد تكون فيها السلطات المحلية على علاقة بالجماعات الموصوفة بالإرهابية، والتحديات الإضافية المرتبطة بإدارة العمليات عن بعد. ويمكن أن يؤدي التنسيق والتعاون إلى إيجاد حلول عند ظهور هذه المشاكل، ولكن تتحمل المنظمات الإنسانية في نهاية المطاف أعباء المخاطر بشكل كامل، مما يعكس أهمية التنبؤ بهذه الأنواع من التحديات والتخطيط لها قبل ظهورها.

ملاحظة: تصف دراسة الحالة هذه الأحداث الحقيقية ولكن تم إخفاء الهويات.

المرحلة 5: التقييم والتدقيق

قد تشمل أنشطة البرنامج الرئيسية في هذه المرحلة ما يلي:

- اجتماع اختتام المنح.
- إعداد التقارير الداخلية.
- تقديم التقارير إلى الجهات المانحة.

القائمة المرجعية للمرحلة الخامسة:

اجتماع اختتام المنح:

- هل راجعت بشكل منتظم التحديات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما فيها تلك المتعلقة بإمكانية الوصول والالتزام بالمبادئ الإنسانية، والقرارات المتخذة للتعامل مع هذه التحديات؟
- هل وثّقت تأثير تدابير مكافحة الإرهاب على تنفيذ المشروع، وأي آثار أوسع نطاقًا من حيث سمعة منظمتك وأمن الموظفين؟
- هل وثّقت وأبلغت أصحاب المصلحة الداخليين بشأن التحديات والقرارات؟
- هل تأكدت من حفظها معًا إلى جانب الوثائق الأخرى المتعلقة بالمشروع لأغراض التدقيق؟
- هل حددت الدروس المستفادة لتوجيه إعداد المشاريع المستقبلية وتنفيذها؟

تشكل توجيهات إدارة دورة المشروع، مثل تلك المذكورة أعلاه، أحد عناصر إطار إدارة المخاطر الذي يمكن أن يساعد المنظمة على تحديد المخاطر المحتملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتقييمها والحد منها بشكل فعال خلال المراحل المختلفة لإدارة دورة المشروع. ويمكن للمنظمات من خلال تعميم مراعاة هذه المخاطر التأكد من استعدادها للتعامل معها عند ظهورها. راجع "مجموعة أدوات الأعمال الإنسانية المبدئية: إدارة مخاطر مكافحة الإرهاب" الخاصة بالمجلس النرويجي للاجئين للحصول على المزيد من المعلومات.

ملحق 1: مراجعة بنود مكافحة الإرهاب

من المهم أن تراجع المنظمات كل اتفاقية منحة بدقة قبل التوقيع من أجل التأكد من أنها على علم بما توافق عليه، بغض النظر عما إذا كانت قد وقعت اتفاقيات سابقة مع نفس الجهة المانحة أم لا. والجهات المانحة غير ملزمة بإبلاغ الشركاء عند تغيير صياغة بنود مكافحة الإرهاب أو إدخال بنود جديدة. ولا توجد هذه البنود دائمًا في أقسام اتفاقيات المنح حيث يمكن توقع وجودها. وتساعدك المراجعة الكاملة التي قد تتضمن البحث في الاتفاقية عن المصطلحات ذات الصلة على التأكد من أنك قد حددت أي لغة قد تنطوي على مشكلة في الوقت المناسب للحصول على توضيح من الجهة المانحة أو لمحاولة إعادة التفاوض على الصياغة.

أسئلة ينبغي أخذها بعين الاعتبار

القائمة المرجعية التالية ليست شاملة.

- هل تشير الاتفاقية إلى الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية، أو قرارات مجلس الأمن الدولي، أو سياسات الجهات المانحة، أو القوانين المحلية أو الدولية، أو قوانين الدولة المانحة؟
- هل يتضمن بند مكافحة الإرهاب مصطلحات "النية" أو "المعرفة" أو "عن علم" أو "العقلانية"؟
- هل يتضمن البند لغة غامضة أو غير واضحة، مثل "مرتبط ب" أو "مباشر" أو "غير مباشر"؟
- هل سيطلب منك فحص الموظفين أو الشركاء أو المستفيدين بناءً على قوائم الجماعات الموصوفة بالإرهابية؟
- هل تتضمن الاتفاقية متطلبات أو لغة محددة بشأن تعيين الموظفين؟
- هل يلزمك بند مكافحة الإرهاب بإدراج البند نفسه في أي اتفاقية فرعية؟
- هل سيؤدي الامتثال للاتفاقية إلى إعاقة قدرتك على الالتزام بالمبادىء الإنسانية؟
- هل سيؤثر الامتثال لبند مكافحة الإرهاب على قبولك بين السكان المتضررين وأطراف النزاع؟
- هل ستكون غير قادر على إعطاء الموظفين والمنظمات الشريكة تعليمات واضحة بشأن كيفية الامتثال للالتزامات؟

إذا كانت الإجابة على أي من الأسئلة أعلاه هي "نعم"

1: وضح التزامات وشروط اتفاقية الشراكة

- تشاور داخليًا مع الإدارة العليا ومستشاري السياسة والموظفين القانونيين وغيرهم.
- استشر مستشارًا قانونيًا خارجيًا لتفسير البند.
- بناءً على هذه المعلومات، خذ بعين الاعتبار وضع ملاحظة لملف يحدد تفسيرًا داخليًا للبند.
- استشر المنظمات الأخرى التي تتلقى الأموال من نفس الجهة المانحة أو الشريك.
- اطلب من الجهة المانحة أو الشريك تزويدك بتفسيره الخاص للبند، ودرجة المسؤولية المستدلة، والالتزامات لضمان الامتثال.

2: تفاوض على شروط الاتفاقية

قد تختار المنظمة التفاوض على شروط اتفاقية الشراكة نتيجة للمشاورات المذكورة أعلاه. ويجب الموافقة على هذا القرار من قبل الإدارة العليا، ومستشاري السياسة، والموظفين القانونيين، والإدارات الأخرى ذات الصلة.

- حدد مجالات التعارض المحتمل بين شروط الاتفاقية وسياسات منظمتك، والقدرة التشغيلية والمبادئ الإنسانية.
- حدد موقفًا تكون فيه شروط الاتفاقية مقبولة أو غير مقبولة.
- وضح الموقف أعلاه مع الجهة المانحة أو الشريك.
- شارك سياسات وممارسات إدارة المخاطر الحالية أو المخطط لها.

إذا كانت الإجابة على أي من الأسئلة الأولية لا تزال "نعم" بعد التفاوض، فسيتعين على إدارة المنظمة تقييم المخاطر والمسؤوليات التي تنطوي عليها المنظمة، وشركائها المحتملين، والمتعاقدين الفرعيين، والمنظمات الإنسانية الأخرى قبل اتخاذ قرار بشأن التوقيع على الاتفاقية أم لا.

6 مكتبة المخاطر

Norwegian Refugee Council (NRC), *Principles under Pressure: the impact of counterterrorism measures and preventing/countering violent extremism on principled humanitarian action*, 2018, https://bit.ly/3cwWc2r

Médecins Sans Frontières (MSF), *Bridging the Emergency Gap*, 2018, https://bit.ly/2U6ErR6

NRC and United Nations Office for Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Presence and Proximity - To Stay and Deliver, Five Years On*, 2017, https://bit.ly/2XWZuHe

Charity and Security Network, *Financial Access for US Non-Profits*. 2017, https://bit.ly/30e0aue

Chatham House, *Recommendations for Reducing Tensions in the Interplay Between Sanctions, Counterterrorism Measures and Humanitarian Action*, 2017, https://bit.ly/3f0JBGH

Harvard Law School Program on International law and Armed Conflict (HLS PILAC), *Pilot empirical survey study on the impact of counterterrorism measures on humanitarian action*, 2017, https://bit.ly/2U7dop5

MSF, *Perilous terrain. Humanitarian action at risk in Mali*, 2017, https://bit.ly/2MvihUF

Geneva Call, 2016 *In their words: Perceptions of armed non-state actors on humanitarian action*, 2016, https://bit.ly/3cqADkc

Global Public Policy Institute (GPPi), and Humanitarian Outcomes, *The effects of insecurity on humanitarian coverage*, 2016, https://bit.ly/2Y2ITSj

HLS PILAC, *Understanding humanitarian exemptions: U.N Security Council Sanctions and Principled Humanitarian Action*, 2016, https://bit.ly/305sFu7

International Council of Voluntary Agencies (ICVA), *Risk and Humanitarian Culture: An ICVA Briefing Paper*, 2020, https://bit.ly/3cuvCH9

Christian Aid, *The Grand Bargain and the issue of Risk Management*, 2019, https://bit.ly/2MuQioa

Human Security Collective, *Derisking and Civil Society: Drivers, Impact and Solutions*, 2019, https://bit.ly/2AAVRyv

International Committee of the Red Cross (ICRC), *International Humanitarian Law and the Challenges of Contemporary Armed Conflicts – Recommitting to Protection in Armed Conflict*, 2019, https://bit.ly/2Mvguip

InterAction, and Humanitarian Outcomes, *NGOs & Risk: Managing Uncertainty in Local-International Partnerships*, 2019, https://bit.ly/3eLgWoP

InterAction, *Resources on NGO Risk Management*, 2019, https://bit.ly/3cwlq0U

The Cash Learning Partnership (CaLP), *Cash and Voucher Assistance and Risk in Financial Management and Compliance Briefing Note*, 2019, https://bit.ly/2yZm0Xg

The New Humanitarian, *The creeping criminalisation of humanitarian aid*, 2019, https://bit.ly/2U3DJUX

U4 Anti-Corruption, and Transparency International, *Managing corruption challenges in humanitarian settings*, 2019, https://bit.ly/3gYS1Ab

Humanitarian Policy Group (HPG) and Overseas Development Institute (ODI), *Counter-terrorism, bank de-risking and humanitarian response: a path forward*, 2018, https://bit.ly/2Mtap62

HPG, and ODI, *The impact of bank de-risking on the humanitarian response to the Syrian crisis*, 2018, https://bit.ly/2U6Ei00

NRC, and OCHA, *Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action*, 2013, https://bit.ly/2XYo7Dp

Humanitarian Policy and Conflict Research (HPCR), *Humanitarian Action under Scrutiny: Criminalizing Humanitarian Engagement*, 2011, https://bit.ly/2AC7u8w

OCHA, *To Stay and Deliver*, 2011, https://bit.ly/2zZYSIL

Global NPO Coalition on Financial Action Task Force (FATF), *Report Collection*, http://fatfplatform.orsg/reports-3/

Humanitarian Outcomes, and InterAction, *NGOs and Risk: How international humanitarian actors manage uncertainty*, 2016, https://bit.ly/2U3Gndl

Humanitarian Outcomes, and InterAction, *Residual Risk Acceptance: An advocacy guidance note*, 2016, https://bit.ly/3cyseLE

Humanitarian Outcomes, *What It Takes: Principled pragmatism to enable access and quality humanitarian aid in insecure environment*, 2016, https://bit.ly/2Ubh4pA

Humanitarian Outcomes, ODI and Humanitarian Practice Network (HPN), *Tug of War: Ethical decision-making to enable humanitarian access in high-risk environments*, 2016, https://bit.ly/2Ay1ttn

Humanitarian Outcomes, and InterAction, *NGO Risk Management: Principles and Promising Practice*, 2016, https://bit.ly/2MshYtB

HLS PILAC, *Suppressing Foreign terrorist fighters and supporting principled humanitarian action*, 2015, https://bit.ly/2Azritc

NRC, *Risk Management Toolkit: In relation to counterterrorism measures*, 2015, https://bit.ly/2XX26F2

Humanitarian Outcomes, *Secure Access in Volatile Environments*, 2014-2016, https://bit.ly/2yZq1uO

Harvard Law School, *An Analysis of Contemporary Counterterrorism-related Clauses in Humanitarian Grant and Partnership Agreement Contracts*, 2014, https://bit.ly/3eLlj3d

MSF, *Where is everyone? Responding to emergencies in the most difficult places*, 2014, https://bit.ly/2z2h6ZL

HPG, and ODI, *Paradoxes of presence: Risk management and aid culture in challenging environments*, 2013, https://bit.ly/3gOgZlH

NRC NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

TOOLKIT
FOR PRINCIPLED HUMANITARIAN ACTION

MANAGING COUNTERTERRORISM RISKS